

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة 8 ماي 1945 قالمة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم التجارية



مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية  
تخصص: نقود ومؤسسات مالية

تحت عنوان:

**أثر السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو  
الاقتصادي في الجزائر  
حسب نموذج "سانت لويس"  
-دراسة قياسية للفترة 1990-2014-**

إشراف الدكتور

- بشيشي وليد

إعداد الطالبتين

- سمية فتاتنية

- زينب بوحليط

السنة الجامعية: 2015-2016

## الملخص باللغة العربية

تعد السياسة النقدية والمالية من أهم الأدوات المستخدمة من قبل الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية، حيث أن الهدف الرئيسي للسياسة المالية هو تحقيق الاستقرار النقدي، التنمية الاقتصادية، تحقيق العمالة الكاملة والتوزيع العادل للدخول، في حين أن هدف السياسة النقدية يختلف بين الدول المتقدمة والدول النامية، حيث أنه يقتصر في الدول المتقدمة فقط على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أما بالنسبة للدول النامية إن هناك عدة أهداف للسياسة النقدية أهمها: رفع معدلات النمو الاقتصادي، تحقيق استقرار الأسعار، التشغيل الكامل وتحقيق التوازن الخارجي، إلا أن التنسيق الكفء بين السياسة النقدية والسياسة المالية، هو الذي يضمن لهما تحقيق أهدافهما بكفاءة عالية.

ولدراسة أثر السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر حسب نموذج سانت لويس فقد تم الاعتماد على الناتج المحلي كمثل للنمو الاقتصادي والنفقات باعتبارها من أهم أدوات السياسة المالية، والكتلة النقدية بالمفهوم الواسع للتعبير عن السياسة النقدية، وقد تم دراسة مدى استقرار السلاسل الزمنية باتباع أسلوب ديكي فولر وأسلوب فليب براون، وقد تبين أن السلاسل الزمنية محل الدراسة غير مستقرة في المستوى ومستقرة في الفروق الأولى وبالتالي هي متكاملة من الدرجة الأولى، وبما أن شرط استخدام التكامل المشترك هو أن تكون السلاسل محل الدراسة لها نفس درجة التكامل، وبالتالي تم تطبيق التكامل المشترك على السلاسل محل الدراسة، وبينت نتائج الاختبار أن هناك درجة تكامل بين المتغيرات الأمر الذي يسمح باختبار العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات السياسة النقدية والسياسة المالية كمتغيرات مستقلة والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع، وقد أوضحت النتائج أن تأثير السياسة المالية في المدى الطويل أكثر فاعلية من تأثير السياسة النقدية، أما في المدى القصير فإن تأثير السياسة النقدية يكون أكثر فاعلية من تأثير السياسة المالية.

**الكلمات المفتاحية:** نموذج سانت لويس، السياسة النقدية، السياسة المالية، النمو الاقتصادي، الاستقرار النقدي.

The fiscal and monetary policies have of the most important tools used in the state to achieve economic goals, as the main objective of the fiscal policy is to achieve monetary stability, economic development, achieve full employment and equitable distribution of entry, while the goal of monetary policy differs between developed and developing countries, where it is in developed countries only to achieve economic stability, but for developing countries that there are several objectives of monetary policy, the most important : raising rates of economic growth, price stability, full employment and achieve external balance, but the efficient coordination between monetary policy and fiscal policy that assures them achieve their goals efficiently.

To study the effect of monetary policy and fiscal policy on economic growth in Algeria as a model of St. Louis has been relying on GDP as a representative for economic growth and expenditures as one of the most important instruments of fiscal policy, and the mass of cash in the broad sense of the expression of monetary policy, it has been studying the stability of time series following the style Dicky Fuller and style Philip Brown, has proved to be time-series under study unstable place in the level and stable in the first differences and thus is an integrated first-class, and as the requirement to use the joint integration at chains under study, and showed the test results that there is a degree of integration between allowing testing a long relationship and the short-term between monetary policy and fiscal policy as independent variables and GDP as a dependent variable , the results showed that the impact of fiscal policy in the long term more effective than the effect of monetary policy, but in the short term, the impact of monetary policy is more effective than the impact of fiscal policy.

**Keywords:** model St. Louis, monetary policy, fiscal policy, economic growth, monetary stability.

# التشكر

اللهم لك الحمد ولك الشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى

اللهم لك الحمد كله والشكر كله على توفيقك لنا في إنجاز هذه المذكرة وما التوفيق إلا من عندك

بعد شكر الله عز وجل

يكفينا فخرا واعتزازا أن نكتب كلمة شكر إلى من يسعى إلى تقديم خدمته لنا بكل الطرق والوسائل

وفي أسرع وقت وبكل سعادة

الأستاذ الفاضل "وليد بشيشي"

نقول له بفيض من المحبة والتقدير

نتقدم لك بخالص الشكر والامتنان على ما بذلته من جهود مباركة في خدمتنا

دمت بحفظ الله

زينب

سمية

# الإهداء

الصلاة والسلام على حبيب الخلق أجمعين سيدنا محمد رسول الله.

اشكرك يا الله على النعمة التي أنعمت بها علي وعلى فتح كل أبواب النجاح أمامي لإتمام هذا المشوار الدراسي.

أهدي ثمرة جهدي إلى أحب خلق الله تعالى بعد رسوله إلى من قال الله فيهما:

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا" صدق الله العظيم.

إلى أول نور رأته عيني، إلى من ترتاح لها نفسي بعد العناء وتأمين لها روعي بعد الوجع

إلى نبع الحنان رمز التضحية "أمي الحبيبة"

إلى الذي يحويه كياني كله، إلى من تربيت بين أحضانه

إلى الذي وفر لي سبل التعلم وأثار دربي في هذه الحياة "أبي أطال الله في عمره"

إلى صغير البيت نبع الفرحه وبهجة الحياة "أخي العزيز"

إلى "أختي العزيزة"

إلى كل الأهل والأقارب

إلى من جعل الله بيني وبينهم مودة: طلبة الفوج 02

إلى جميع طلبة الدفعة 2016/2015

إلى من شاركتني هذا العمل "زينب" متمنية لها النجاح والتوفيق

# سمية

# الإهداء

باسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين

سيدنا محمد صل الله عليه وسلم

أهدي ثمرة عملي هذا إلى:

من قال فيهما الله عز وجل "...وقضى ربك ألا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا..."

أمي وأبي الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى من أعيش معهم حلو الحياة ومرها إخوتي الأعزاء

حمزة، محمد، نهاد، مريم، ريان، أمينة

إلى جميع الأهل والأقارب

إلى من شاركتني في إنجاز هذا العمل "سمية" التي أتمنى لها النجاح والتوفيق

إلى كل من ساندني ولو بكلمة طيبة

## زينب

## قائمة المحتويات

أ	الملخص باللغة العربية	.....
ب	الملخص باللغة الانجليزية	.....
ت	الشكر	.....
ث	الإهداء	.....
ح	قائمة المحتويات	.....
ر	قائمة الجداول	.....
ز	قائمة الأشكال	.....
س	قائمة المنحنيات	.....
1	المقدمة العامة	.....
06	الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية	.....
07	تمهيد	.....
08	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية	.....
08	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وشروط نجاحها	.....
09	المطلب الثاني: إدارة السياسة النقدية	.....
11	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية	.....
13	المطلب الرابع: السياسة النقدية في الدول المتقدمة والنامية	.....
15	المبحث الثاني: عرض السياسة النقدية من خلال تطور المدارس الاقتصادية	.....
15	المطلب الأول: السياسة النقدية عند الكلاسيك	.....
17	المطلب الثاني: السياسة النقدية عند كينز	.....
21	المطلب الثالث: السياسة النقدية عند النقديين	.....
22	المطلب الرابع: السياسة النقدية عند الكلاسيك الجدد	.....
24	المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية وآثارها الاقتصادية	.....
24	المطلب الأول: الأدوات الكمية (غير المباشرة)	.....
25	المطلب الثاني: الأدوات الكيفية (المباشرة)	.....
27	المطلب الثالث: أدوات أخرى للسياسة النقدية	.....
29	المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية لأدوات السياسة النقدية	.....
31	المبحث الرابع: استراتيجيات واتجاهات السياسة النقدية وآلية انتقال الأثر النقدي	.....
31	المطلب الأول: مفهوم آلية الأثر النقدي	.....

31	المطلب الثاني: قنوات انتقال الأثر النقدي.....
35	المطلب الثالث: الاستراتيجيات الحديثة للسياسة النقدية.....
36	المطلب الرابع: اتجاهات السياسة النقدية.....
38	خلاصة.....
39	<b>الفصل الثاني: التحليل النظري للسياسة المالية.....</b>
40	تمهيد.....
41	المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.....
41	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية ومحدداتها.....
42	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة المالية.....
45	المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية.....
49	المطلب الرابع: السياسة المالية في الدول المتقدمة والنامية.....
51	المبحث الثاني: عرض السياسة المالية من خلال تطور المدارس الاقتصادية.....
51	المطلب الأول: السياسة المالية عند الكلاسيك.....
53	المطلب الثاني: السياسة المالية عند كينز.....
54	المطلب الثالث: السياسة المالية عند النقديين.....
56	المطلب الرابع: السياسة المالية عند الكلاسيك الجدد.....
57	المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية وآلية عملها.....
57	المطلب الأول: النفقات العامة.....
58	المطلب الثاني: الإيرادات العامة.....
62	المطلب الثالث: الموازنة العامة.....
64	المطلب الرابع: آلية عمل السياسة المالية في معالجة الاختلالات الاقتصادية.....
67	المبحث الرابع: العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية.....
67	المطلب الأول: علاقة السياستين المالية والنقدية بالسياسة الاقتصادية.....
69	المطلب الثاني: المقارنة بين السياسة النقدية والسياسة المالية.....
70	المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين السياستين النقدية والمالية ومجال الالتقاء بينهما.....
73	المطلب الرابع: إلزامية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية.....
74	خلاصة.....
75	<b>الفصل الثالث: النمو الاقتصادي: مفاهيم ونظريات.....</b>
76	تمهيد.....

77	المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.....
77	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.....
78	المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي.....
79	المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي.....
80	المطلب الرابع: ماهية التنمية الاقتصادية.....
83	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي التقليدي والكينزي ....
83	المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية.....
85	المطلب الثاني: نظرية شومبيتر.....
86	المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في ظل التحليل الكينزي وتحليل هارود-دومار.....
90	المطلب الرابع: نموذج "سولو" او "صولو".....
93	المبحث الثالث: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي.....
93	المطلب الأول: نماذج النمو من الداخل ذات الوفورات الخارجية.....
95	المطلب الثاني: نماذج النمو من الداخل الخطية.....
97	المطلب الثالث: نماذج النمو من الداخل في ظل المنافسة غير الكاملة.....
99	المطلب الرابع: تقييم نظريات النمو من الداخل.....
101	المبحث الرابع: النمو الاقتصادي في الجزائر.....
101	المطلب الأول: مرحلة الإصلاح والتعديل الهيكلي المدعومة من المؤسسات الدولية من 1989 إلى غاية 2000.....
104	المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في ظل برامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004).....
106	المطلب الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).....
108	المطلب الرابع: توطيد النمو الاقتصادي أو البرنامج الخماسي الثاني (2010-2014).....
110	خلاصة.....
111	<b>الفصل الرابع: أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2014.....</b>
112	تمهيد.....
113	المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر.....
113	المطلب الأول: تحليل أداء السياسة النقدية خلال الفترة الممتدة من (1990-2000).....
115	المطلب الثاني: تحليل أداء السياسة النقدية خلال الفترة الممتدة من (2001-2014).....
117	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية.....
120	المطلب الرابع: الأهداف العامة للسياسة النقدية في الجزائر.....
122	المبحث الثاني: تطور السياسة المالية في الجزائر.....

122	المطلب الأول: قانون المالية في الجزائر.....
123	المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام في الجزائر.....
127	المطلب الثالث: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر.....
131	المطلب الرابع: سياسة الميزانية العامة في الجزائر.....
134	المبحث الثالث: الإطار النظري للنماذج القياسية المستخدمة في الدراسة.....
134	المطلب الأول: القياس الاقتصادي والسلاسل الزمنية.....
141	المطلب الثاني: التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ ECM.....
147	المطلب الثالث: شعاع الانحدار الذاتي وتحليل التباين.....
149	المطلب الرابع: مشاكل الانحدار.....
154	المبحث الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر.....
154	المطلب الأول: لمحة موجزة عن نموذج سانت لويس.....
155	المطلب الثاني: اختبار الاستقرار.....
156	المطلب الثالث: التكامل المشترك.....
161	المطلب الرابع: تحليل مكونات التباين.....
163	خلاصة.....
164	الخاتمة العامة.....
168	قائمة المراجع.....
180	الملاحق.....

## قائمة الجداول

- الجدول رقم 1: مقارنة بين الرسم والضرائب..... 128
- الجدول رقم 2: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع المحروقات وخارجه (1995-2000)..... 167
- الجدول رقم 3: مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ( 2001 -2004) ..... 186
- الجدول رقم 4: تطور معدلات النمو والقيمة المضافة (2001-2004)..... 285
- الجدول رقم 5: القيمة النهائية للمخطط الخماسي الأول (2005-2009)..... 286
- الجدول رقم 6: تطور معدلات النمو والقيمة المضافة خلال الفترة (2005-2009)..... 288
- الجدول رقم 7: التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي الثاني (2010-2014)..... 291
- الجدول رقم 8: مؤشرات السياسة النقدية من (1990-2000)..... 292
- الجدول رقم 9: مؤشرات السياسة النقدية خلال الفترة (2001-2014)..... 295
- الجدول رقم 10: تطور النفقات العامة في الجزائر (1990-2014)..... 305
- الجدول رقم 11: تطور الإيرادات العامة في الجزائر (1990-2014)..... 315
- الجدول رقم 12: نتائج اختبار " ADF " للجذور الوحدوية المتعلقة بالسلاسل قيد الدراسة..... 328
- الجدول رقم 13: نتائج اختبار " PPT " للجذور الوحدوية المتعلقة بالسلاسل قيد الدراسة..... 333
- الجدول رقم 14: اختبار Johansen للتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة..... 337
- الجدول رقم 15: نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك ل Engle و Granger طويلة الأجل..... 345
- الجدول رقم 16: تقدير نموذج تصحيح الخطأ لديناميكية العلاقة قصيرة الأجل لدالة سانت لويس بطريقة  
(Engle- Granger two step method)..... 346
- الجدول رقم 17: نتائج تحليل التباين الخاصة بالناتج المحلي..... 348

## قائمة الأشكال

- الشكل رقم 1: استراتيجية السياسة النقدية الحديثة ..... 12
- الشكل رقم 2: وضعية الاقتصاد القياسي من النظرية الاقتصادية ..... 29
- الشكل رقم 3: اختبار مشكلة غياب التوزيع الطبيعي ..... 32
- الشكل رقم 4: نتائج اختبار دارين واتسن DW ..... 37
- الشكل رقم 5: اختبار مشكلة غياب التوزيع الطبيعي ..... 40
- الشكل رقم 6: نتائج اختبار دارين واتسن DW ..... 43

## قائمة المنحنيات

- المنحنى رقم 1: عرض النقود في التحليل الكينزي..... 128
- المنحنى رقم 2: الطلب على النقود بدافع المعاملات عند كينز..... 167
- المنحنى رقم 3: الطلب على النقود لغرض الاحتياط في التحليل الكينزي..... 186
- المنحنى رقم 4: الطلب على النقود بدافع المضاربة عند كينز..... 285
- المنحنى رقم 5: السياسة المالية في مواجهة الفجوات الانكماشية..... 286
- المنحنى رقم 6: السياسة المالية في مواجهة الفجوات التضخمية..... 288

# المقدمة العامة

## المقدمة العامة

نظرا للتحويلات السريعة التي شهدتها الاقتصاد العالمي نتيجة توسع المبادلات الدولية وظهر ما يعرف بالسوق المفتوحة عالميا متجاوزة بذلك الكيانات القومية، فرض هذا الوضع على الاقتصادات المختلفة اتباع سياسات اقتصادية تتميز بالتنسيق بين مختلف أدواتها لتحقيق الاهداف المرجوة، وتعتبر السياستان النقدية والمالية من أهم السياسات الاقتصادية لأي بلد سواء كان متقدما أو ناميا بسبب معالجتها الكلية للاقتصاد على النطاقين المحلي والخارجي، ولعل أهميتها تظهر في مدى تأثيرهما على المتغيرات الاقتصادية كالتضخم، البطالة، والنمو الاقتصادي وغيرها.

بدأ الاهتمام بالسياستين النقدية والمالية يظهر في الأدبيات الاقتصادية، بعد أن شهد العالم عدة صدمات اقتصادية كان سببها ظهور مشكلات جديدة متتالية لم يألفها من قبل، جسدها كل من الكساد، التضخم والكساد التضخمي، مما أدى إلى ظهور عدة مدارس اقتصادية عملت على تشخيص هذه المشكلات واقتراح طرق لمعالجتها، فاحتلت السياسة النقدية في القرن التاسع عشر موقع الصدارة في هيكل السياسة الاقتصادية الكلية، إذ كانت السياسة الوحيدة المعتمدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وشهدت هذه السياسة تراجعاً مؤقتاً في القرن العشرين وذلك ابتداء من سنة 1929 على إثر تطبيق التعاليم الكنزية التي قامت على تأكيد فعالية السياسة المالية كأداة محددة للسياسة الاقتصادية الكلية ووسيلة فعالة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية، لتسترجع السياسة الاقتصادية مكانتها من جديد في منتصف القرن العشرين على يد رائد مدرسة شيكاغو "فريدمان".

وبعد أن اكتمل هيكل السياستين النقدية والمالية في الفكر الاقتصادي المعاصر، أصبحت جميع دول العالم تعتمد عليهما لتحقيق أهدافها وخاصة النمو الاقتصادي الذي يوضع على رأس أهداف السياسات الاقتصادية، لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، وهو شرط ضروري ولكن غير كاف لتحسين المستوى المعيشي للأفراد، فالجانب الآخر من المعادلة هو توزيع النمو المحقق بعدالة بين الأفراد.

ويساهم النمو الاقتصادي في توسيع الخيارات أمام الأفراد والحكومات والمنظمات المجتمعية المختلفة، مما يزيد من إمكانية زيادة هوامش الحرية أمام الابداع والابتكار للأفراد ويساعد الحكومات على القيام بأدوار هامة مثل الرعاية الاجتماعية والتعليم والصحة بشكل أفضل. ويرتبط النمو الاقتصادي بعوامل جوهرية في المجتمع، مثل الحكم الرشيد والمؤسسات ذات الكفاءة العالية والبحث والتطوير... وبالتالي أصبح تحقيق معدل نمو مستدام تعبيراً عن العملية التنموية بكاملها لرفع معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

وكما هو معلوم، فإن الجزائر كغيرها من الدول السائرة في طريق النمو قامت بعدة اصلاحات بهدف تغيير الوضع الاقتصادي من حالة حرجة تميزت بضعف النمو الاقتصادي الى حالة أفضل، وفي اطار هذه الاصلاحات عرفت السياستان النقدية والمالية تعديلات جذرية تهدف الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

## أولاً: الإشكالية

انطلاقاً مما سبق يمكن طرح الاشكال الرئيسي التالي:

**ما مدى تأثير السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

تندرج تحت الاشكالية السابقة مجموعة من الاسئلة الفرعية وهي كالتالي:

- ما مدى تأثير تذبذب أسعار المحروقات على عمل السياسات النقدية والمالية؟
- ما واقع التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر؟

### ثانيا: فرضيات الدراسة

للوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

#### 1-الفرضية الرئيسية: يمكن صياغة الفرضية الرئيسية كما يلي:

بحكم أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي فإن السياسة المالية تؤثر بدرجة أكبر على النمو الاقتصادي من السياسة النقدية.

#### 2- الفرضيات الفرعية: سيتم اعتماد الفرضيات الفرعية التالية:

انطلاقا من الاسئلة الفرعية السابق طرحها يمكن وضع الفرضيات كالتالي:

- يؤثر ارتفاع أسعار النفط في توجه السياسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر.
- عدم وجود التنسيق وتكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية في الجزائر أدى إلى ارتفاع معدل التضخم.

### ثالثا: منهج وأدوات الدراسة

لا يمكن لأي بحث علمي أن يصل إلى النتائج المرجوة ما لم يتم ذلك وفق منهج واضح يتم من خلال دراسة المشكلة محل البحث، والوصول إلى نتائج علمية موثوق بها يستعين الباحث بمجموعة من الاجراءات والقواعد المنهجية.

ولرصد ظاهرة العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية والنمو الاقتصادي، ودراسة هذه الظاهرة وتحليل أبعادها في الاقتصاد الجزائري، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحليل البيانات التي تتوفر عن مشكلة البحث، وفي إطار الإشارة إلى تطور السياستين النقدية والمالية في الجزائر سنعتمد على البيانات الرقمية الرسمية الصادرة عن بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات.

أما في الجانب التطبيقي سيتم استخدام الاسلوب القياسي بصياغة النموذج القياسي الذي يتسق مع متغيرات الدراسة، ويتيح هذا المنهج تحليل واختيار تأثير السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي والاعتماد نموذج سانت لويس واستخدام برنامج Eviews 08.

### رابعا: صعوبات البحث

- نقص الدراسات باللغة العربية التي تدرس العلاقة القياسية بين السياستين النقدية والمالية والنمو الاقتصادي حسب نموذج "سانت لويس".

- التضارب في القيم الاحصائية عند جمع البيانات الاحصائية بين البنك المركزي والديوان الوطني للإحصائيات.

### خامسا: أهداف البحث

يهدف هذا البحث الى:

- تطبيق النماذج القياسية في البحوث الاقتصادية.
- معرفة مدى التكامل الوظيفي بين السياسات النقدية والمالية.

- التعرف على التطورات التي مرت بها السياسات النقدية والمالية في الجزائر وكذا النمو الاقتصادي.
- معرفة مدى تأثير السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

#### سادسا: أهمية البحث

- تتبع أهمية البحث من التحديات التي تواجهها الجزائر في الوقت الراهن، والتي تفرض عليها تصحيح سياستها النقدية لمواكبة التطورات العالمية.
- توضيح أهمية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بسياساتها النقدية والمالية لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي.
- سعي الدولة الجزائرية لتحقيق النمو الاقتصادي، وذلك بتسطير مجموعة من البرامج التنموية.

#### سابعا: أسباب اختبار الموضوع

- تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب منها:
- الأهمية الكبيرة للسياستين النقدية والمالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والتي من أهمها تحقيق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة والتضخم وتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي.
- رغبة شخصية من طرف الطلبة في دراسة المواضيع المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الكلية.
- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

#### ثامنا: مسيرة البحث

من أجل الوصول إلى النتائج المنتظرة من هذه الدراسة تم تقسيمها إلى مقدمة عامة، تليها أربعة فصول مقسمة إلى مباحث ومطالب ثم خاتمة عامة توضح أهم النتائج المحصل عليها وبعض التوصيات والاقتراحات. تضمن الفصل الأول الإطار النظري للسياسة النقدية، وقسم إلى أربعة مباحث، كل مبحث قسم إلى أربعة مطالب، تم التركيز في المبحث الأول على ماهية السياسة النقدية، أما الثاني فتناول عرض السياسة النقدية من خلال تطور المدارس الاقتصادية في حين تم التطرق في المبحث الثالث إلى أدوات السياسة النقدية وأثارها الاقتصادية وأخيرا المبحث الرابع الذي تناول استراتيجيات واتجاهات السياسة النقدية وآلية انتقال الاثر النقدي.

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة السياسة المالية وتضمن هو الآخر أربعة مباحث، تناول المبحث الأول ماهية السياسة المالية أما الثاني تطرق الى عرض السياسة المالية من خلال تطور المدارس الاقتصادية والمبحث الثالث تحدث عن أدوات السياسة المالية وآلية عملها، في حين خصص المبحث الأخير لدراسة طبيعة العلاقة بين السياسة المالية والنقدية.

وفي الفصل الثالث الذي كان بعنوان النمو الاقتصادي: مفاهيم ونظريات، فقد قسم إلى أربعة مباحث، حيث درسنا في المبحث الأول ماهية النمو الاقتصادي مع إدراج مفهوم النمو المستديم، كما تم التعرض إلى مفهوم التنمية الاقتصادية وطبيعة العلاقة بينها وبين النمو الاقتصادي، وللتفصيل أكثر في الموضوع كان لابد من دراسة نظريات ونماذج النمو، حيث تم تقسيمها إلى النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي التقليدي والكنزي والنظريات الحديثة للنمو الاقتصادي، أما المبحث الأخير فقد خصص لدراسة النمو الاقتصادي في الجزائر.

وفي الفصل الأخير الذي خصص للدراسة التطبيقية والتي قسمت إلى مرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى إمتدت من (1990-2000) أما المرحلة الثانية من (2000-2014)، وقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث لكل منها إلى أربعة مطالب، حيث درسنا في المبحث الأول السياسة النقدية في الجزائر وذلك بتقسيم مسار السياسة النقدية إلى قسمين وقمنا بتحليل كل قسم على حدى، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة تطور السياسة المالية في الجزائر مع الإشارة إلى قانون المالية في الجزائر، أما المبحث الثالث الذي خصص لدراسة الإطار النظري للنماذج القياسية المستخدمة في الدراسة، في حين المبحث الأخير تم التركيز على الدراسة التطبيقية لأثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حيث تم الاشارة فيه إلى نموذج "سانت لويس".

## الفصل الأول:

# الاطار النظري للسياسة النقدية

## تمهيد

لم يكن النقد في يوم من الأيام عنصرا محايدا في الاقتصاد، ولم يكن عرض النقد وسعر الفائدة من المتغيرات الاقتصادية الهامشية التي لا تؤثر على غيرها من المتغيرات، بل كان النقد ومازال عنصرا هاما وأساسيا في الاقتصاد الوطني؛ هذا يعني أن السياسة النقدية تحتل مركز الثقل في السياسة الاقتصادية، حيث ظهرت وتبلورت معالمها مع ظهور المدرسة الكلاسيكية وتطورت مع تطور مختلف المدارس الاقتصادية، وبذلك لا يمكن القول أن السياسة النقدية هي مفهوم متخصص ليس لها آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية، بل هي تؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية وتؤثر على كافة أفراد المجتمع، إذ تؤدي السياسة النقدية دورا رئيسيا في إرساء المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي وذلك بفضل أدواتها المختلفة. ولكي تحقق الدولة أهدافها عليها حوكمة إدارة السياسة النقدية، حيث يقوم البنك المركزي باتباع استراتيجية معينة من خلال استخدام الأدوات المتاحة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

ولإحاطة بجوانب هذا الفصل تم تقسيمه الى أربعة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

المبحث الثاني: عرض السياسة النقدية من خلال تطور المدارس الاقتصادية

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية وآثارها الاقتصادية

المبحث الرابع: استراتيجيات واتجاهات السياسة النقدية وآلية انتقال الأثر النقدي

## المبحث الأول:

### ماهية السياسة النقدية

لقد ظهر الاهتمام جليًا بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي أثناء الأزمات النقدية، فظهرت ممارسات السياسة النقدية بصورة واضحة عندما تطورت البنوك المركزية وازداد تخصصها في مجالات الإصدار والأسواق المالية بصورة عامة، لذلك اعتبرت السياسة النقدية جزءًا أساسيًا ومهما من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

### المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وشروط نجاحها

تعددت تعريفات السياسة النقدية منها:

يقصد بالسياسة النقدية مدى السيطرة التي تمارسها الحكومة على المعروض من النقود والذي يتمثل في رصيد الودائع الجارية و الودائع لأجل لدى البنوك التجارية، إضافة إلى النقدية المحتفظ بها لدى الجمهور.<sup>1</sup> كما يمكن تعريفها بأنها: مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان، وتكون هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو في كمية وسائل الدفع بما يتلاءم والظروف الاقتصادية المحيطة.<sup>2</sup>

وهي أيضا: مجموعة الإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطات النقدية مستخدمة الأدوات النقدية (عرض النقد وسعر الفائدة وأدوات الائتمان وسعر الصرف) وذلك بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن النقدي واستقرار المستوى العام للأسعار ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.<sup>3</sup>

من خلال التعريف السابقة للسياسة النقدية يتضح أن السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات والوسائل المستخدمة من طرف السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي، للتحكم في العرض النقدي من حيث كمية وسرعة دوران النقود ومنح الائتمان، من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية محددة. كما أن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي ظل أي نظام اقتصادي، يتوقف على مجموعة من الشروط أهمها:<sup>4</sup>

- نظام معلوماتي فعال: وضع الميزانية (عجز أم فائض)، نوعية وطبيعة الاختلال، تحديد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، نوعية البطالة، القدرات الاقتصادية، ميزان المدفوعات.
- تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة: نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة.

<sup>1</sup> سمية بن علي وشهيرة عثمان، مدى تأثير مؤشرات السياسة النقدية على قيمة الأوراق المالية (الأسهم)، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات الدولية، جامعة 20 اوت 1954 -سكيكدة-، يومي 09-10 نوفمبر 2010، ص4.

<sup>2</sup> عبد الله خياطة، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2013، ص295-296.

<sup>3</sup> علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، 2012، ص452.

<sup>4</sup> وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة -حالة الجزائر-، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2014/2015، ص 14.

- هيكل النشاط الاقتصادي: مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة تجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية... الخ وبالتالي حرية التجارة الخارجية ومرونة الأسعار.
- مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية سيما النقدية منها.
- نظام سعر الصرف؛ تحقيق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد صرف ثابت.
- درجة الوعي الادخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الاقتصادية.
- سياسة الاستثمار: مناخ الاستثمار، تدفق رؤوس الأموال، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب... ومدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة.
- توفر أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة.
- مدى استقلالية البنك المركزي.

### المطلب الثاني: إدارة السياسة النقدية

يعتبر البنك المركزي الجهة المسؤولة عن إدارة السياسة النقدية وذلك باعتماده على مجموعة من الأدوات والوظائف.

#### أولاً: تعريف البنك المركزي

وردت عدة تعاريف للبنك المركزي من أهمها:

يعرف البنك المركزي بأنه: بنك البنوك ووظيفته هي التحكم في القاعدة النقدية التي من خلالها يستطيع أن يتحكم في عرض النقود.<sup>1</sup>

#### ثانياً: وظائف البنك المركزي

تعددت وظائف البنك المركزي واختلفت باختلاف درجة تطور اقتصاديات الدول المتواجدة فيها، حيث يمكن تقسيم هذه الوظائف إلى وظائف تقليدية ووظائف حديثة.

يمكن إيجاز أهم الوظائف التقليدية للبنك المركزي فيما يلي:

**1- البنك المركزي هو بنك الإصدار:** يعتبر البنك المركزي في كل بلدان العالم تقريباً الجهة الوحيدة التي لها حق إصدار العملة وخاصة العملة الورقية، وهذه المهمة تكاد تقتصر عليه دون غيره من المؤسسات الأخرى، ولعلها تعد من أولى وأهم الوظائف التي امتلكت امتيازها البنوك المركزية خلال تطورها التاريخي، فعلى الرغم من أن بعض البنوك التجارية تمتعت لبعض الوقت وفي حقب تاريخية مضت بحق إصدار العملات الخاصة بها إلا أن هذا أدى إلى فوضى نقدية أدت إلى انهيارات مصرفية. لذا كان من الطبيعي أن تتجه دول العالم إلى قصر إصدار العملات على البنوك المركزية فقط.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> تاج الدين إبراهيم حامد ومحمد عثمان أحمد محمد خير، البنك المركزي الإسلامي بين التبعية والاستقلالية بالإشارة إلى تجربة بنك السودان، منشورات بنك السودان، السودان، 2009، ص11.

<sup>2</sup> محمود حامد محمود عبد الرازق، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، ط1، الاسكندرية، مصر، 2013، ص 283.

2- **البنك المركزي هو بنك الحكومة:** يؤدي البنك المركزي في كثير من بلدان العالم وظيفة بنك الحكومة ومستشارها خاصة فيما يتعلق بالأمر المتصلة بالسياسة النقدية، وبهذه الصفة نجد أن البنك المركزي هو الجهة التي يناط بها عادة حفظ الحسابات الحكومية تحت مسميات مثل: "الودائع العامة" أو "الودائع الحكومية". ويقوم البنك المركزي بتنظيم مدفوعات الحكومة من تلك الحسابات كما أنه يتلقى إيرادات الحكومة من المصادر الضريبية وغير الضريبية، كما أنه يقوم بتقديم القروض قصيرة الأجل إلى الحكومة لتغطية العجزات الموسمية أو المؤقتة والتي قد تعاني منها الميزانية العامة السنوية للدولة، يقوم أيضا بإصدار السندات الحكومية وإدارة الدين العام بما في ذلك خدمة الديون، كما يقوم بتصريف المهام التي يكلف بها من رقابة على الصرف الأجنبي والتمويل الخارجي وإدارة الأرصدة الدولية للحكومة وغير ذلك والخدمات المصرفية التي يقدمها البنك المركزي للحكومة.<sup>1</sup>

3- **البنك المركزي بنك البنوك:** من خلال هذه الوظيفة يستطيع البنك المركزي القيام بما يلي:<sup>2</sup>

- الاحتفاظ بأرصدة المصارف التجارية، فتشريعات البنك المركزي تنص على ضرورة احتفاظ البنوك التجارية بنسبة من ودايعها لدى البنك المركزي.

- تسوية الحسابات ما بين البنوك التجارية، وذلك عن طريق غرفة المقاصة التي يشرف عليها البنك المركزي.

- المقرض الأخير للبنوك التجارية في حالة عجزها عن تلبية طلبات السحب المتدفقة عليها من الأفراد والمشروعات، وهو ما يحدث عادة في حالة نقص السيولة لديها.

- تزويد البنوك التجارية ببيانات إحصائية عن نشاط الجهاز المصرفي، حتى تكون على بينة بالأساليب الحديثة لوسائل التمويل ومجالات الأكثر فائدة للاقتصاد القومي.

- تقديم خدمة تبادل المعلومات الائتمانية الخاصة بعملاء البنك.

4- **الرقابة على الائتمان النقدي وإدارة السياسة النقدية بما يتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي**

**والاستقرار النقدي:** وسبب قيام البنك المركزي بهذه الوظيفة للدور الذي تلعبه البنوك التجارية في الحياة الاقتصادية، ولما لها من قدرة على خلق الائتمان وهذا يؤثر على عرض النقد بحيث لا يكون ملائما وموافقا للظروف والأنشطة الاقتصادية السائدة، بالإضافة إلى كفالة سلامة المركز المالي للبنوك التجارية، وضمان حقوق المودعين والمساهمين فيها، وإلى تنفيذ السياسة النقدية لتحقيق أهدافها العامة التي تضعها الدولة. وتكمن أهمية الرقابة على الائتمان وتوجيهه في تحقيق استقرار سعر صرف العملة في أنه لازم لتحقيق الثقة الدولية وجعل التجارة الدولية تقوم على أوسع نطاق لتحقيق الرفاهية الاقتصادية العالمية، ولتشجيع النمو الاقتصادي واستقرار المستوى العام للأسعار.<sup>3</sup>

أما الوظائف الحديثة للبنك المركزي فهي تتمثل في:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محمود حامد محمود، مرجع سبق ذكره، ص 285.

<sup>2</sup> حازم محمود عيسى الوادي، كفاءة السياسة النقدية في الإسلام -دراسة مقارنة-، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010، ص 39-40.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 38-39.

<sup>4</sup> وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص 24-26.

1- **التكيف مع المعاملات الإلكترونية:** انتشرت أجهزة الصراف الآلي في كل مكان موفرة بديلا عمليا لفروع البنوك، مما يعد انعكاسا طبيعيا لتطور العصر يتماشى مع تطور تقنيات وأدوات المعاملات المالية الإلكترونية وتأثيرها على التجارة خصوصا والمجتمع عموما، تطورت عموما نظرة المجتمع إلى بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم كوسيلة للدفع المالي، وأخذت بالتحول تدريجيا من النظرة السلبية المتشككة إلى النظرة الإيجابية الواثقة، وفي الوقت ذاته بدأ اعتماد المجتمع على العملة الورقية باعتبارها الوسيلة الوحيدة للدفع المالي بالتراجع والتحول من النظرة الإيجابية الواثقة إلى النظرة السلبية المتشككة، وأصبح ذلك ينعكس يوميا وفي كل مكان على المعاملات التجارية والمالية المختلفة، حيث يزداد الاعتماد على استعمال بطاقات الائتمان والخصم وغيرها من اشكال النقد الالكتروني في مقابل التراجع المستمر في نسبة الاعتماد على العملة الورقية والمعدنية.

2- **الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية:** تهدف هذه الوظيفة إلى ضمان سلامة وكفاءة هذه الانظمة من خلال متابعتها وتقييم عملها، وإحداث التغيير في هذه الانظمة في حال استدعى الأمر ذلك لضمان السلامة والكفاءة.

3- **الإشراف على أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزية المخاطر:** تعتبر المخاطرة جزءا لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة، فالبنوك اليوم أصبحت تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر، ومن ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية. من هذا المنطلق تركز الدراسات المعاصرة اهتمامها على كيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها، واتخاذ القرارات الاستثمارية والمالية على ضوء نظم وأساليب رقابية وإدارية صارمة تضمن للبنك تحديدا أوضح لتلك المخاطر وتصنيفها، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة التي تقود إلى تحقيق أهدافها بصورة أفضل.

4- **جذب الاستثمار الأجنبي:** الجاذبية الاقتصادية والمالية تم البنوك المركزية على أكثر من صعيد، فمن جهة تساهم البنوك المركزية في الجاذبية الاقتصادية للبلد ما دامت مهمتها هي السهر على الاستقرار النقدي والمالي، ومن جهة أخرى فإن للجاذبية الاقتصادية ارتدادا عكسيا على عمل البنوك المركزية لأن إنشاء المؤسسات المبدعة يمكن أن يؤثر على قنوات الاتصال للسياسة النقدية.

5- **الرقابة الفعالة على البنوك:** البنوك المركزية في غالب الأمر هي هيئات مكلفة بالرقابة على البنوك، فعلى الصعيد الدولي تطبق البنوك المركزية مقررات لجنة بازل، أما على الصعيد الوطني فتتولى الرقابة هيئات مكلفة ولجان متخصصة، والأزمات المالية الأخيرة زادت من تقوية الرقابة وإشراك البنوك في الرقابة الفعالة.

6- **تمويل القطاع الخاص:** يقوم البنك المركزي بتمويل القطاع الخاص.

### المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

تختلف أهداف السياسة النقدية تبعا لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للدول، ففي الدول المتقدمة تركز أهداف هذه السياسات في المقام الأول على المحافظة على العمالة الكاملة ومواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة، أما في الدول النامية فتركز السياسة النقدية على خدمة التنمية وتوفير التمويل اللازم لها.

مما سبق يتضح أن الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية تتمثل فيما يلي:

## أولاً: استقرار المستوى العام للأسعار

تسعى السياسة النقدية عادة إلى التحكم في كمية النقود والائتمان والاستقرار في الأسعار والنمو الاقتصادي، ويعتبر هدف تحقيق الاستقرار هو الهدف الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة النقدية وخاصة في البلدان المتخلفة لما تعانيه من تضخم بصورة أكثر حدة من الدول المتقدمة، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أن هناك ارتفاعات في الأسعار تكون من الناحية الاقتصادية، إذ تساعد على توسع وزيادة النشاط الاقتصادي، وخاصة في الدول ذات النظام الاقتصادي الحر، لأن انخفاض أو جمود الأسعار يؤدي إلى حالة من الركود الاقتصادي.<sup>1</sup>

ويمكن فيما يلي حصر أهم الآثار التي تتركها تغيرات الأسعار إذا ما ارتفعت على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:<sup>2</sup>

1- الأثر على إعادة توزيع الدخل الوطني: حيث أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي لأصحاب الدخل الثابتة.

2- الأثر على الدين: إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للنقود والمستفيد هنا هو المدين على حساب الدائن.

3- الأثر على ميزان المدفوعات: إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات الوطنية وبالتالي انخفاض حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات مما ينعكس بصورة عجز في ميزان المدفوعات.

4- الأثر على إعادة توزيع الثروة: إذ أصحاب عوائد حقوق التملك من المستثمرين في العقارات والسندات وغيرها، سيكونون في وضع أفضل مما يحققونه من أرباح وعوائد كبيرة نتيجة لارتفاع الأسعار ومن ثم ارتفاع قيم ممتلكاتهم مما يزيد من دخولهم.

من هذه الآثار وغيرها يمكن ملاحظة أهمية الاستقرار النسبي وليس المطلق في قيمة النقود، وكهدف ينبغي أن تسعى إلى تحقيقه السياسة الاقتصادية والسياسية النقدية في معظم البلدان وعلى اختلاف درجة تطور نظامها الاقتصادي واختلاف طبيعته الاجتماعية.

### ثانياً: تحقيق معدلات توظيف مرتفعة

تهدف معظم دول العالم إلى تحقيق معدلات توظيف مرتفعة حيث تعمل قوانينها وتشريعاتها على تحقيق أقصى عمالة ممكنة، ويعتبر تحقيق معدلات توظيف مرتفعة من أهم الأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها لما للبطالة من آثار سلبية على الاقتصاد. وفيما يتعلق بدور السياسة النقدية في تحقيق معدلات مرتفعة من التوظيف والتغلب على مشكلة البطالة نجد أن السلطات النقدية تسعى جاهدة لتحقيق هذا الهدف من خلال تبنيها لاستهداف التوظيف Employment Targeting، كمرتكز اسمي للسياسة النقدية، حيث يرى أصحاب النظرية الكمية أن السياسة النقدية يمكن أن تستخدم في التأثير على جانب العرض في الاقتصاد من خلال رفع المستوى العام

<sup>1</sup> ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، مدرسة الكتب للطباعة والنشر، العراق، 1995، ص 75 - 76.

<sup>2</sup> مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 238.

لأسعار وبالتالي ينخفض الأجر الحقيقي ويؤدي ذلك إلى انخفاض التكلفة الحقيقية للعمل فيكون ذلك حافزا للمنتجين لزيادة طلبهم على العمال لرفع مستوى النشاط الإنتاجي. وعلى الجانب الآخر يرى أنصار المدرسة الكينزية أن السياسة النقدية تستطيع التأثير في زيادة حجم الناتج الحقيقي من خلال تخفيض معدلات الفائدة، مما يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الاستثماري الذي يتطلب عمالة إضافية، ومن ثم زيادة الطلب الكلي والإنتاج والتوظيف، وبالتالي انخفاض معدل البطالة.

### ثالثا: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

تعمل السياسة النقدية على تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة باتباعها سياسة تحرير وتعويم سعر الصرف، ففي غالب الأحيان تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام السلطات النقدية برفع معدل إعادة الخصم الذي يدفع البنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض، وهذا يؤدي إلى تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يخفف من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة. إذ يترتب عن هذا الإجراء تشجيع صادرات الدولة وتراجع المواطنين عن شراء السلع الأجنبية من جهة، من جهة أخرى ارتفاع أسعار الفائدة داخليا تزيد من إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي دخول المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

### رابعا: تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي

تساهم السياسة النقدية في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مناسبة في مختلف القطاعات الاقتصادية بما يحقق زيادة حجم الدخل الوطني والناتج المحلي، وهذا الهدف له صلة وطيدة بهدف تحقيق العمالة الكاملة لقدرته على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل، وتكمن مهمة السياسة النقدية هنا في التأثير على معدل الائتمان بالشكل الذي يسمح برفع مستوى الاستثمار للوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد في طريق النمو السريع، كما أن هناك عوامل أخرى غير نقدية تساهم هي الأخرى في زيادة معدلات النمو أهمها: الموارد الطبيعية، القوى العاملة والعوامل الاجتماعية والسياسية.<sup>2</sup>

### المطلب الرابع: السياسة النقدية في الدول المتقدمة والنامية

ارتبطت أغلب الدراسات الخاصة بالسياسة النقدية باقتصاديات الدول المتقدمة، فلا التحليل الكلاسيكي ولا النظرية الكينزية ولا المدرسة النقدية المعاصرة أولت اهتمامها لدراسة أوضاع اقتصاديات الدول النامية:<sup>3</sup> حيث اعتمدت السياسة النقدية في الدول الرأسمالية المتقدمة على الأدوات اللازمة للتوسع في خلق النقود من أجل تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في الأنشطة التي تخدم النمو وتقبل بذلك بعض التضخم، لكن بعد أن

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل كلي وجزئي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1997، ص 288.

<sup>2</sup> موسى بوشنب، إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990 افاق 2009، مذكرة

ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بو قرّة بومرداس، 2010/2009، ص ص 19 - 20.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص ص 26 - 27.

استكملت هذه الدول نموها الاقتصادي أصبحت السياسة النقدية تركز على استقرار مستوى الأسعار والتدخل لضبط أسعار صرف العملات.

أما بالنسبة للسياسة النقدية في الدول النامية فهي أقل فاعلية مقارنة بالدول الرأسمالية المتقدمة، بسبب الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاداتها وارتباطها المباشر بالاقتصاد الخارجي، الأمر الذي يجعلها عرضة لتقلبات المالية والنقدية التي تحدث في العالم الخارجي.

ويمكن حصر أهم العوامل التي كانت كعائق للسياسة النقدية في الدول النامية فيما يلي:

- نقص وضيق نطاق الأسواق المالية والنقدية، مما يؤدي إلى ضعف فعالية سياسة معدل إعادة الخصم واستحالة تطبيق سياسة السوق المفتوحة على نطاق واسع.

- إن ضعف تأثير البنك المركزي على البنوك التجارية يحول دون قيام هذه الأخيرة بأي دور فعال في التأثير على النشاط الاقتصادي.

- تمويل البنوك التجارية في الدول النامية أكثر إلى تقديم الائتمان المصرفي لتمويل قطاع التجارة (تمويل قصير الأجل)، مقارنة بالتمويل المقدم للقطاع الإنتاجي (تمويل طويل الأجل) الذي يعتبر أحد دعائم التنمية الاقتصادية.

- ضعف الادخار المصرفي، إذ يميل الأفراد في الدول النامية إلى الاحتفاظ بموجوداتهم في شكل عملة وليست ودائع أو أوراق مالية، عكس الدول المتقدمة التي يعتمد فيها الأفراد بشكل أساسي في التعامل على النقود الائتمانية.

- عدم استقرار المناخ السياسي، وتقلب وضع موازين مدفوعاتها، وتخلف النظم الضريبية، مما لا يشجع على الاستثمار الأجنبي ومن ثم عدم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- إن اعتماد هذه الدول في تمويل التنمية على وسائل التمويل التضخمي (التمويل بالعجز) جعل التضخم فيها ليس ظاهرة نقدية فحسب وإنما يعد ظاهرة هيكلية ومؤسسية.

- إن تركيز الدخل والعمالة في الدول النامية على الإنتاج الأولي قد يعرضها إلى تقلبات اقتصادية عنيفة، نتيجة التقلبات الواسعة في الطلب العالمي على المواد الأولية.

- يعتمد التداول النقدي داخل هذه الدول بصفة أساسية على النقود المادية خاصة النقود الورقية، أما النقود المصرفية (النقود الكتابية) فمازال دورها محدوداً كأداة لتسوية المدفوعات.

- يرجع تواضع الدور الذي تلعبه النقود المصرفية في التداول النقدي إلى قصور نماء العادات المصرفية، لأسباب عديدة منها: انخفاض مستوى الدخل، انتشار عادة الاكتناز وعدم انتشار البنوك والمؤسسات المالية في مختلف أنحاء الوطن.

- الطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي في كثير من الدول النامية (اقتصاد زراعي في العموم).

## المبحث الثاني:

### عرض السياسة النقدية من خلال تطور المدارس الاقتصادية

بالنظر إلى الاختلاف بين الاقتصاديين حول فاعلية السياسة النقدية ومدى أهميتها في التأثير على النشاط الاقتصادي، نجد أنها امتداد طبيعي لاختلاف الاتجاهات الفكرية، وفيما يلي سيتم عرض هذه الاختلافات والتباينات في آراء المدارس الاقتصادية حول أهمية الدور الذي تلعبه السياسة النقدية وتأثيرها على النشاط الاقتصادي.

#### المطلب الأول: السياسة النقدية عند الكلاسيك

إن أهم ما جاءت به النظرية الكمية هو أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى التغير في المستوى العام للأسعار، من خلال تأثيرها المباشر على الطلب الكلي في الاقتصاد، والذي بدوره يحدد المستوى العام للأسعار. فمن وجهة نظرهم تطلب النقود من أجل المعاملات فقط، فالزيادة في النقود لدى الأفراد تسبب زيادة في النفقات الكلية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وأثر ذلك في غياب الزيادة في الإنتاج الحقيقي (حسب فرض التشغيل الكامل) سوف ينعكس على زيادة المستوى العام للأسعار.<sup>1</sup>

تؤكد صيغة "فيشر"<sup>2</sup> على وجود علاقة طردية بين كمية النقود المعروضة في السوق وبين المستوى العام للأسعار، بحيث يكون مجموع قيم عمليات المبادلة مساويا للمبالغ التي دفعت في تسويقها، ويمكن توضيح ذلك رياضيا كما يلي:<sup>3</sup>

$$MV = PT$$

حيث:

M: كمية المعروض من النقود في لحظة زمنية محددة. P: المستوى العام للأسعار.

T: كمية المبادلات من السلع والخدمات المختلفة في نفس اللحظة الزمنية. V: سرعة تداول النقد.

MV: العرض الكلي الفعال للنقد. PT: الطلب على النقد.

أي؛ كمية المعروض من النقود = مقدار الطلب على النقود.

من خلال هذه المعادلة يؤكد "فيشر" أنه ليس للنقود تأثير على الإنتاج، وأن التأثير الوحيد لها فقط يكون على مستوى الأسعار، وهكذا تكون النقود حسب الكلاسيك وسيلة مبادلة ومقياس للقيمة، وليس لها وظيفة أخرى في الاقتصاد.

وطالما يفترض الكلاسيك ثبات الدخل (عند مستوى العمالة الكاملة)، فإن T ثابت في المدى القصير، ويفترضون كذلك أن V ثابتة ومستقلة عن بقية المتغيرات لأنها تعتمد على عوامل فنية، وبذلك يمكن من خلال المعادلة السابقة تحديد مستوى الأسعار لتصبح المعادلة كما يلي:

<sup>1</sup> MC Vaish, **Monetary Theory**, Vikas Publishing House, New Delhi, 2000, P 12.

<sup>2</sup> إيرفينج فيشر: (27 فيفري 1867 - 29 أبريل 1947) كان اقتصادي وإحصائي ومخترع أمريكي، يعتبر من أول الاقتصاديين الأمريكيين المنتمين لمدرسة الاقتصاد الكلاسيكي الحديث، ساهم فيشر بشكل هام في عدة مفاهيم اقتصادية منها نظرية التوازن العام، وكان أول من دعا إلى الاكتفاء بتقييم الأوراق النقدية بالأوراق المالية والاستغناء عن الذهب كعميار.

<sup>3</sup> سعد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 85.

$$P = \frac{MV}{T}$$

يتبين من هذه المعادلة أن المستوى العام للأسعار يتحدد من قبل الكمية النقدية الإسمية، حيث تشير النظرية الكمية للنقود إلى وجود علاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وتفيد بأن كمية النقود المتداولة ينتج عنها حدوث تغير في مستوى الأسعار فقط (مع ثبات كل من V, T)، ويكون التغير بنفس النسبة والاتجاه. وتبعاً لمعادلة التبادل "لفيشر" فإن المستوى العام للأسعار يمكن التحكم فيه من قبل السلطة النقدية، وذلك عن طريق التحكم في عرض النقد، وهذا يقود إلى أن السياسة النقدية وحدها كافية لتضمن الاستقرار النقدي في الاقتصاد.

تم توجيه انتقادات عديدة لصيغة "فيسر" حيث وجد أنها تعاني من عدة مشاكل أهمها:<sup>1</sup>

- أن حجم المعاملات T يشمل جميع المعاملات التي تتم داخل الاقتصاد، ونظراً لكبر حجم هذه المعاملات فإنه من الصعب افتراض ثبات حجم المعاملات حتى في حالة الاستخدام الكامل.
- أن هناك قصوراً جوهرياً في تمثيل P للمستوى العام للأسعار، وذلك لأن التغيرات لا تسير جنباً إلى جنب، فبعض الأسعار قد ترتفع في حين تنخفض أسعار أخرى، ولهذا السبب انتقدت هذه النظرية عندما قررت أن أي زيادة في M تؤدي إلى الزيادة في P بطريقة آلية لأنها تفترض في هذه الحالة أن مرونة الطلب على جميع السلع والخدمات = 1، وهذا غير صحيح في كل الأحوال.

أدت هذه الانتقادات إلى إدخال بعض التعديلات على معادلة التبادل من طرف رواد مدرسة كامبريدج وعلى رأسهم "الفريد مارشال"<sup>2</sup>، وأطلق عليها اسم معادلة كامبريدج، حيث توصلوا إلى صيغة الأرصد النقدية الحاضرة، والفرق بين الصيغتين أن "فيسر" ركز على دور النقود كمستودع للقيمة، مما يعطل مؤقتاً جزءاً من القوة الشرائية للأفراد خلال الفترة الواقعة بين إنتاج السلع وشرائها، وبالتالي فقد ركزت على الطلب على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة، وهناك مجموعة عوامل تؤثر في تغير حجم هذه الأرصد كأسعار الفائدة ومقدار ثروة الفرد والتوقعات المستقبلية حول مختلف الأسعار، إلا أنهم اعتقدوا أن التغيرات في هذه العوامل تكاد تكون ثابتة في الأجل القصير؛ أي بنفس التغير في دخول الأفراد.<sup>3</sup>

يرى "مارشال" بأن الأفراد يميلون للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة وذلك لمواجهة مشترياتهم من السلع والخدمات (التفضيل النقدي)، كما أدخل مفهوم تكلفة الفرصة البديلة<sup>4</sup> للاحتفاظ بالنقد السائل، والذي يكون العائد عليها صفر، وأن زيادة الفائدة تؤدي إلى زيادة تكلفة الفرصة البديلة. يركز تحليل مدرسة كامبريدج على

1 وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص 96.

2 الفريد مارشال: اقتصادي بريطاني ولد في 26 جويلية 1842 في لندن وتوفي في 13 جويلية 1924 في كامبريدج، كان من أكثر الاقتصاديين تأثيراً في عصره، اشتهر بكتابه "مبادئ الاقتصاد" 1980، حيث كان الكتاب المهيم لتدريس الاقتصاد لفترة طويلة في إنجلترا، شرح من خلاله الأفكار الرئيسة للاقتصاد مثل: العرض والطلب، المنفعة الحدية، كلفة الإنتاج. ويعتبر ألفرد من أهم مؤسسي علم الاقتصاد الحديث.

3 مروان عطون، النظرية النقدية، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1989، ص 96.

4 يقصد بها التضحية أو التنازل عن إنتاج سلعة ما مقابل إنتاج سلعة أكثر أهمية، وتقاس هذه التكلفة بمقدار ما يجب أن يضحي به المجتمع من سلعة ما مقابل الحصول على سلعة أخرى.

العوامل التي تحدد الطلب على النقود، ومن هذه العوامل سعر الفائدة ومقدار الثروة... الخ وبذلك يكون التعبير عن الطلب الكلي للأرصدة النقدية على الشكل التالي:<sup>1</sup>

$$M_d = KPy \dots \dots M_d = KY$$

حيث:  $K = 1/V$ ،  $Py = Y$ ، تمثل الدخل النقدي،  $K$ : معامل التناسب،  $y$ : الانتاج الحقيقي،  $M_d$ : الطلب الكلي للأرصدة النقدية.

وبما أن:  $M_d = M = M_s$  في حالة التوازن فإن:  $M = KY$  حيث تبين هذه المعادلة أن هناك علاقة بين الأرصدة النقدية  $M$  والدخل النقدي  $Y$ ، ويشير "مارشال" إلى وجود علاقة عكسية بين  $Y$ ،  $M$  عند افتراض ثبات كمية النقود، وتظهر هذه العلاقة في المعادلة التالية:

$$M = KY \rightarrow PY = M/K$$

وبما أن تحليل "مارشال" يفترض التوظيف الكامل، فمن غير الممكن في الأجل القصير زيادة كميات الإنتاج النهائي، فلو كان الإنتاج الإسمي  $Y$  مساويا للإنتاج الحقيقي  $y$  مضروباً في مستوى الأسعار  $P$ ، فهذا يعني أن الإنتاج الحقيقي سيبقى ثابتاً. وبافتراض المنافسة الكاملة في تحليل "مارشال"؛ فإن ذلك يعني أن الأسعار غير خاضعة لتحكم المنتجين فهي خاضعة لميكانيكية العرض والطلب، وبافتراضهم أن النقود تطلب للمعاملات، فإن ذلك ينعكس على ثبات  $K$ . طالما أن صيغة كامبريدج لا تأخذ بأثر المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الطلب للأرصدة الحقيقية، بل تفترض ثباتها في الأجل القصير، فهي تعتبر غير متكاملة.<sup>2</sup>

من هنا يتضح أن السياسة النقدية عند الكلاسيك هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود بقصد تنفيذ المعاملات، أي حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية النقود الواجب توافرها.

### المطلب الثاني: السياسة النقدية عند كينز

بدأ "جون مينارد كينز"<sup>3</sup> من حيث انتهى أستاذه "ألفريد مارشال"، مركزاً على أهمية الطلب على النقود كجزء من الثروة، وركز على العائد الذي يمكن أن يحققه على الأصول الأخرى البديلة، واعتبر أن سعر الفائدة على السندات هو المؤثر على هذا العائد، وبالتالي ركز على أهمية سعر الفائدة في التأثير على الطلب على النقود.<sup>4</sup>

انطلق "كينز" من عدم صحة قانون ساي للأسواق، حيث اعتبر أن الطلب هو الذي يخلق العرض وليس العكس، ويتكون الطلب الفعلي من الطلب على أموال الاستهلاك التي تتحدد بعاملين هما حجم الدخل والميل

<sup>1</sup> ضياء مجيد الموسوي، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 35.

<sup>2</sup> ضياء مجيد الموسوي، المرجع نفسه، ص 36.

<sup>3</sup> جون مينارد كينز: اقتصادي انجليزي (05 جوان 1883 - 21 أبريل 1946) اشتغل في بداية حياته في الهند وألف كتاباً عن الإصلاح فيها واشترك في مؤتمر السلام بعد الحرب العالمية الأولى، مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتابه "النظرية العامة في التشغيل والفائدة" 1936، وعارض النظرية الكلاسيكية التي كانت من المسلمات في ذلك الوقت.

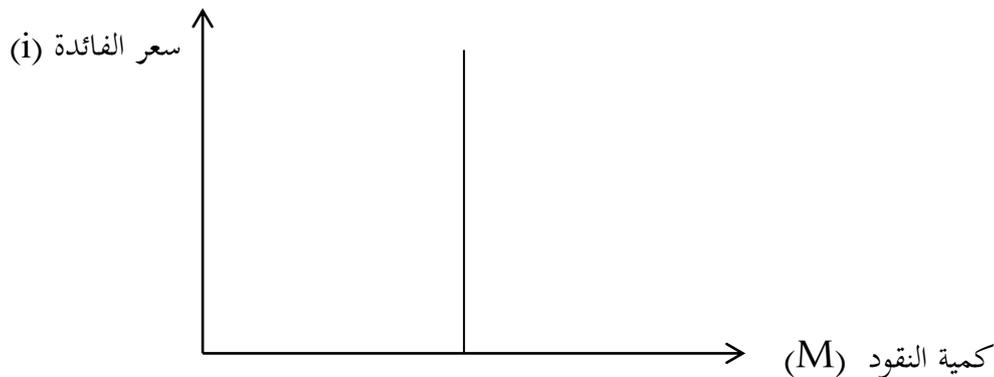
<sup>4</sup> جمال بن دعاس، السياسة النقدية بين النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية، ط1، الجزائر، 2007، ص 109 - 110.

المتوسط للاستهلاك، ثم الطلب على أموال الاستثمار والذي يتحدد بعاملين هما: سعر الفائدة الحقيقي<sup>1</sup> والكفاية الحدية لرأس المال، ليصل في النهاية إلى أن تقلبات التشغيل والإنتاج والدخل تتوقف على الاستثمار في ظل ثبات الميل للاستهلاك.<sup>2</sup>

أولاً: عرض النقود عند كينز

إن عرض النقود في التحليل الكينزي متغير خارجي يحدد بقرارات من السلطة النقدية.<sup>3</sup> فهو يأخذ شكل خط مستقيم عمودي موازي لمحور سعر الفائدة، والشكل التالي يوضح ذلك:

المنحنى رقم 01: عرض النقود في التحليل الكينزي



المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 211.

ثانياً: الطلب على النقود عند كينز

افترض كينز وجود ثلاث دوافع للاحتفاظ بالأرصدة النقدية:

1- الطلب على النقود لغرض المعاملات: أي أن الأفراد يجوزون النقود لأنها تستخدم في تنفيذ المعاملات اليومية، واتباع نفس المنهج الكلاسيكي رأى كينز أن هذا المكون للطلب على النقود يتحدد مبدئياً بمستوى المعاملات التي يقوم بها الأفراد، ويعتقد "كينز" أن تلك المعاملات تتناسب مع الدخل النقدي؛ أي أنه أخذ مكون المعاملات للطلب على النقد على أنه دالة طردية للدخل النقدي مثل الاقتصاديين الكلاسيك.<sup>4</sup>

إن الطلب على النقود عند كينز يتناسب طردياً مع حجم الدخل أي؛

$$MD_1 = f(y) = a_1 y$$

حيث:  $MD_1$  تمثل الطلب على النقود لأجل المعاملات.

$a$  تمثل النسبة المحتفظ بها على شكل ارصدة نقدية.

$y$  تمثل الدخل النقدي.

والشكل الموالي يوضح ذلك:

<sup>1</sup> وهو الذي يدفعه المنظم للحصول على القروض من السوق النقدي والذي يتحدد من جهة اخرى بعرض النقود والطلب عليها.

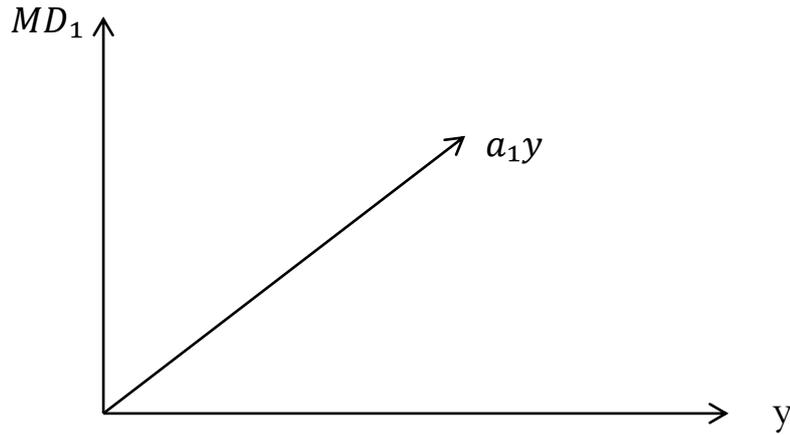
<sup>2</sup> جمال بن دعاس، مرجع سبق ذكره، ص 111.

<sup>3</sup> اسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 164.

<sup>4</sup> أحمد أبو الفتوح الناقه، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية -مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة،

الاسكندرية، مصر، 1998، ص 241.

المنحنى رقم 02: الطلب على النقود بدافع المعاملات عند كينز



المصدر: عبد الرحمن يسري أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 158

2- الطلب على النقود لغرض الاحتياط: افترض "كينز" حيازة النقود بغرض الحذر والاحتياط ضد الحاجة غير المتوقعة، وتحدد الكمية المطلوبة لذلك بمستوى المعاملات التي يتوقعها الافراد مستقبلا، وهي تتناسب طردا مع الدخل النقدي.<sup>1</sup>

وهذا يفسر لنا تكوين الوسطاء الاقتصاديين للاحتياطات النقدية لاتخاذ جميع الاحتياطات النقدية اللازمة لمواجهة المواقف الطارئة، أو فرص غير متوقعة للقيام بعمليات اقتصادية، ويعتمد الطلب على النقود بدافع الاحتياط على مستوى الدخل شأنه شأن الطلب على النقود بدافع المعاملات.<sup>2</sup> ويعتبر الطلب على النقود لغرض الاحتياط دالة تابعة للدخل، حيث:

$$MD_2 = f(y) = a_2y$$

حيث:  $MD_2$  تمثل الطلب على النقود لغرض الاحتياط

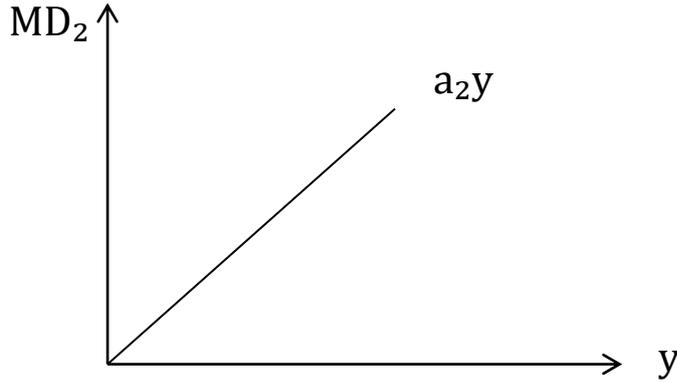
$a$  تمثل الجزء المحتفظ به من الدخل لغرض الاحتياط

والشكل الموالي يوضح ذلك:

<sup>1</sup> جمال بن دعاس، مرجع سبق ذكره، ص 110.

<sup>2</sup> مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2007، ص 81.

### المنحنى رقم 03: الطلب على النقود لغرض الاحتياط في التحليل الكينزي



المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 230.

**3- الطلب على النقود لغرض المضاربة:** بحث "كينز" في العوامل التي تؤثر في القرارات الخاصة بكمية النقود التي تتم حيازتها كمخزن للثروة، واعتقد أن سعر الفائدة هو الذي يلعب هذا الدور. حيث انطلق من دافع المضاربة<sup>1</sup> ليقسم الأصول التي يمكن أن تكون مخزنا للثروة إلى نقود وسندات، والعائد المادي للنقود يساوي صفر، أما العائد على السندات فهو الفائدة النقدية على السند مضافا إليه المكسب الرأسمالي في حالة ارتفاع قيمة السند السوقية عن قيمته الإسمية، فتوصل إلى أن الطلب على النقود يرتبط عكسيا مع سعر الفائدة مع ثبات العوامل الأخرى.<sup>2</sup>

$$MD_3 = MD_3(i), MD_3(i) < 0$$

حيث:  $MD_3$  تمثل الطلب على النقود لغرض المضاربة.  $i$  معدل الفائدة.

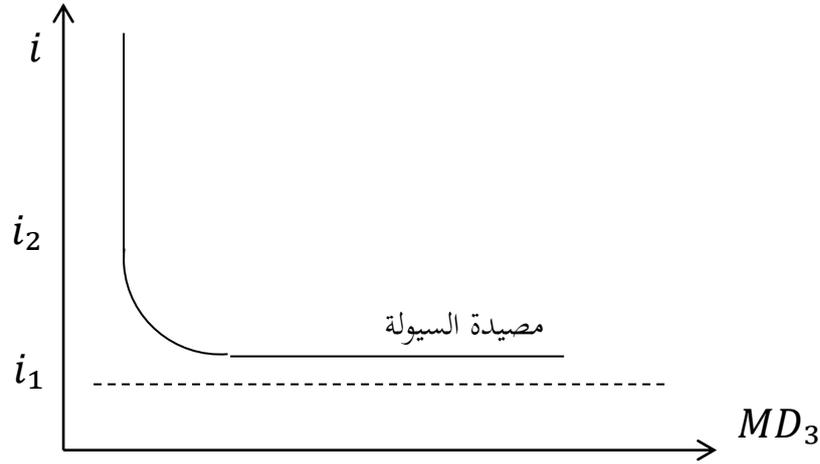
الجديد الذي قدمه "كينز" هو وجود منطقة من منحنى طلب النقود لا ينخفض سعر الفائدة بعدها مهما زاد البنك المركزي من كمية النقود المعروضة، واطلق عليها كينز اسم **مصيدة أو فخ السيولة**<sup>3</sup>، والشكل الموالي يوضح ذلك:

<sup>1</sup> يقصد بدافع المضاربة الاحتفاظ بالنقد في صورة عاطلة وغير نشطة للاستفادة من تقلبات السوق، أي استخدام النقود لجني الأرباح من التغيرات السعرية في الأسواق وبخاصة في أسواق السندات التي ركز عليها كينز والتي تخضع لمضاربات واسعة.

<sup>2</sup> جمال بن دعاس، مرجع سبق ذكره، ص 110-111.

<sup>3</sup> يقصد بمصيدة السيولة أنه عند وصول سعر الفائدة إلى مستوى منخفض (أدنى مستوى يمكن أن تصل إليه) يحتفظ المضاربون بكمية النقود عندهم في شكل أرصدة نقدية عاطلة دون التوجه لاستثمارها في شراء السندات وهنا يقع الاقتصاد في مصيدة السيولة، والنتيجة أن كينز يرى عدم فعالية السياسة النقدية في هذا الوضع، أي أنه عندما يصل سعر الفائدة إلى أدنى مستوى له يستحيل زيادة الناتج القومي. لذلك طالب كينز بضرورة اعتماد السياسة المالية من أجل زيادة حجم الناتج والتخلص من حالة الكساد الاقتصادي، أي عدم فعالية السياسة النقدية من مصيدة السيولة.

المنحنى رقم 04: الطلب على النقود بدافع المضاربة عند كينز



المصدر: Abdallah Ali Toudert, **Cours de Monnaie et Repartition**, OPU, Alger, 1983, P 46.

### المطلب الثالث: السياسة النقدية عند النقديين

شهدت النظرية الكلاسيكية إضافات جديدة على يد مفكري مدرسة شيكاغو وفي مقدمتهم "ميلتون فريدمان"<sup>1</sup>، الذي أعاد الحياة مجددا للسياسة النقدية من خلال إبرازه لأهمية النقود ومدى قدرتها على معالجة الاختلالات الاقتصادية، وفيما يلي توضيح لكل من عرض النقود والطلب عليها في الفكر النقدي:<sup>2</sup>

#### أولاً: عرض النقود لدى النقديين

يعتبر عرض النقود في النظرية النقدية المتغير الذي يحقق الاستقرار النقدي بما يتماشى ومعدل النمو الاقتصادي، حيث يظهر دور السلطات النقدية - حسب "فريدمان" - في تشديد الرقابة على العرض النقدي والسعي إلى نموه بمعدل مستقر يتوافق مع معدل النمو الاقتصادي، مؤكداً على أن الطلب على النقود يتميز بالثبات النسبي، أما العرض النقدي فهو العامل المحدد للنشاط الاقتصادي.

وحسب "فريدمان"، فإن عرض النقود متغير خارجي تحكمه السلطات النقدية، فليس له تأثير على النشاط الاقتصادي في المدى الطويل وإنما له تأثير على مستوى الأسعار، بينما في المدى القصير يؤثر تأثيراً مباشراً على الإنفاق وبالتالي على الدخل.

#### ثانياً: الطلب على النقود لدى النقديين

لم يختلف "فريدمان" مع النظرية الكلاسيكية في الطلب على النقود، إذ يتفق مع الرأي القائل أن مرونة الطلب على النقود تساوي الواحد تجاه التغيرات في مستوى الأسعار. ويعتقد "فريدمان" أن الدخل الحقيقي يعتبر المحدد الأساسي للطلب على النقود، إلا أنه يرفض ادعاء النظرية الكلاسيكية في أن تكون مرونة الطلب الداخلية تساوي الواحد، وإنما يرى أنها أكثر من ذلك وهي في حدود (8،1) أي أن كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها

<sup>1</sup> ميلتون فريدمان: اقتصادي وأكاديمي أمريكي ولد يوم 31 جويلية 1912 في مدينة نيويورك وتوفي يوم 16 نوفمبر 2006، حاز على جائزة نوبل في الاقتصاد لسنة 1976 ويعد من الوجوه البارزة على مستوى المدرسة الليبرالية في الاقتصاد، وأحد أهم منظري النظرية النقدية.

<sup>2</sup> موسى بوشنب، مرجع سبق ذكره، ص ص 47-48.

ترتفع وتنخفض بنسبة أكبر أو أقل من الزيادة أو النقصان في دخولهم، معتمداً في تبريره لذلك على اعتبار أن النقود سلعة كمالية.

وأخى "فريدمان" تحليله إلى أن النظرية الكلاسيكية للنقود عبارة عن نظرية الطلب على النقود، وهذا الطلب يتوقف على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات.

والطلب على النقود عند "فريدمان" يخضع إلى ثلاثة عناصر هي:

- الثروة الكلية المحددة للقيمة الإجمالية التي يمكن أن تحوزها الوحدات الاقتصادية، تحت قيد الميزانية.
- أثمان عوائد الثروات والأشكال البديلة.
- الأذواق وترتيب الأفضليات بالنسبة لحائزي الثروة.

وتعتمد دالة الطلب على النقود عند "فريدمان" على المتغيرات التالية: عوائد الأسهم والسندات، عائد السلع المادية، المستوى العام للأسعار وعائد رأس المال البشري. فدالة الطلب حسبها تفترض أن موارد الفرد الحقيقية تعتمد على دخله النقدي  $Y$  ومستوى الأسعار  $P$  والعوائد الناتجة عن الأشكال البديلة للثروة التي يمكن تمثيلها بمعدل الفائدة  $i$  (متوسط معدلات الفائدة). غير أن قيم هذه العوائد تتناقص في فترات التضخم لذلك فلا بد من الأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم المتوقعة  $P^*$  عند قياس عوائد الأشكال البديلة للثروة. وتكتب دالة الطلب على النقود رياضياً كما يلي:  $M = f(Y, P, i, P^*)$

ومن مميزات هذه الدالة أنها متجانسة من الدرجة الأولى للأسعار  $P$  والدخل النقدي  $Y$ ، بمعنى أن مضاعفة الأسعار والدخل النقدي يؤديان إلى مضاعفة الطلب على النقد. وللمحافظة على هذه العلاقة التناسبية بين الطلب على النقد من جهة والأسعار والدخل النقدي من جهة أخرى نكتب دالة الطلب على النقد السابقة كما يلي:

$$XMD = f(XY, XP, i, P^*)$$

حيث:  $X$ : ثابت ما أو متغير ما، لنفترض أنه يساوي:  $X = 1/P$

فتصبح دالة الطلب على النقد:  $\frac{MD}{P} = f\left(\frac{Y}{P}, 1, i, P^*\right)$

وتبين هذه العلاقة أن الطلب على الارصدة الحقيقية  $MD/P$  دالة تابعة لمعدل الفائدة  $i$  وللثروة الحقيقية  $Y/P$  ولمعدل التضخم المتوقع  $P^*$ . لذلك فهي تعبر عن الشكل العام لدالة الطلب على النقد التي جاء بها فريدمان سنة 1959.

#### المطلب الرابع: السياسة النقدية عند الكلاسيك الجدد

ظهر تيار فكري جديد عقب النقديين عُرفوا باسم الكلاسيك الجدد ( التوقعات العقلانية أو الرشيدة)، وينطلق أصحاب مدرسة التوقعات العقلانية في التحليل من أن سلوك الوحدات الاقتصادية يتحدد على أساس تعظيم المنفعة إلى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن، وأمام كل وحدة اقتصادية كما معنا من المعلومات حول المتغيرات الاقتصادية الكلية يمكن أن تستخدم بكفاءة عالية، تستطيع من خلالها اتخاذ القرارات الواقعية والصحيحة بشأن كل متغيرات السياسة الاقتصادية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص 110 - 111.

وفي ظل فرضية التوقعات العقلانية يرى الكلاسيك الجدد حيادية النقود، إذ يرون أن زيادة الكتلة النقدية مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها دون تغيير، سوف يترجم إلى ارتفاع متكافئ في المستوى العام للأسعار، وأنهم بذلك يتفقون مع التحليل الفريدماني أيضا، فالسياسة النقدية وفق نظريتهم لا تقوم بإحداث أي تغيير على مستوى الإنتاج ماعدا التضخم المفاجئ أو غير المتوقع لدى الأفراد، مما يسمح بانخفاض وقي لمعدل البطالة تحت المستوى الطبيعي وهم بذلك يرفضون فكرة وجود علاقة بين التضخم والبطالة خلال الأمد الطويل، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك حين رأوا أيضا عدم وجود هذه العلاقة حتى في الأمد القصير.<sup>1</sup>

فعلى الرغم من أن فكرة التوقعات العقلانية تبدو مقبولة من الناحية النظرية، إلا أنه من الناحية الواقعية يمكن توجيه انتقادين أساسيين لها:<sup>2</sup>

- استند تحليل الكلاسيك الجدد على افتراض وجود واقعي للاقتصاد والعلاقة الواضحة والأوتوماتيكية بين زيادة عرض النقود والتضخم، وهذا افتراض غير واقعي لأن أي نموذج للاقتصاد هو نموذج بسيط يقوم على عدد من الافتراضات ولا يعكس حقيقة الاقتصاد بشكل واقعي.

- فكرة التوقعات الرشيدة فكرة غير واقعية، حيث يصعب تخيل أن كل فرد ومنشأة في الاقتصاد على علم بكل صغيرة وكبيرة بهيكل السوق.

---

<sup>1</sup> وليد بشيشي، المرجع نفسه، ص 111.

<sup>2</sup> مايكل أبديجان، ترجمة محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 413.

## المبحث الثالث:

### أدوات السياسة النقدية وآثارها الاقتصادية

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة النقدية التي تتبعها بحسب الحالات التي تواجه الاقتصاد من تضخم أو كساد، مستخدمة مجموعة من الأدوات لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، إلا أن هذه الأدوات تتباين من اقتصاد إلى آخر إذ تخضع لدرجة التناسق في الجهاز المصرفي وكذا قوة ومتانة الاقتصاد وتكامله.

#### المطلب الأول: الأدوات الكمية (غير المباشرة)

يقصد بالأدوات الكمية تلك الإجراءات والتنظيمات التي يعتمد عليها البنك المركزي في علاقته مع المؤسسات المالية والنقدية.<sup>1</sup>

تستهدف الأدوات الكمية الحجم الكلي للائتمان المتاح دون محاولة التأثير على تخصيصه بين مختلف الاستعمالات.

#### أولاً: سياسة معدل إعادة الخصم

يعرف سعر الخصم على أنه: السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية والأدوات الحكومية للبنوك التجارية، وهو أيضاً يمثل سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير تقديم القروض لها.<sup>2</sup>

يهدف البنك المركزي من سياسة إعادة الخصم التأثير أولاً على كلفة حصول البنوك التجارية على الموارد النقدية الإضافية التي يقدمها البنك المركزي، وثانياً على كلفة توفير الائتمان الذي تضعه البنوك التجارية تحت تصرف عملائها من الوحدات الاقتصادية غير البنكية.<sup>3</sup>

يستخدم البنك المركزي هذه الآلية في إطار تطبيقه سياسة نقدية توسعية عن طريق خفض معدل إعادة الخصم لتوفير السيولة النقدية، والعكس في حالة تطبيق سياسة نقدية انكماشية.<sup>4</sup>

#### ثانياً: سياسة السوق المفتوحة

تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات، وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعاً واستعمالاً خاصة للدول المتقدمة، فقد اعتبرها "فريدمان" من أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> حسين رحيم، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار المنهل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 188.

<sup>2</sup> رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 153.

<sup>3</sup> زكريا الدوري ويسرا السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 193.

<sup>4</sup> السيد محمد أحمد السريي ومحمد عزت محمد غزلان، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، مصر،

2010، ص 348.

<sup>5</sup> بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 125.

تستخدم عمليات السوق المفتوحة كأداة من أدوات السياسة النقدية بغرض التأثير على حجم الائتمان، وقد ظهرت أهمية أداة عمليات السوق المفتوحة بعد اكتشاف محدودية أداة إعادة سعر الخصم، ويرجع السبب في تركيز كثير من البنوك المركزية على استخدام عمليات السوق المفتوحة كأهم أداة من أدوات السياسة النقدية وخاصة بالمقارنة بسعر إعادة الخصم، كونها أكثر توجهها وشغولاً للسيطرة على الائتمان، وذلك لأنها ذات تأثير مباشر وآني على حجم النقود والائتمان وكذلك على أسعار الفائدة عموماً، في حين أن أداة سعر إعادة الخصم ذات تأثير غير مباشر على النقود والائتمان من خلال التغيرات الأولية التي تحدثها في أسعار النقد والتأثيرات الثانوية التي تنعكس على أسعار الفائدة طويلة الأجل.<sup>1</sup>

يؤدي استخدام البنوك المركزية لأداة عمليات السوق المفتوحة إلى تغيير حجم النقد المتداول ويؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، حيث أن قيام البنوك المركزية بشراء أو بيع السندات الحكومية أو أدوات الخزينة من قبل البنوك المركزية من خلال السوق المفتوحة سوف يؤدي إلى زيادة النقد المتداول في حالة الشراء وإلى خفض كمية النقد المتداول في حالة البيع، ففي حالة الشراء تزداد قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، أما في حالة البيع تنخفض قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.<sup>2</sup>

ولضمان فعالية سياسة السوق المفتوحة يجب توفر بعض الشروط:<sup>3</sup>

- مدى توفر السندات الحكومية كما ونوعاً.
- مدى توفر سوق نقدية نشطة لتداول هذه الأوراق.
- مدى توفر استجابة البنوك التجارية لرغبات البنك المركزي.

### ثالثاً: سياسة الاحتياطي القانوني (الإلزامي)

وهي النسبة التي يفرضها البنك المركزي على ودائع البنوك التجارية، ويحتفظ بها لديه دون فوائد، ويترتب على ذلك أنه كلما قام البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني قلت المبالغ التي يمكن للبنوك التجارية التصرف فيها، وبالتالي تقل قدرة البنك التجاري على منح الائتمان وبالتالي قلت قدرته على خلق الودائع.<sup>4</sup>

### المطلب الثاني: الأدوات الكيفية (المباشرة)

تستهدف الأدوات الكيفية<sup>5</sup> نوعاً محدداً من الائتمان وتكون موجهة لقطاعات معينة. ومن أهمها:<sup>6</sup>

#### أولاً: سياسة تطهير القروض

عند ظهور البوادر الأولى للتضخم، تضع الدولة سياسة تطهيره توجيهية تسعى من خلالها السلطات النقدية إلى إعطاء الإرشادات والتوجيهات للبنوك تتعلق بمقدار القروض وطريقة منحها ونوعية القطاعات التي يتم توقيف القروض

<sup>1</sup> زكريا الدوري ويسرا السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 204.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص 204 - 205.

<sup>3</sup> أكرم حداد ومشهور هذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 189.

<sup>4</sup> حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك: المبادئ والأساسيات، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 149.

<sup>5</sup> يقصد بالأدوات الكيفية الأدوات والأساليب النوعية التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان وتوجيهه لتحقيق أغراض اقتصادية معينة.

<sup>6</sup> موسى بوشنب، مرجع سبق ذكره، ص ص 92-94.

لها. أما في الفترات التي ينتشر فيها التضخم بجدّة، فإن الدولة تضع سياسة تأطيرية إجبارية مفادها قيام البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى لمقادير القروض الممنوحة من طرف البنوك أو تحديد معدل نمو القروض طوال فترة محددة. وعادة ما تكون هذه السياسة مصاحبة ببرنامج استقراري يشمل كذلك التقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخارات وإصدار السندات والقيام بكل الوسائل الكفيلة بتخفيض الكتلة النقدية، ونتيجة لصعوبة تطبيق هذا الأسلوب تم الاستغناء عنه في كثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

### ثانيا: السياسة الانتقائية للقروض

هي تلك السياسة التي تجعل قرارات السلطات النقدية متعلقة فقط بالقروض الموجهة نحو القطاعات الاقتصادية المسؤولة عن توليد التضخم، وهي تهدف إلى توجيه القروض إلى القطاعات الأكثر نفعاً للاقتصاد بإعطائها بعض التسهيلات، وتأخذ هذه السياسة عدة أشكال هي:

- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف: إذا أراد البنك المركزي أن يشجع بعض الأنشطة، فإنه يقوم بإعادة خصم الأوراق المرتبطة بهذه القروض حتى بعد تجاوز السقف المحدد، مع استعمال معدل إعادة الخصم العادي مثل قروض الصادرات.

- فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم: تقوم السلطات النقدية بفرض معدل إعادة خصم مفضل على القطاعات الإنتاجية التي تريد الدولة تشجيعها على حساب القطاعات الأخرى.

- سياسة التمييز في أسعار الفائدة: تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة للمجالات التي تريد الدولة تشجيعها.

- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي للتقليل من ظاهرة التضخم في الاقتصاد.

### ثالثا: النسبة الدنيا للسيولة

أي أن البنك المركزي يلزم البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا من السيولة يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لتخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وذلك بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، للحد من قدرتها على الإفراط في إقراض القطاع الاقتصادي.

### رابعا: تحديد شروط تسهيلات البنك المركزي

تزيد البنوك التجارية من سيولتها كلما زادت التسهيلات التي تمنحها لها البنوك المركزية عن طريق السلفات وإعادة الخصم وغيرها، وتتمتع السلطات النقدية بكامل الصلاحيات في تغيير هذه التسهيلات وذلك باستعمال تقنيتين هما:

1- أرضية السندات العمومية: هي نسبة ودائع البنوك التجارية المحبب استعمالها في سندات الخزينة العامة، ويتوقف تحديدها تبعاً لاستراتيجية البنوك المركزية الهادفة إلى التحكم في السيولة النقدية.

2- سقف إعادة الخصم: تعمل البنوك المركزية للحد من توسع قروض البنوك التجارية بتحديد سقف إعادة الخصم، وذلك بإقرار الحد الأعلى للمقادير التي يمكن لكل بنك أن يعيد خصمها.

## خامسا: تنظيم معدلات الفائدة

تتحكم السلطات النقدية بمعدلات الفائدة للتأثير على السيولة النقدية المتداولة بوضع أسعار فائدة قصوى على بعض أنواع القروض تشجيعا لنوع آخر منها، إذ ينجم عن المنافسة بين البنوك للحصول على الودائع ارتفاع أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها، مما يؤدي إلى زيادة الادخار وحجم الودائع لديها، ومن ثم التأثير السلبي على الطلب الكلي نتيجة انخفاض الإنفاق الاستهلاكي وزيادة الادخار.

## سادسا: الودائع المشروطة من أجل الاستيراد

تستخدم هذه الأداة لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، وبما أن المستوردين في الغالب يكونون غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة، فيدفعهم ذلك إلى الاقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع، وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد، ويؤدي بدوره إلى رفع تكلفة الواردات.

## سابعا: هامش الضمان المطلوب

وهو مقدار النقود التي يمكن أن يحصل عليها العملاء من البنوك التجارية لتمويل مشترياتهم من الأوراق المالية، ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقا للظروف الاقتصادية السائدة في كل بلد. ففي حالة الكساد يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية تخفيض هذه النسبة، والعكس في حالة الانتعاش.

## المطلب الثالث: أدوات أخرى للسياسة النقدية

إلى جانب الأدوات السابقة الذكر، يستخدم البنك المركزي أدوات أخرى تتمثل في:

### أولا: التأثير الأدبي

يعتمد البنك في تنفيذ أهداف السياسة النقدية على التأثير الأدبي والإقناع تجاه البنوك التجارية من أجل التعاون على تنفيذ سياسة نقدية معينة، فقد يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية عدم تقديم قروض لأهداف المضاربة، ويتم ذلك من خلال استدعاء البنك المركزي مدراء البنوك التجارية للتحدث معهم حول تغليب المصلحة الوطنية والعامية في قضايا منح التمويل، وبالنظر لما يحظى به البنك المركزي من احترام من قبل البنوك التجارية فإنها تأخذ هذه الدعوة والتوجيه بمزيد من الاهتمام.<sup>1</sup> والتأثير الأدبي يأخذ عدة أشكال منها:<sup>2</sup>

- التحذير بعدم قبول خصم الأوراق التجارية.
- الطلب من البنوك التجارية عدم إقراض مشروعات معينة.
- الطلب من البنوك التجارية الامتناع عن قبول ضمانات معينة.

<sup>1</sup> هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل، ط2، الأردن، 2014، ص 280.

<sup>2</sup> حسين بني هاني، مرجع سبق ذكره، ص 152.

## ثانياً: الإعلام

ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بوضع الحقائق والأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجيه حجم الائتمان، الأمر الذي يجعل البنوك التجارية في موقف لا يمكنها معه تجاهل آرائه بل الأخذ بها.<sup>1</sup>

## ثالثاً: التوجيهات والأوامر

يصدر البنك المركزي تعليمات مباشرة إلى البنوك التجارية والمؤسسات المالية لتوجيهها نحو السياسة المرغوبة من خلال حجم الائتمان ونوعه، كان يأمر باستخدام جزء من الأصول المالية للبنوك التجارية في شراء السندات الحكومية، أو إقراضها للمشروعات طويلة الأجل، أو يعدم استخدامها لتمويل الصناعات الاستهلاكية التبذيرية، وتعتبر بريطانيا أول من استخدم هذه الوسيلة سنة 1953، عندما أصدرت تعليمات للبنوك التجارية بعدم إقراض الشركات التي تقوم بعمليات تمويل الشراء بالتقسيط وأن تخفض الأنواع الأخرى من القرض.<sup>2</sup>

وحقيقة الأمر كما هو واضح أن التوجيه أو النصح الصادر من المصرف المركزي الذي يملك سلطات واسعة على المصارف يعتبر بمثابة الأمر الذي لا تستطيع هذه المصارف مخالفتها، ولا يتصور من الناحية العملية أن يقف أحد المصارف موقف المعارضة، أو التحدي لسياسة المصرف المركزي حتى وإن كان المصرف لم يلجأ إلا لمجرد التوجيه وإسداء النصح.<sup>3</sup>

## رابعاً: الإجراءات العقابية

هي تلك الإجراءات التي تطبق من طرف السلطات النقدية على المصارف التجارية العاملة في الدولة والتي لا تلتزم بتوجيهاتها، وذلك كأن يرفض البنك المركزي إعادة الخصم لتلك المصارف، أو عدم إقراض المصارف التي تخالف سياسته بصفته المقرض الأخير لتلك المصارف، أو فرض سعر فائدة إضافي عقابي للمصارف التي لا تلتزم بتوجيهات السياسة النقدية والتمويلية. هذه الإجراءات تؤدي إلى فرض سيطرة السلطات النقدية على الجهاز المصرفي وتوجيهه لاسيما وأن لها آثاراً مباشرة على نشاط وسلوك المصارف العاملة وكمية ونوعية التمويل المصرفي الممنوح بواسطة تلك المصارف للقطاعات والوحدات الاقتصادية المختلفة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص 253.

<sup>2</sup> غازي حسين عناية، التضخم المالي، دار الشهاب، ط1، الجزائر، 1986، ص155.

<sup>3</sup> خالد عبدو الزامل، دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سوريا، مذكرة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2005، ص 120.

<sup>4</sup> حبيب إبراهيم آدم، وآخرون، توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مخطط ادارة السياسة النقدية والتمويلية، بنك السودان المركزي، السودان، 2006، ص 29.

## خامسا: التشاور مع البنوك العاملة في الدولة

يقوم البنك المركزي في بعض الاحيان بالتشاور مع البنوك التجارية خصوصا اذا ما تعلق الامر بصياغة الخطة الائتمانية للمصارف التجارية وذلك باستدعاء مسؤولي المصارف التجارية لحضور اجتماعات البنك المركزي كلما اقتضى الأمر ذلك.<sup>1</sup>

### المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية لأدوات السياسة النقدية

تستعمل السلطات النقدية عدة تقنيات للتأثير على النشاط الاقتصادي، وفيما يلي سيتم إبراز أهم آثار السياسة النقدية على كل من الاستهلاك، الاستثمار، الادخار، السوق النقدية والسوق المالية:<sup>2</sup>

#### أولا: أثر السياسة النقدية على الاستهلاك

وذلك من خلال التأثير المباشر لتغيرات معدلات الفائدة على الادخار، فارتفاع معدل الفائدة يشجع الاعوان الاقتصاديين على زيادة مدخراتهم على حساب الاستهلاك مما يؤدي الى تخفيض طلب هؤلاء على السلع والخدمات الاستهلاكية، لكن هذه المرونة الايجابية للادخار ليست محققة في جميع الحالات بالنسبة للتغير في كمية النقد، ذلك لان الارتفاع في معدلات الفائدة قد يدفع الاعوان الاقتصاديين خاصة الذين يعتمدون بشكل اساسي على مداخيل رؤوس اموالهم الى تخفيض مدخراتهم، كما تؤثر معدلات الفائدة على الثروة المالية للوكلاء حيث ان ارتفاعها يحمل حائزي الاصول المالية خسارة في راسمالمهم مما قد يدفع بهم الى تقليص انفاقهم الاستهلاكي لاعادة تكوين راسمالمهم، غير انه اذا كان التغير في قيمة الاصول المالية على قدر كبير من الاهمية فانه من الصعب تقدير مرونة الاستهلاك بالنسبة لهذا التغير.

#### ثانيا: اثر السياسة النقدية على تشجيع الادخار وجذب الاستثمار

نتيجة للعلاقة الموجودة بين الادخار والاستثمار، فان السياسة النقدية تسعى جاهدة لتوفير المدخرات اللازمة لتنشيط الاستثمار، ويتم ذلك عن طريق تشجيع الادخارات الوطنية وتوجيهها نحو المشاريع التي تتماشى والتنمية المحلية. ونظرا لارتباط الاستثمار بالادخار فان هذا الاخير يحتاج الى توفر مؤسسات متطورة لاسيما البنوك، لذلك يجب على البنك المركزي ان يوفر كامل التسهيلات والشروط القانونية والتنظيمية لهماكل البنوك حتى تكون مستعدة لمنح قروض للاستثمار، وذلك من خلال احكام الرقابة بواسطة ادوات السياسة النقدية، والعمل على انشاء بنوك متخصصة في جميع المجالات الاقتصادية التي تُخدم عملية التنمية.

#### ثالثا: اثر السياسة النقدية على السوق النقدية والسوق المالية

لكي تحقق السياسة النقدية غاياتها لابد من وجود اسواق مالية ونقدية والعمل على تطويرها من خلال الحد من تسرب الموارد المالية المحلية الى الخارج، وتجنب المؤسسات الاقتصادية المحلية للموارد الاجنبية وخاصة القروض الاجنبية. وما يلاحظ في هذا الصدد ان السياسة النقدية تكون ذات كفاءة وفعالية داخل الدول التي عملت على تطوير اسواقها المالية والنقدية، اما بالنسبة للدول التي لم تفعل ذلك فعلى سلطتها النقدية ان تراعي الجوانب التالية:

<sup>1</sup> سامي حاتم عفيفي، اقتصاديات النقود والبنوك، النسر الذهبي للطباعة، مصر، 2004، ص 292.

<sup>2</sup> موسى بوشنب، مرجع سبق ذكره، ص-ص 111-113.

- ربط الاصدارات.
- سياسة الدين العام وعجز الخزانة العامة.
- تحفيز الاستثمار في الاوراق المالية ومراعاة تفضيلات البنوك والمستثمرين لنوع معين من الاوراق المالية على حساب النوع الاخر.
- رفع كفاءة السوق النقدية والمالية بتشديد البنك المركزي للرقابة عليها.
- تشجيع المؤسسات المالية والمصرفية التي ترفع من مستوى الادخار والاستثمار معا.
- ضرورة التحول من الاقتصاد العيني الى الاقتصاد النقدي المحفز لنمو البنوك وتنوع الاصول المالية والمشجع على نمو الادخار والاستثمار.

## المبحث الرابع:

### استراتيجيات واتجاهات السياسة النقدية وآلية انتقال الأثر النقدي

تنتقل السياسة النقدية من القطاع العيني إلى القطاع الحقيقي مستعينة في ذلك بمجموعة من القنوات، كما أن لها اتجاهات معينة في معالجة الاختلالات الاقتصادية، وفيما يلي سيتم توضيح آلية انتقال السياسة النقدية وكذا استراتيجية السياسة النقدية الحديثة واتجاهاتها.

#### المطلب الأول: مفهوم آلية انتقال الأثر النقدي

في الاقتصاد الثنائي فإن القطاع الحقيقي هو وحده الذي يهم، و لكي يمكن للسياسة النقدية أن تؤثر على أي شيء ذو أهمية، يجب عليها أن تنتقل من القطاع النقدي أو الإسمي أو "غير الحقيقي" إلى القطاع الحقيقي. ويقود هذا الرأي المتضمن في كل أدبيات السياسة النقدية، إلى التركيز على الأهمية النسبية للروابط المختلفة الموجودة بين القطاعين، كمجال مميز ورئيسي للنزاع بين مختلف المعسكرات المتخاصمة من المنظرين النقديين. وهو يمثل رأياً بديلاً لرأي "الهيكل الاقتصادي" الذي لا يوجد فيه مثل هذا الفصل القاطع بين القطاعين النقدي والحقيقي. ويكون تأثير النقود فيه مندمجاً في الجانب الحقيقي دون أي فصل ممكن، وهو يتمثل في النموذج الكينزي. والذي يتبع الاتجاه السائد في النقاش حول كيفية اشتغال السياسة النقدية من التغافل عنه.<sup>1</sup>

إن المسار الذي تترجم فيه التغيرات في العرض النقدي أو التغيرات في سعر الفائدة إلى التغيرات في الناتج والعمالة والأسعار والتضخم هو ما يطلق عليه آلية انتقال الأثر النقدي.<sup>2</sup>

#### المطلب الثاني: قنوات انتقال الأثر النقدي

يمكن التمييز بين عدة أصناف من قنوات انتقال الأثر النقدي، أي بمعنى آخر الطرق التي تطبق عبرها السياسة النقدية والتأثيرات على قرارات المتعاملين أو الأعوان... الخ:<sup>3</sup>

<sup>1</sup>CHICK. Victoria , **The theory of monetary policy**. Back well publishers, 1997, p11

<sup>2</sup> أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2006، ص118.

<sup>3</sup> انظر إلى:

- حسين علي العمر، قنوات تأثير السياسة النقدية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6 العدد 3، 2009، ص253.

- أسامة بشير الدباغ وأثيل عبد الجبار الجورمد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج، عمان، الأردن، 2003، ص-ص 315-320.

- علي بلبل، مفاهيم السياسة النقدية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، دورة البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2000، ص5.

- جلين هوجارث، مقدمة في السياسة النقدية، البنك المركزي المصري، نسخة مترجمة عن سلسلة الكتيبات الصادرة عن مصرف لندن، مركز دراسات البنوك المركزية، 1996، ص6.

- خير الدين عبد ربه الحيمري، قناة الائتمان المصرفي كآلية لنقل اثر السياسة النقدية الى الاقتصاد الليبي (تطبيق نموذج مقترح من صيغ علي بيانات من عام 1970 الى عام 2005).

## أولاً: قناة سعر الفائدة

يمكن تقسيم أثر قناة سعر الفائدة إلى مرحلتين هما: مرحلة أثر تغير سعر الفائدة الرسمي في أسعار الفائدة قصيرة وطويلة الأجل في الاقتصاد، والمرحلة الثانية أثر تغيرات أسعار الفائدة هذه في المتغيرات الحقيقية والمتمثلة في الطلب الكلي والناتج وأثر هذا في المستوى العام للأسعار؛ فتغير سعر الفائدة الرسمي سيترتب عنه تغير أسعار الفائدة قصيرة وطويلة الأجل، ومن ثم تغير أسعار الفائدة على الودائع والقروض، إلا أن هذا التغير قد لا يكون بنفس المقدار والمدة الزمنية، وذلك تبعاً لدرجة المنافسة في القطاع المصرفي، وأثر ذلك في الهامش ما بين سعر الفائدة على القروض. أما الأثر في أسعار الفائدة طويلة الأجل فيعتمد على طبيعة التوقعات حول مستقبل سلوك سعر الفائدة الرسمي؛ فتوقع انخفاض سعر الفائدة الرسمي في المستقبل قد يترتب عليه سعر الفائدة طويل الأجل، والعكس في حالة توقع زيادة سعر الفائدة الرسمي.

كما تعتبر قناة سعر الفائدة من أهم القنوات التي تربط بين التغيرات في السوق النقدية وبين التغير في الإنفاق الكلي على السلع والخدمات، حيث يلعب معدل الفائدة وفق التحليل الكينزي دور الصلة بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي من خلال ثلاث روابط رئيسية:

**1- العلاقة بين التوازن النقدي ومعدل الفائدة:** وفقاً للتحليل الكينزي يعتبر معدل الفائدة ظاهرة نقدية؛ بمعنى أنه في حالة حدوث أي فائض في عرض النقود من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، وبالتالي فإن سعر الفائدة يتحقق وفقاً لتفاعل العرض والطلب في السوق النقدية.

**2 - العلاقة بين معدل الفائدة والإنفاق على الاستثمار:** زيادة العرض النقدي يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة مما يخفض من تكلفة رأس المال وبالتالي زيادة الإنفاق الاستثماري.

### 3- العلاقة بين الإنفاق الاستثماري ومستوى الطلب الكلي الفعال

على العموم يمكن القول أن للتغيرات في أسعار فائدة البنوك المركزية دوراً فعالاً في التأثير على الطلب والناتج الحقيقي وبالتالي على طلب الاستثمار في قطاع الإنتاج وعلى طلب السلع الدائمة لدى القطاع العائلي، وذلك لأنه في المدى القصير، وفي ظل عدم تغير توقعات التضخم، تنعكس حركة أسعار الفائدة الإسمية على التغيرات في أسعار الفائدة الإسمية على التغيرات في أسعار الفائدة الحقيقية، وذلك بإحداث عدة آثار منها:

- **أثر الإحلال:** عند ارتفاع أسعار الفائدة تنخفض جاذبية الإنفاق الآني مقارنة بالإنفاق المستقبلي وذلك عند كل من الأفراد والشركات ويقل الائتمان المحلي وكمية المعروض النقدي والطلب الحقيقي.

- **أثر الدخل:** في الحقيقة أن ارتفاع سعر الفائدة سيعيد توزيع الدخل بين المقترضين والمدخرين ويزيد ذلك من القدرة الإنفاقية للمدخرين، كون المدخرين هم أقل ميلاً للإنفاق من المقترضين فإن إجمالي الإنفاق سيتراجع.

- **أثر الثروة:** عادة ما تميل أسعار الأصول إلى الانخفاض (خاصة العقارات والأسهم) عند ارتفاع أسعار الفائدة وهذا التناقص للثروة سيؤدي إلى امتناع الأفراد عن إنفاق دخلهم الجاري.

- **أثر على الأجر:** إذا كان الاقتصاد يعمل دون تشغيل كامل، فإن انخفاض الطلب سيمارس ضغوطاً نزولية على الأسعار والتكاليف في الاقتصاد وستقلص الشركات من هوامش ربحها بينما سيقبل العامل أجوراً أقل.

## ثانياً: قناة الائتمان

إن ضعف العلاقة بين سعر الفائدة طويل الأمد (تكلفة رأس المال) والطلب الكلي، وبالتالي فشلها في تفسير أثر سعر الفائدة قصير الأجل على الناتج، دفع إلى ظهور تفسير بديل، وهو قناة الائتمان التي تمثل حلقة الوصل بين تقلبات سعر الفائدة قصير الأجل وكل من الطلب الكلي والناتج:

**1- قناة الائتمان المصرفي (Bank Lending Channel):** في السنوات الحديثة الماضية ركزت البحوث وأدبيات الاقتصاد الكلي على دور المصارف والائتمان المصرفي في آلية انتقال أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي، وكان هناك اتجاه كبير إلى إعطاء أهمية خاصة للائتمان المصرفي تتمثل في إمكانية الاعتماد عليه في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي، نتج عن ذلك بلورة رؤية أو قناة جديدة يمكن من خلالها أن تؤثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي سميت بقناة الائتمان. ويمكن القول أن الائتمان المصرفي له دور خاص أو أن السياسة النقدية يمكن أن تؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال قناة الائتمان المصرفي وذلك بتوفر الشروط التالية:

- أن الائتمان المصرفي مورد مهم للتمويل وليس هناك بدائل كاملة لهذا النوع من الائتمان مثل الأوراق المالية، وأن هناك مقترضين معتمدين على المصارف مثل المنشآت الصغيرة أو الحديثة أو التي لا تملك بدائل للتمويل من مؤسسات مالية أخرى غير المصارف.

- أن السياسة النقدية يجب أن تكون قادرة مباشرة على تقييد قدرة المصارف على منح الائتمان.

**2- قناة الميزانية (صافي حقوق الملكية):** تركز هذه القناة على الأثر المحتمل للتغيرات في السياسة النقدية على القوائم المالية للمقترضين متضمنة تغيرات حالتهم المالية مثل القيمة الصافية للمنشأة المقترضة والتدفقات النقدية والاصول السائلة، والاهم هنا القيمة الصافية للمقترض، ويمكن للسياسة النقدية ان تؤثر في القيمة الصافية للمقترض من خلال التأثير في معدلات الفائدة بشكل مباشر مما يؤثر في نفقات الفائدة وفي التدفقات النقدية الصافية للمقترض، خاصة في حالة اعتماد المقترضين على الديون قصيرة الأجل لتمويل المخزون ورأس المال العامل الآخر، كذلك يمكن أن تؤثر السياسة النقدية على أسعار الأصول المملوكة للمقترض التي من الممكن تقديمها مما يؤثر على قدرته على الاقتراض.

## ثالثاً: قناة نظرية توبين

قدم هذه النظرية جيمس توبين سنة 1963م وهي نظرية حركية في الاستثمار، مبنية على فكرة أن الاستثمار يتوقف على نسبة: القيمة السوقية للأصل الرأسمالي إلى تكلفة الإحلال، وتقدم فكرتها آلية انتقال أثر السياسة النقدية على الاقتصاد من خلال أثر هذه العلاقة على أسهم الملكية، ووفقاً لتفسيرها تحدد القيمة السوقية للأصل الرأسمالي كقيمة سوقية للمنشآت الجزأة أو المتفرعة بإحلال تكلفة رأس المال، فإذا ما كانت القيمة السوقية للأصل الرأسمالي عالية فإن السعر السوقي للمنشأة يكون عال، فيما يتعلق بإحلال تكلفة رأس المال والمنشآت الجديدة ورأس مال المعدات تكون رخيصة مقارنة بالمنشآت الأخرى، ويمكن للشركات حينئذ يمكن أن تصدر أسهماً وتحصل على سعر عالي لها نسبة إلى تكلفة الإنشاء والمعدات التي تشتريها. وهكذا فإن الإنفاق الاستثماري سوف يرتفع لأن المنشآت

تستطيع أن تشتري الكثير من الأصول الاستثمارية الجديدة مع إصدار بسيط للأسهم. ومن جانب آخر، عندما تكون القيمة السوقية للأصل الرأسمالي منخفضة فإن المنشآت لن تشتري أصول جديدة لأن القيمة السوقية للمنشآت تكون منخفضة مقارنة بتكلفة رأس المال.

#### رابعاً: قناة أثر الثروة

وهي قناة بديلة لآلية الانتقال من خلال أسعار الأسهم، وتعتمد على آثار الوفرة على الاستهلاك، وتفترض أنه في حالة انخفاض أسعار الفائدة نتيجة زيادة عرض النقود، فإن أسعار السوق للسلع الرأسمالية سوف ترتفع وبذلك يزداد ما يحتفظ به العامة؛ أي تكون هناك وفرة مالية، وبذلك يصبحون أغنياء بطريقة غير مباشرة عن طريق السياسة النقدية التوسعية وزيادة عرض النقود وذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار الاستهلاك.

#### خامساً: قناة أسعار الإسكان والأراضي

كلا من قناة نظرية توبين وقناة أثر الثروة تسمح بتحديد عام لهذه القناة، فإطار توبين يطبق على سوق الإسكان والارتفاع في أسعار السكن يرفع الأسعار المتعلقة بتكلفة الإحلال والاستبدال، حيث تقود إلى ارتفاع القيمة السوقية للأصل الرأسمالي للمنازل وبذلك تحفز وتنعش الاستثمار فيها وترفع إنتاجها، وبالمثل فإن أسعار الأراضي والمساكن تكون عنصر مهم للثروة، فالارتفاع في هذه الأسعار يرفع الثروة، وبالتالي يرفع معدل الاستهلاك، ولذلك فإن التوسع النقدي الذي يرفع أسعار الأراضي والمساكن يقود إلى الارتفاع في الطلب الكلي. ونظراً لأن المساكن الجديدة لا يمكن تشييدها فوراً استجابة للتغيرات في سعر المساكن حيث تتطلب بعض الوقت للاستجابة للتغير في الأسعار، فإن عرض المساكن الجديدة يستجيب ليس للسعر الفعلي السائد اليوم وإنما للسعر المتوقع أن يسود عندما يتم بناء المساكن. وتتميز المساكن بحساسية شديدة لتقلبات سعر الفائدة مما يجعل صناعة التشييد عرضة للتقلبات الشديدة للتغيرات في السياسة النقدية التي تؤثر على سعر الفائدة، ولذلك فإن السياسة النقدية لها آثار قوية على سوق المساكن، فمعظم القروض التي تمول التشييدات الجديدة هي رهونات مقدمة بواسطة المؤسسات المالية.

#### سادساً: قناة سعر الصرف

تتضمن قناة سعر الصرف آثار معدلات الفائدة، لأنه عندما تنخفض معدلات الفائدة الحقيقية تصبح العملة المحلية أقل جاذبية بالنسبة إلى العملات الأجنبية، وذلك يقود إلى انخفاض قيمة ودائع العملة المحلية نسبة إلى ودائع العملات الأجنبية الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، والقيمة المنخفضة للعملة المحلية تجعل البضائع المحلية أرخص من البضائع الأجنبية، وبالتالي ارتفاع الصادرات ومن ثم ارتفاع في الناتج المحلي.

#### المطلب الثالث: الاستراتيجيات الحديثة للسياسة النقدية

احتلت مسألة استقرار الأسعار أهمية كبيرة منذ السبعينات خاصة بعد أن خلاص كل من "فريدمان" و"شوارتز" إلى أن التغير الجوهري في معدل نمو عرض النقود، يسبب تغيراً جوهرياً في معدل نمو الدخل النقدي، وأن

التغير في معدل نمو عرض النقود في الفترة الطويلة سوف يعبر عن نفسه في اختلاف معدل التغير في الأسعار. وعلى العكس فإن التغير في معدل نمو عرض النقود في الفترة القصيرة سوف يغير معدلات نمو كل من الاسعار والنتائج.<sup>1</sup>

الأمر الذي أدى إلى الانتقال من الاستراتيجيات التقليدية<sup>2</sup> في السياسة النقدية إلى استراتيجية السياسة النقدية الحديثة التي تعتمد على الاستخدام الأمثل للمجاميع الاحتياطية بعد الفشل الذي كان وراء استخدام السياسة النقدية لأسعار الفائدة كهدف وسيط، ففي سنة 1979 أعلن الاحتياطي الاتحادي في الولايات المتحدة على سبيل المثال أنه سوف يعطي تأكيداً أكبر في المستقبل على استخدام مجاميع الاحتياطي في الإدارة اليومية للسياسة النقدية، وتأكيداً أقل على تحديد التقلبات قصيرة الأجل في معدل الفائدة على الأرصدة الاتحادية.<sup>3</sup>

كانت الاستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية في البداية تتمثل في اختيار هدف وسيط جديد هو هدف النمو النقدي خلال السنة، ومحاولة تصحيح وضبط الفروقات بين التقديرات والواقع واتبعت هذه العملية بتنظيم هذا النمو في إجمالي الاحتياطات حتى يتوافق مع هدف نمو المجاميع النقدية، وبالتحكم في نمو عرض النقود يقوم البنك المركزي بالتحكم في معدل الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك.

ويقوم الاقتصاديون بتقدير نمو النقد المطلوب للوصول إلى الهدف المسطر من قبل السلطات النقدية، كما يقدر سعر الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك الذي يكون متناسباً مع معدل نمو عرض النقد الذي وضع كهدف وسيط، لأن انخفاض معدل الفائدة على هذه الأرصدة سيكون عاملاً مشجعاً لزيادة افتراضات البنوك، كما أن ارتفاعه يؤدي إلى انخفاض تلك الافتراضات، ولذلك فإن ضبط معدل الفائدة سيكون في خدمة الهدف الوسيط. ولكن هذه الإجراءات لم تؤد دورها ولم تلق نجاحاً كبيراً، وتعرضت لانتقادات عديدة، لأن هذه البنوك المركزية مثلاً في الولايات المتحدة يمكن أن تتحكم في أسعار الفائدة في حين فقدت السيطرة على عرض النقود، ولذلك تم تطعيمها بإجراءات جديدة منها:<sup>4</sup>

- توسيع عريض للمجال الذي يسمح فيه لمعدل الفائدة على الأرصدة الفدرالية بالتقلبات ضمنه.
- استخدام مجموع احتياطات البنوك كهدف أولي لضبط كمية النقود، ولذلك فقد تم التركيز على احتياطات البنوك غير المقترضة كوسيلة لضبط مجموع الاحتياطات.

الشكل التالي يبين استراتيجية السياسة النقدية الحديثة:

<sup>1</sup> مايكل أبديجان، مرجع سبق ذكره، ص 551.

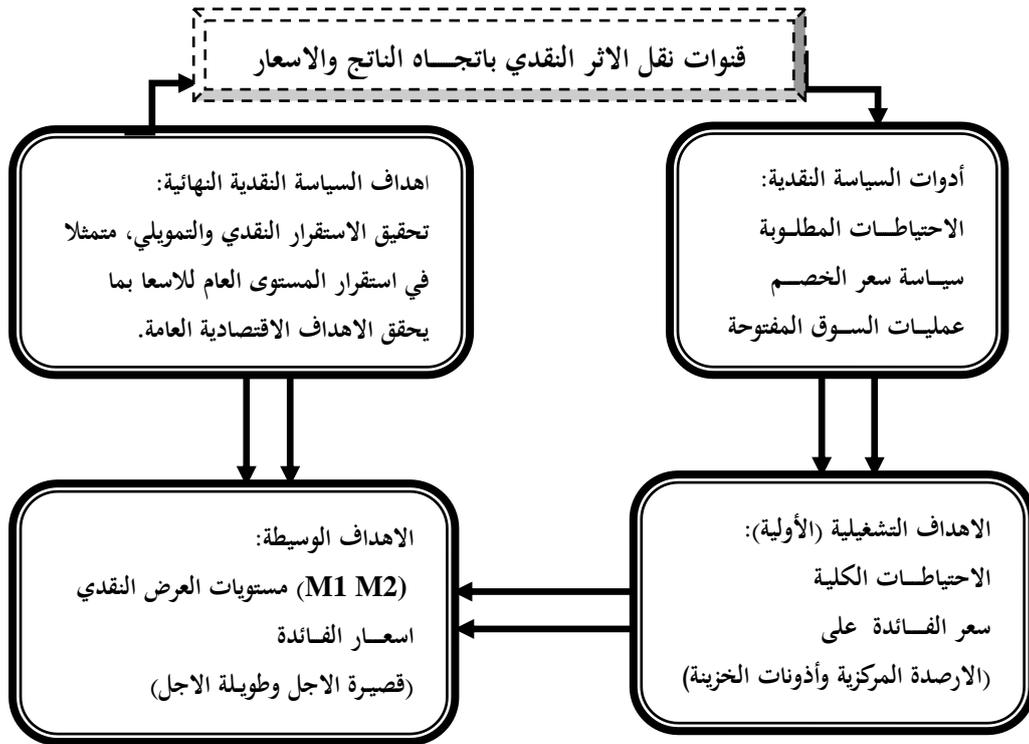
<sup>2</sup> اعتمدت الاستراتيجيات التقليدية بالأساس على ما يلي: - نظرية القرض التجاري - مبدأ الاحتياطات الحرة - أسعار الفائدة.

للمزيد انظر: صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 109.

<sup>3</sup> مايكل أبديجان، مرجع سابق، ص 549.

<sup>4</sup> صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 112.

## الشكل رقم 01: استراتيجية السياسة النقدية الحديثة



المصدر: أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 509.

### المطلب الرابع: اتجاهات السياسة النقدية

تعتمد السلطات النقدية على اتباع سياسة نقدية توسعية في حالة الانكماش، أما في حالة التضخم فهي تتبع سياسة نقدية انكماشية:<sup>1</sup>

#### أولاً: حالة الانكماش

تستخدم السلطات النقدية للخروج من بؤرة الكساد سياسة نقدية توسعية، مفادها تخفيض معدل إعادة الخصم أو نسبة الاحتياطي القانوني، إضافة إلى دخول البنك المركزي إلى السوق المالي كمشتري للأوراق المالية، مما يؤدي إلى زيادة عرض النقود، التي يترتب عنها انخفاض أسعار الفائدة والتي تعتبر بمثابة انخفاض في كلفة المستثمرين مما يحفزهم على التوسع في استثماراتهم وبالتالي تزيد نفقاتهم الاستثمارية والاستهلاكية، التي ينجم عنها زيادة الطلب الكلي مما يؤدي إلى زيادة الانتاج ثم الدخل، وفي الأخير التخلص من الانكماش الاقتصادي بزيادة مستوى التشغيل داخل الاقتصاد الوطني.

إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية تجاه الانكماش هو زيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، وفي نفس الوقت الذي يتم فيه زيادة كمية النقود بتشجيع الائتمان، تتجه أسعار الفائدة إلى

<sup>1</sup> موسى بوشنب، مرجع سبق ذكره، ص 149-150.

الانخفاض مما يؤدي إلى خفض القوى الانكماشية داخل الاقتصاد بالمحافظة على استمرار ارتفاع مستوى الناتج الوطني.

### ثانياً: حالة التضخم

تعتمد السياسة النقدية في معالجتها للتضخم على سياسة نقدية انكماشية تعمل في مجملها على تقييد حجم الائتمان، برفع كلفة الاقتراض التي تقلل من قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان. ويمكن للسياسة النقدية أن تواجه الفجوات التضخمية كما يلي:

- يرفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم الذي يصاحبه ارتفاع سعر الفائدة في السوق النقدي، ومن ثم ارتفاع ثمن الاقتراض، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار نتيجة لتراجع مستوى الانفاق الذي من شأنه أن يساعد على تخفيض الضغوط المسببة للتضخم.

- نفس الإجراء ينطبق عند رفع البنك المركزي لمعدل الاحتياطي الإجمالي، الذي يجد هو الآخر من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، مما يسبب انخفاض كمية النقود في الاقتصاد وبالتالي يميل مستوى الأسعار أو معدل التضخم إلى الانخفاض.

- يدخل البنك المركزي إلى السوق المالي كبائع للأوراق المالية، فتقل قدرة البنوك التجارية على خلق النقود فيقل عرضها، وبالتالي يميل مستوى الأسعار إلى الانخفاض.

## خلاصة

تعددت تعاريف السياسة النقدية إلا أنه يمكن وضع تعريف عام لها هو أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل السلطة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي -وهو الجهة الوحيدة المخول لها إدارة السياسة النقدية- لإدارة النقد وتنظيم السيولة بغية تحقيق أهداف معينة، وقد اهتمت مجموعة من المدارس بدراسة السياسة النقدية وتطويرها، حيث رأى الكلاسيك أنها سياسة محايدة وأن النقود تستخدم فقط من أجل تسوية المعاملات، ثم تلاه كينز حيث أعطى قيمة للسياسة النقدية وقدرتها على التأثير على النشاط الاقتصادي، ثم النقديون الذين أعطوا أهمية كبيرة للسياسة النقدية، وبعدهم النقديون الجدد الذين رأوا ضرورة تكامل السياستين النقدية والمالية.

تختلف أهداف السياسة النقدية باختلاف درجة تطور الدولة، حيث تسعى الدول المتقدمة إلى تحقيق استقرار مستوى الأسعار وضبط أسعار صرف العملات، في حين أن الدول المتخلفة لها أهداف كثيرة هي: استقرار المستوى العام للأسعار، تحقيق معدلات توظيف مرتفعة، توازن ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي. ولنقل أثر السياسة النقدية من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد الحقيقي يستلزم توفر عدة قنوات هي: قناة سعر الفائدة، قناة الائتمان، قناة نظرية توبين، قناة أثر الثروة، قناة أسعار الاسكان والأراضي وقناة أسعار الصرف، إلا أن تأثير السياسة النقدية يختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة الاقتصاد، فمثلا تأثير قناة الائتمان ضعيف جدا في الجزائر نظرا لضعف البنك المركزي الجزائري.

هناك مجموعة من الأدوات تستخدمها السياسة النقدية لتحقيق أهدافها ومن أهم هذه الأدوات وأكثرها استعمالا نجد: سياسة السوق المفتوحة، معدل إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني، تأطير القروض، النسبة الدنيا للسيولة، تنظيم معدلات الفائدة، الإقناع الأدبي، التوجيهات والأوامر، الإجراءات العقابية... الخ، إلا أن استخدام هذه الأدوات يرجع إلى طبيعة الاقتصاد لكل دولة والظرف الاقتصادي السائد، حيث نجد أن البنك المركزي يستحدث أدوات حسب الظروف الاقتصادية التي يمر بها، فمثلا في الجزائر قام البنك المركزي باستحداث أداة لامتناص السيولة الفائضة التي تراكمت جراء ارتفاع أسعار النفط تسمى هذه الأداة بآلية استرجاع السيولة بالمنافسة.

## الفصل الثاني:

### التحليل النظري للسياسة المالية

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين مجموع السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية، باعتبارها تستطيع تحقيق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني، معتمدة في ذلك على أدواتها المختلفة. مرت السياسة المالية في تطورها عبر العصور بمراحل اختلفت باختلاف المدارس الاقتصادية، حيث يلاحظ أن هناك اختلاف شاسع بين مدرسة وأخرى، فقد انتقلت السياسة المالية من سياسة مالية محايدة إلى سياسة مالية متدخلة عقب الأزمة الاقتصادية (أزمة الكساد الكبير) لسنة 1929م، كذلك اختلفت أهداف السياسة المالية في الدول المتقدمة والدول المتخلفة. لكن السياسة المالية وحدها لا تستطيع تحقيق كافة أهداف الاقتصاد، لذلك يجب الربط والتنسيق بينها وبين السياسات الأخرى أهمها السياسة النقدية. وعلى هذا الأساس ستتم دراسة هذا الفصل من خلال أربعة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

المبحث الثاني: عرض السياسة المالية من خلال تطور المدارس الاقتصادية

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية وآلية عملها

المبحث الرابع: العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية

## المبحث الأول:

### ماهية السياسة المالية

إن انتقال مفهوم الدولة من الدول الحارسة إلى الدولة المتدخلة أعطى أبعاداً جديدة للسياسة المالية تبلورت في شكل أفكار ونظريات تستدعي تدخلاً أكبر للدولة لتنظيم شؤون المجتمع، ليصبح بذلك مفهوم ومضمون السياسة المالية مرتبطاً بموضوعها، ويختص بتوجيه المتغيرات المالية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الرامية إلى تحقيق توازنات الاقتصاد الوطني.

### المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية ومحدداتها

هناك عدة تعريفات ومحددات للسياسة المالية يمكن ذكرها في الآتي:

#### أولاً: تعريف السياسة المالية

يقضي المفهوم العام للسياسة المالية الإحاطة بمختلف التعاريف التي تطورت مع تطور الفكر الاقتصادي، وقد اختلف مفهومها بشكل كبير وواسع حتى أصبحت تمثل الاداة الاقتصادية العامة للدولة. ويمكن ذكر بعض التعاريف في ما يلي:

يقصد بالسياسة المالية استخدام السياسة الضريبية والإنفاق العام والقروض العامة للتأثير في أنشطة المجتمع الاقتصادية بالطرق المرغوبة، وتهتم السياسة المالية بتخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص واستخدامها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.<sup>1</sup>

كما تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد الوطني والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة.<sup>2</sup>

ويمكن تعريف السياسة المالية بأنها استخدام السلطة العامة لإيرادات الدولة من أجل مواجهة مسؤوليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة وفي مقدمتها الاستقرار الاقتصادي.<sup>3</sup>

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص التعريف العام للسياسة المالية بأنها مجموع الإجراءات والتوجهات المستخدمة من طرف الحكومة والمتمثلة في النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف المرسومة خلال فترة زمنية معينة.

#### ثانياً: محددات صياغة السياسة المالية

يتطلب بناء سياسة مالية توفر مجموعة من المحددات وهي:<sup>4</sup>

- وجود جهاز مصرفي قادر على تطبيق السياسة النقدية التي تخدم السياسة المالية.

<sup>1</sup> عبد الواحد عطية، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص 02.

<sup>2</sup> محمد حسين الوادي و زكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص 212.

<sup>3</sup> ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران، عمان، الأردن، 1999، ص 429.

<sup>4</sup> موسى بوشنب، مرجع سبق ذكره، ص 29.

- الاستفادة من التطور والتقدم العلمي واستخدامه في عمل المؤسسات العامة.
- درجة الوعي الضريبي في المجتمع ووجود جهاز إداري كفاء، والمقصود بالوعي الضريبي عدم إخفاء المكلف دخله أو البعض منه وعدم إتباع أساليب التهرب الضريبي على وجود جهاز إداري كفاء قادر على الحد من التهرب الضريبي وزيادة الوعي الضريبي.
- توفر سوق مالي من شأنه أن يرفع من فعالية السياسات المالية والنقدية.

### المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة المالية

هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر عكس ذلك، لهذا ينبغي مراعاة هذه الآثار المتنوعة وذلك على النحو التالي:

#### أولاً: العوامل السياسية

يمكن أن ينظر لهذا التأثير من ناحيتين: فمن ناحية تأثير البنيات السياسية نجد أنّ الطبقة الحاكمة في أي وقت وفي أي تاريخ تمثل عنصراً هاماً للتوجيه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيل الإيرادات مكيفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد؛ أي أن الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة التي أصبحت تستخدم كوسيلة تأثير اجتماعي واقتصادي قوية مثل ما هو معروف بالنفقات الحكومية والإعانات. أما من ناحية تأثير الوقائع السياسية، هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة، ومن هذه الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية وما لها من تأثير واضح على السياسة المالية، ويمكن تتبع تطور السياسة المالية من خلال تطور الظواهر العسكرية، فميلاد الضريبة مثلاً مرتبط بظهور الحملات العسكرية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أنّ الحروب عادة تترك خلفها آثار مالية مثل عبء القروض ونفقات إعادة التعمير، لذلك يجب معالجة هذه النفقات الاستثنائية بطرق استثنائية كالقروض القهرية أثناء الحرب، زيادة عن الحروب نجد كذلك الاضطرابات الاجتماعية التي هي الأخرى لها انعكاسات على السياسة المالية. وعادة تؤدي هذه الاضطرابات إلى عرقلة عمل المصالح الضريبية الذي ينعكس هو الآخر على التحصيل الضريبي، حيث نجد في الوقت المعاصر ملامح التدخل بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية تظهر جلياً أثناء الحملات الانتخابية، قد يأخذ البرنامج طابعاً مالياً مثل المطالبة بتخفيض الضرائب أو إلغاء نوع معين من الضرائب، حيث تنفيذ أي برنامج سياسي يكون عن طريق نفقات جديدة.<sup>1</sup>

#### ثانياً: العوامل الإدارية

من العوامل الهامة التي تؤثر في السياسة المالية نجد العوامل الإدارية فهي تؤثر في السياسة المالية وتتأثر بها، ومن أهم جوانب السياسة المالية تتأثر بالجهاز الإداري هو الجانب الضريبي، لذلك فإن النظام الضريبي يجب أن

<sup>1</sup> حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 36-38.

يتكيف حتما مع الهياكل الموجودة، حيث أن الجهاز الإداري الكفؤ يهيئ لسياسة مالية فعالة. ويمكن تبين أثر العوامل الإدارية على السياسة المالية في ما يلي:

**1- تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية:** إن هذا التأثير هو تأثير مزدوج فهناك أثر البنيات الإدارية، وكذلك تأثير السياسة الإدارية وذلك على النحو التالي:<sup>1</sup>

**أ- تأثير البنيات الإدارية على السياسة المالية:** هناك بعض البنيات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تتطلبه من عنصر بشري ومالي قد لا يكون متوفرا في الدولة المعنية، كذلك في حالة اعتماد الأسلوب اللامركزي على نحو موسع فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها، كما أن هناك اتجاه مفاده أن الإدارة المحلية أقل صلاحية من الإدارة المركزية من ناحية تحصيل الضرائب، ويرجع ذلك لندرة الكفاءات الإدارية في الهيئات المحلية بالإضافة إلى المرتبات الأقل والوضع الأدنى، لكن هذه النتيجة ليست حتمية لأنه يمكن اعتبار الهيئة المحلية إدارة سيئة بل قد تكون أفضل من الإدارة المركزية.

**ب- تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية:** للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع والمنشآت العامة في جهة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة، كما أن هذا المصنع يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي للدولة عن طريق تنمية الاستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية، وهذا ما لا نجد في المناطق التي تنعدم بها المصانع ومؤسسات العمل لما تعانيه من صعوبات مالية جمّة، لأنه مع غياب الأنشطة الاقتصادية فمن الصعب فرض ضرائب هامة.

**2- تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية:** تؤثر العوامل الإدارية في السياسة المالية، فهذه الأخيرة تؤثر في الكيانات الإدارية تأثيراً مزدوجاً وذلك كما يلي:<sup>2</sup>

**أ- تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية:** نجد على الساحة الإدارية أن أي جهاز يمارس اختصاصات مالية فإنه يستمد من ذلك تدعيماً لسلطاته، كما أن الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى استقلالها المالي؛ أي على مدى السلطات المالية الممنوحة لها ولهذا لا يكون الاستقلال حقيقياً إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مثل إيرادات أملاكها (الدومين) مع التمتع بجزية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالإنفاق، وفي حالة انعدام الحرية المالية للهيئة المحلية تكون اللامركزية صورية حتى وإن كانت لها اختصاصات قانونية واسعة ومنه يمكن القول أن استقلال المالية هو مقياس حقيقي للامركزية.

إضافة إلى ما سبق نجد كذلك وظيفة المحاسب العمومي (أمين الخزينة) الذي يقوم بمراجعة صحة عملية الإنفاق قبل إجراء العملية ولهذا يصبح المحاسب والمراجع لأعمال المدير الذي يأمر بالصرف دون أية ضغط من طرف هذا الأخير على الأول، ومنه يتضح أن الاختصاص المالي للمحاسب والمسؤولية التي يتحملها في حالة ارتكاب أخطاء يستخلص منها المحاسب سلطة إضافية ولهذا أصبح بفضل اختصاصاته المالية أحد الموظفين الأكثر نفوذاً في الدولة.

<sup>1</sup> القاضي عفيف المقدم، محاضرات في الموازنة العامة، جامعة بيروت العربية، لبنان، دون سنة، ص 85.

<sup>2</sup> محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2003، ص 25.

ب- تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية: إن تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية يتضح بالنسبة للجماعات المحلية والمنشآت العامة حيث أن السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتبارات مالية ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة من أملاكها أو ضخامة الوعاء الضريبي، فعندئذ تكون سياسة توسعية فهناك نفقات مختلفة واستثمارات عديدة تسمح بتحسين التنمية المحلية لما توفره من مرافق عامة جديدة، أما إذا كانت الموارد المالية غير كافية حينئذ يجب على الهيئات المحلية إتباع سياسة مالية انكماشية أي محدودة؛ أي أنها تكتفي بالمرافق الضرورية فقط دون تحديد أو جديد.

ونخلص في الأخير أنه هناك تأثير متبادل بين السياسة المالية والعوامل الإدارية، بحيث أن كلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر وحتى تحقق السياسة المالية أهدافها فلا بد أن يتوفر الجهاز الإداري الكفء الذي تتوفر فيه الإمكانيات البشرية والفنية وإلا كان جهازا جامدا ويكون معوقا فعليا لفعالية السياسة المالية وهذا ما نجده في الدول المتخلفة وأخيرا يمكن القول أن الجهاز الذي يساعد السياسة المالية في أداء مهامها هو ذلك الجهاز الإداري المقتصد في نفقاته البسيط في تكوينه، سريعا في مهامه.

### ثالثا: تأثير النظام المالي

يجب أن تتناسق السياسة المالية مع النظام الاقتصادي الذي تعمل خلاله، ومنه سنتناول فيما يلي طبيعة السياسة المالية في كل من النظامين الرأسمالي والاشتراكي:

**1- السياسة المالية في النظام الرأسمالي:** كان النظام الرأسمالي في بداية نشأته يقوم على أساس النظرية الكلاسيكية التي تنادي بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ومن الطبيعي أن يؤدي اقتصر الدولة على الوظائف التي حددتها النظرية التقليدية إلى أن تكون كل من نفقاتها وإيراداتها قليلة متواضعة، كما كان على السياسة المالية أن تكون محايدة، ومن وجهة أخرى نجد أنّ السوق والثروة تكون بين أيدي الأفراد والجماعات الخاصة، والدولة حسب طبيعتها لا تملك إيرادات خاصة، نتيجة لذلك فإنّ النفقات العامة لا يمكن أن تغطي إلاّ بواسطة الاقتطاع الضريبي الذي يتم على الإيرادات الخاصة، وقد سمحت الحياة الاقتصادية للنظرية التقليدية أن تعيش فترة من الزمن إلاّ أنّ الظروف وتغيّرات وتطوّر دور الدولة بسرعة فلم يعد يقتصر على وظائف وما شابه ذلك، بل تعداه إلى جميع مجالات الحياة الاقتصادية وأصبح حجم تدخل الدولة أكبر، وهذا ما أدى إلى تزايد مستمر في النفقات العامة، ومن خلال هذا التزايد للأعباء يمكن تصور ميلاد رأسمالية اجتماعية وهذا التحول في الرأسمالية أدى هو الآخر إلى الزيادة المتلازمة للعائد الضريبي، ومع التحول الضروري في النظم الضريبية ساعد ذلك تطور مفهوم الضريبة التي أصبحت تقوم في المالية المعاصرة بوظائف هامة أخرى منها الوظيفة الاقتصادية للضريبة؛ أي أنها أصبحت أداة جوهرية لتدخل السلطة العامة في المجال الاقتصادي والاجتماعي مثل العدالة الاجتماعية وكذلك تشجيع التنمية الاجتماعية.<sup>1</sup>

**2- السياسة المالية في النظام الاشتراكي:** إن المجتمعات الاشتراكية تتخذ من الملكية العامة لأدوات الإنتاج أساسا لاقتصادها ومن التخطيط المركزي الشامل أسلوبا لإدارة الاقتصاد الوطني أمرا لازما، كما تتولى الخطة الوطنية مسؤولية

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1992، ص 50.

المواءمة بين الموارد المادية والموارد الانسانية (البشرية) وتوجيه هذه الموارد بين مختلف الأنشطة والمجالات، وذلك لتحقيق النمو المتوازن لمختلف فروع الاقتصاد الاشتراكية، وهكذا تكون السياسة المالية في هذه الدول أكثر تدخلية وفي نظرهم تكون أكثر إيجابية وتلعب دورا أكثر أهمية، ذلك أن العامل الفعال في ميزانية الاقتصاد الوطني لتلك البلدان هو الاستثمار العام وليس الاستثمار الخاص، ومن ثم يبرز ذلك أهمية إنفاق القطاع العام وكذا إيرادات هذا القطاع في الارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي.<sup>1</sup>

يمكن القول أن للسياسة المالية في الدول الاشتراكية خصائص متميزة هي:<sup>2</sup>

- المصدر الرئيسي للإيرادات العامة هو القطاع العام وليس الضرائب لأن ملكية عناصر الإنتاج للدولة.
- كبر حجم النفقات الاستثمارية وذلك للحصول على إيرادات مع العلم أن النفقات الاستثمارية للدولة أيضا.
- القروض الداخلية شبه إجبارية أما القروض الخارجية فهي من الدول الاشتراكية، مما يؤكد توافق السياسة المالية مع طبيعة الاقتصاد الذي من خلاله أن القروض لا تلعب دورا كبيرا كمصدر الإيرادات الميزانية في البلاد الاشتراكية، حيث أن توازن الميزانية يؤمن دائما بواسطة المصادر الغزيرة والتخطيط الحريص للمصروفات.

### المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

رغم اختلاف النظم الاقتصادية للدول إلا أن هناك أهدافا مشتركة تسعى السياسة المالية إلى تحقيقها، تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

#### أولا: تحقيق الاستقرار الاقتصادي

مفهوم الاستقرار الاقتصادي<sup>3</sup> يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما:<sup>4</sup>

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.
  - تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
- ولتحقيق هذين الهدفين يتم استخدام السياسة المالية بشقيها الجبائي والإنفاقي، فمن خلال السياسة الإنفاقية (التوسع في الإنفاق) يمكن رفع مستوى الطلب من خلال إقامة مشاريع عامة استثمارية، وتوسع الدولة في تقديم مختلف الإعانات الاجتماعية (كإعانات البطالة والشيخوخة)، ونتيجة لذلك تزداد الدخول الشخصية ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل أثر مضاعف الإنفاق، الشيء الذي يؤدي إلى تحفيز الاستثمار وزيادة التشغيل. كما تستخدم السياسة المالية في شقها الجبائي في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك والاستثمار، كما يمكن للدولة تصميم سياسة ضريبية

<sup>1</sup> مروان السمان، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلّي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998، ص 270.

<sup>2</sup> طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 34.

<sup>3</sup> نقصد بالاستقرار الاقتصادي تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني

<sup>4</sup> عبد الكريم تقار، آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة-بومرداس، الجزائر، 2014/2013، ص ص 61-62.

تحقق بها أهداف السياسة المالية كقيامها بتشجيع الاستثمار عن طريق منح امتيازات ضريبية في شكل إعفاءات وتخفيضات.<sup>1</sup>

### ثانياً: تخصيص الموارد الاقتصادية

يشمل تخصيص الموارد<sup>2</sup> على مجموعة من التقسيمات كالتالي:<sup>3</sup>

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص.
  - تخصيص الموارد بين السلع الانتاجية والسلع الاستهلاكية.
  - تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.
- أي أن مشكلة تخصيص الموارد تتلخص في الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل، مثل: التفضيل بين حاجة وأخرى أو بين غرض وآخر أو قطاع اقتصادي وآخر، وفي جميع الأحوال يتضمن الاختيار التضحية ببعض الحاجات أو الأغراض في سبيل إشباع الحاجات التي تنال تفضيل الأفراد.<sup>4</sup>
- وتلجأ الدولة إلى عملية تخصيص الموارد عن طريق صياغة سياسة مالية في إطار الموازنة العامة بفرض ضرائب أو القيام بنفقات عامة عندما يعجز جهاز السوق عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وتشمل هذه الإجراءات كل من المنتجين والمستهلكين على حد سواء كالتالي:<sup>5</sup>

#### 1- بالنسبة للمنتجين: هناك إجراءات مالية مختلفة كحوافز مالية لتشجيع الاستثمارات الخاصة وأهمها:

- الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة لفترة محددة.
- الإعفاء جزئياً من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية.
- إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا ما استثمرت في مشاريع جديدة أو تجديدها.
- تقديم إعانات استثمارية (رأسمالية) للمنشآت الصغيرة.
- الإنفاق العام مثل برامج التدريب والتأهيل والطرق والمواصلات وغيرها من أصناف الإنفاق المتعلقة بالبنية الأساسية للاقتصاد.

#### 2- بالنسبة للمستهلكين: قد تتدخل الدولة من خلال السياسة المالية لصالح المستهلكين، حيث يسعى

المستهلكون بطبيعة الحال للحصول على السلع ذات النوعية الجيدة بأسعار منخفضة وفي نفس الوقت يسعى المنتجون إلى البيع بأسعار عالية، يحدث هذا عندما يتاح لهم قدر من السلطة الاحتكارية حيث تؤدي هذه الأخيرة في العادة إلى سوء تخصيص الموارد عندما يزيد الاستغلال من طرف المنتجين، تتدخل الدولة بوضع حدود للأسعار بطريقة أو

<sup>1</sup> عبد الكريم تقار، مرجع سبق ذكره، ص 62.

<sup>2</sup> يقصد بتخصيص الموارد عملية توزيع الموارد البشرية والمادية بين الأغراض والحاجات المختلفة بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

<sup>3</sup> كمال حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1984، ص 42.

<sup>4</sup> رياض الشيخ، المالية العامة، مطابع الدجوى، القاهرة، مصر، 1989، ص 158.

<sup>5</sup> مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 86-87.

بأخرى، كأن تقوم بتحديد أسعار بعض السلع فقد تكون بتكلفة إنتاجها وقد تكون أقل من ذلك (تدعيم الأسعار) وفي الحالتين تدفع الدولة للمنتجين إعانة مالية (إعانة استغلال).

### ثالثاً: إعادة توزيع الدخل الوطني

تلجأ الدولة إلى السياسة المالية لإعادة توزيع الدخل الوطني<sup>1</sup> عن طريق<sup>2</sup>:

1- تحديد عوائد عناصر الإنتاج وأسعار السلع والخدمات: عن طريق تدخل الدولة بوضع حد أدنى للأجور أو التسعير الجبري أو زيادة أسعار السلع الكمالية وغير الضرورية، كما تقوم بدعم أسعار السلع الضرورية أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية.

2 - إعادة توزيع الدخل الوطني باستخدام السياسة الضريبية من جهة ومن خلال سياسة الإنفاق من جهة أخرى: كأن تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب تصاعديّة على أصحاب الدخل المرتفعة كما يمكن للدولة فرض ضرائب على التركات لإعادة توزيع ملكيتها.

كما تقوم الدولة بإعادة توزيع الدخل الوطني من خلال النفقات التحويلية وما تقدمه من خدمات مجانية لأصحاب الدخل المتدنية، ولا شك ان هذا يرفع من الدخل الحقيقية لهم، كما تستعمل الدول سياسة الإنفاق العام لهذا الغرض لأن الإنفاق العام يؤدي إلى إحداث تعديلات في توزيع الدخل الحقيقي طبقاً لما يلي:

- تؤدي زيادة الإنفاق العام على السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة إلى تخفيض كمية السلع والخدمات المتاحة لإشباع الحاجات الخاصة.

- تؤدي السياسة المالية إلى تغيير نمط توزيع الدخل الحقيقي من خلال زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية التي يستفيد منها محدودي الدخل مما يؤدي إلى رفع دخولهم الحقيقية.

- تعمل الضرائب التصاعديّة على الدخل الشخصية على الحد من التفاوت في توزيع الدخل عن طريق التقليل من التفاوت في توزيع الدخل الصافي ومن تركز الثروة في أيدي أفراد قليلة، ومنه تعمل الضرائب التصاعديّة على تعديل نمط المدخرات أكثر مما تعمل على تعديل نمط الاستهلاك.

3- تكييف نمط ملكية الموارد: تلجأ الدولة إلى تغيير نمط ملكية الموارد بفرض ضرائب تصاعديّة على التركات والهبات وعلى ملكية رأس المال لإعادة توزيعها بين الفقراء والأغنياء، إما مباشرة أو من خلال استثمار عام يؤدي إلى رفع إنتاجية رأس المال البشري للفقراء من خلال التعليم العام مثلاً أو برامج التدريب أو تحسين الخدمات الصحية العامة، بالإضافة إلى تحسين الخدمات التعليمية لأبناء الفقراء مع إتاحة الفرص اللازمة لإتمام التعليم بالنسبة لأبناء الأسر محدودة الدخل.

هناك أسباب متعددة تقف وراء التفاوت في الدخل منها ما يرجع إلى خصائص إنسانية ومنها ما يرجع إلى ما يتمخض عن سير العملية الاقتصادية، وبصفة عامة هناك عاملان يؤديان إلى التفاوت وهما:

<sup>1</sup> يقصد بإعادة توزيع الدخل الوطني إدخال تعديلات على التوزيع الأولي بغرض تقليل التفاوت في المجتمع.

<sup>2</sup> طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 208.

- الفرص المتاحة للفرد، وتمثل في المواهب والقدرات الذهنية والمهارات الجسدية للأفراد بالإضافة إلى القدرات الطبيعية الموروثة والمكتسبة والثروة الممنوحة من الوالدين والأقارب.<sup>1</sup>

- التفاوت في توزيع القوى الاقتصادية بين فئات المجتمع؛ أي التفاوت في تملك الثروات المدرة للدخل والتي يملكها الأفراد، ولا يخفى أن الفئات الاقتصادية القوية قد تكون قادرة على توجيه السلطة إلى خدمة مصالحها جزئياً، وهكذا تعمل القوانين على تركيز الثروة لدى فئة معينة وتنتقل هذه الثروة من جيل لآخر ومن المعلوم أن هذا التركيز في الثروة ينعكس في شكل تفاوت شديد في توزيع الدخل الوطني.<sup>2</sup>

#### رابعاً: تحقيق التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية - كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي - بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط الدخل الفردي الحقيقي سيرتفع.<sup>3</sup>

تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية، وتلعب السياسة المالية وخاصة في الدول النامية دوراً هاماً في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتستخدم الدولة كل الوسائل والامكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف، وترجع أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في إحداث التنمية من خلال البرامج والخطط التي تتبناها والتي أصبحت تقع على عاتقها بالإضافة إلى ضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتمويلها، كما أن ضعف الادخار الخاص مع سوء استخدامه وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب ضعف مستوى المعيشة ونقص درجة الاشباع الاستهلاكي ومحاكاة بعض فئات المجتمع نماذج الاستهلاك الترفي السائد في الدول المتقدمة، وما يترتب عن أثر التقليد من انتقال أنماط استهلاكية غير مألوفة لدى المجتمع وليست في قدرة القوة الشرائية لغالبية المجتمع، يلقي عبئاً على الدولة والسياسة المالية على وجه الخصوص، ومن أجل التخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية وكسر دوائر الفقر والخروج من دائرة التخلف يستلزم على الدولة القيام بوضع وتنفيذ خطط إنمائية متكاملة وتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويلها، والقيام بهذه الجهود التنموية يتطلب انتهاج سياسة مالية فعالة لتعبئة الموارد وتنمية المدخرات الخاصة ورفع القدرة الادخارية ومنه توجيهها لتمويل برنامج التنمية. ومنه يمكن القول أن السياسة المالية يجب أن تتجه في المقام الأول نحو تحقيق هدفين أساسيين وهما: تنمية الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية، وقيامها بدور توجيهي من خلال ما تقدمه من حوافز و ضمانات مالية للجهود الخاصة ومن خلال تحسين دوافع التمويل والاستثمار.<sup>4</sup>

وتتعدد مصادر التمويل وتنوع عادة حيث تنقسم إلى مصادر داخلية وهي: الادخار، الضرائب، الإصدار النقدي... الخ وأخرى خارجية وهي: القروض، الهبات، استثمارات أجنبية... الخ، إلا أن السياسة المالية تلعب دوراً

<sup>1</sup> رفعت المحجوب، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية، معهد الدراسات العربية، مصر، 1998، ص 115.

<sup>2</sup> طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 208.

<sup>3</sup> كمال بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1987، ص 417.

<sup>4</sup> مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 90-91.

كبيرا في توفير الموارد الداخلية اكثر من الخارجية وتوجيهها نحو الاستخدامات المختلفة وفقا للأولويات التي يضعها المخطط الاقتصادي.<sup>1</sup>

### المطلب الرابع: السياسة المالية في الدول المتقدمة والنامية

كان الكثير من الاقتصاديين يعتقدون أن نفس الأسلوب والأداة يمكن تطبيقهما في رسم معالم السياسة المالية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، لكن سرعان ما زال هذا الافتراض على ضوء مستويات التنمية في كل من الدول النامية والمتقدمة.

#### أولا: السياسة المالية في الدول المتقدمة

هي دول ذات مجتمعات استكملت نموها الاقتصادي، ويكون الشغل الشاغل للسياسة المالية هو العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسماح لموازنة الدولة بالتقلب تبعا لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة، فإذا حدث وكان الإنفاق الكلي على الناتج أقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة صار لزاما على الحكومة تعديل مستوى إنفاقها بما تجببه من ضرائب وما تحصل عليه من إيرادات أخرى وأن تلجأ إلى التمويل كي تملأ الثغرة بين الدخل عند مستوى العمالة ومستوى الإنفاق الكلي.<sup>2</sup>

#### ثانيا: السياسة المالية في الدول النامية

تستخدم السياسة المالية في الدول النامية كجزء مكمل لخطة التنمية مع هدف القيام بالتعديلات التركيبية المناسبة في الاقتصاد، وبما أن جل اقتصاديات هذه الدول لم يصل إلى مستوى العمالة الكاملة ولم يكتمل نموه الاقتصادي بعد فإن السياسة المالية تركز على تمويل برامج التنمية الاقتصادية فضلا عن تمويل الموازنة العادية للدولة وذلك بتسخير كل إمكانياتها لتوفير الموارد المالية اللازمة. لكن هذه الأولوية لا تمنع السياسة المالية في البلدان النامية أن تولي اهتمامها لهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ذلك أن جانبا من النجاح في معركة بناء المجتمع اقتصاديا إنما يرجع أولا وأخيرا إلى مدى مساهمة السياسة المالية مساهمة فعالة في التغلب على أية موجة تضخمية حال ظهورها كي يتم البناء على أسس مستقرة سليمة.<sup>3</sup>

تواجه السياسة المالية في الدول النامية عدة مشاكل نوجزها فيما يلي:<sup>4</sup>

- عدم توفر جهاز مالي كفاء قادر على تقدير النفقات العامة وتحديد مصادر الإيرادات العامة بما ينسجم مع الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي والسياسي لتلك الدول.
- الخلط بين التنظيم السياسي والمالي والتطبيقي للسياسات المالية، فكثير من الدول النامية تولي اهتمامها لتطبيق الموازنة الصفرية مثلا ولم تطبق الموازنة التقليدية بشكل جيد.
- البيروقراطية في عمليات الإنفاق والحصول على المال.

1 مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص 91.

2 عبد الله خبابة، اساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2009، ص ص 30-31.

3 فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، دون سنة، ص ص 26-27.

4 طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص ص 213-214.

- عدم خضوع إعداد الموازنة العامة وإقرارها إلى اعتبارات موضوعية علمية وخضوعها إلى اعتبارات شخصية مما يؤثر على تقدير النفقات العامة والإيرادات العامة.
- ضعف المستوى التأهيلي والتدريبي للقائمين على تطبيق السياسة المالية.
- الرقابة التقليدية على المال العام.
- عدم توفر أجهزة مراقبة ومتابعة الخطة.
- ضعف الجهاز التنفيذي المشرف على الخطط المالية مما يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة.

## المبحث الثاني:

### عرض السياسة المالية من خلال تطور المدارس الاقتصادية

لا يمكن فهم أي سياسة اقتصادية دون فهم الفكر الذي تستند إليه، لأن هذا الفكر يوضح كيف ستؤثر هذه السياسة في الاقتصاد، وكيف يمكن للاقتصاد أن يؤثر عليها، وعلى هذا الأساس سيتم التطرق إلى دراسة السياسة المالية ضمن إطار أفكار المدارس المختلفة.

#### المطلب الأول: السياسة المالية عند الكلاسيك

لقد وجه الاقتصاديون التقليديون جانباً لا بأس به من اهتمامهم لدراسة موضوع السياسة العامة، متأثرين في ذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية، التي تحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ويجب أن يقتصر دورها على الدفاع والحفاظ على الأمن والعدالة بالدرجة الأولى، فهي كما شبهها "آدم سميث"<sup>1</sup> رجل الحراسة الليلي.<sup>2</sup>

فقد كانت النظرية المالية التقليدية نتيجة منطقية تعكس فلسفة المذهب الاقتصادي التقليدي الذي يقوم على قانون "ساي<sup>3</sup> للأسواق"، ومدلول اليد الخفية "لآدم سميث" وبيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة، فقانون ساي للأسواق والذي عادة ما يُصاغ في العبارة الشهيرة "العرض يخلق الطلب المساوي له" وجوهر قانون "ساي" هو الاعتقاد بأن النظام الاقتصادي الحر يخلو من العوامل الذاتية ما يضمن له دائماً ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي يتم عنده استغلال كل طاقته الإنتاجية، بمعنى أن النظم الرأسمالية تتجه تلقائياً إلى التوازن المستقر عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية، وتفسير ذلك أن عبارة قانون ساي تؤكد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق، فأى زيادة في الإنتاج (العرض) سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي، وكانت النقود في تفكيرهم وسيط للتبادل ليس إلا، وبالتالي ليس هناك مبرر لاحتفاظ الأفراد بها، فأى زيادة في الدخل النقدي سوف تتحول إلى زيادة معادلة في الإنفاق على السلع والخدمات، وبالتالي كل زيادة في الإنتاج سوف تخلق تلقائياً زيادة معادلة لها في الإنفاق لشراء هذا الإنتاج الجديد.<sup>4</sup>

ولكي تزيد مستويات الإنتاج والدخل والعمالة يقتضي ذلك زيادة الإنتاج بعض الشيء عن الطلب القائم في السوق وعندئذ سيخلق العرض الجديد المتولد عن زيادة الإنتاج طلبه، وهكذا يؤكد التقليديون أنه إذا ترك القطاع الخاص حراً في بيئة تتوافر فيها كل الضمانات للحرية الاقتصادية، فإنه يسعى لإنتاج حاجاته ورغباته وتعظيم ثروته

<sup>1</sup> آدم سميث: (05 جوان 1723 - 17 جويلية 1790) فيلسوف أخلاقي اسكتلندي ومن رواد الاقتصاد السياسي، اشتهر بكتابه الكلاسيكين: نظرية الشعور الأخلاقي 1759، والتحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم 1776، يعتبر أب الاقتصاد الحديث كما لا يزال يعتبر من أكثر المفكرين تأثيراً في اقتصاديات اليوم.

<sup>2</sup> مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

<sup>3</sup> جان باتيست ساي: ولد في ليون يوم 05 جانفي 1767 وتوفي في باريس يوم 14 نوفمبر 1832، يعتبر من أبرز أنصار المذهب الحر في القرن 19، ومن الذين تميزت أفكارهم بالتحديد والتحليل العميق للظواهر الاقتصادية وكان متفائلاً في أفكاره على عكس أنصار هذا المذهب من أمثال مالتوس وريكاردو وجون ستيوارت ميل، وقد تأثر ساي بأفكار آدم سميث وهو الذي نقل تعاليمه إلى فرنسا وهو من أوائل الاقتصاديين الذين بحثوا في القضايا الاقتصادية على ضوء التطورات التي جاءت بها الثورة الصناعية.

<sup>4</sup> مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 52-53.

وتحقيق مصلحته وبالتالي يستمر في الإنتاج ولا يتوقف إلا عند مستوى العمالة الكاملة، حيث تصبح في هذه الحالة كافة الموارد الاقتصادية المتاحة موظفة توظيفاً كاملاً، كما أن الاقتصاديين الكلاسيك أمثال "دافيد ريكاردو"<sup>1</sup>، "جون ستيوارت ميل"<sup>2</sup> و"ألفرد مارشال" يؤمنون بميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائماً، ولكي نضمن هذه النتيجة، فلا بد من الحيلولة دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سيعوق القطاع الخاص عن التصرف بحرية تامة، وسيحرم القطاع الخاص من رؤوس الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج وتنمية الاقتصاد الوطني، وكل تدخل من قبل الدولة يؤدي إلى إخلال التوازن الطبيعي للقوى التلقائية وتحويل جزء من موارد المجتمع عن استخداماتها المثلى التي لا يحققها إلا القطاع الخاص، ومن ثم يخلص الفكر الكلاسيكي إلى قصر وظيفة الدولة بصفة أساسية على خدمات الأمن والدفاع والعدالة، وبذلك يتحدد دور السياسة المالية في ظل النظرية التقليدية في توفير الإيرادات اللازمة لتغطية هذه الخدمات دون أن يكون لها أي غرض اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي، فتغير الإنفاق الحكومي أو الضرائب بالزيادة أو بالنقص ليس لهما أي تأثير يذكر على الطلب الكلي، الناتج والمستوى العام للأسعار وذلك نظراً لأثر الإزاحة، إذ إن زيادة الإنفاق الممول عن طريق السندات يؤدي إلى رفع سعر الفائدة بما يكفي لخفض مساوي للاستثمار الخاص والاستهلاك الخاص (زيادة الادخار)، وبالتالي عدم تغير الطلب الكلي للتغير في الإنفاق الحكومي أو الضرائب أثر فهو أثر غير مستقل نابع من أسلوب تمويل الزيادة وإن كان في الإنفاق أو الخفض في الضرائب.<sup>3</sup>

ويترتب على تحديد دور الدولة وتكييف نفقاتها وإيراداتها على نحو ما تقدم، قيام السياسة المالية التقليدية على عدة قواعد مالية أهمها: حياد السياسة المالية في كافة الأنشطة الاقتصادية للدولة بمعنى أن يكون تدخل الدولة حيادياً بحيث لا يؤثر النشاط الاقتصادي للدولة على تصرفات الأفراد والقطاع الخاص بأي شكل من الأشكال، ووجوب ضغط الميزانية، بحيث لا تمثل النفقات العامة إلا بنسبة ضئيلة من الدخل القومي، واعتماد الإيرادات العامة أساساً على الضرائب وتقدير هذه الإيرادات تبعاً للنفقات العامة التي يسمح بها دور الدولة وضرورة توازن الميزانية سنوياً؛ أي تحقيق المساواة بين جانبي النفقات العامة والإيرادات العامة، ويتم هذا بإجراء تقدير دقيق لأقل حجم ممكن من الإنفاق العام على هذه الوجوه الأربعة التقليدية السابقة الذكر، وبالتالي تغطية هذه النفقات بإجراء تقدير للإيرادات العامة، الضرائب، الرسوم ودخل الدومين دون اللجوء إلى القروض أو زيادة الإصدار النقدي، وظلت هذه الأسس للسياسة المالية سائدة وظل الاعتقاد بسلامتها إلى حين تعرضت اقتصاديات الدول التي اعتنقت الأفكار الكلاسيكية للعديد من الهزات والهزات بين الحين والآخر، وعندما زادت حدة هذه الأزمات بصفة خاصة في

<sup>1</sup> دافيد ريكاردو: (1772-1823) أستاذ في علم الاقتصاد وعمل مدرسا في نفس المجال، اشتهر بقيامه بشرح قوانين توزيع الدخل القومي في الاقتصاد الرأسمالي، له نظرية معروفة باسم قانون الميزة النسبية، ويقال بأنه كان ذو اتجاه فلسفي ممتزج بالدوافع الأخلاقية لقوله: إن أي عمل يعتبر منافياً للأخلاق ما لم يصدر عن شعور بالحبة للآخرين.

<sup>2</sup> جون ستيوارت ميل: فيلسوف واقتصادي بريطاني ولد في لندن عام 1806، كان البكر لأسرة كبيرة أنجبت تسعة أولاد، كان غذاؤه الفكري موجه بعناية من قبل أبيه وخليطاً من العلم الطبيعي والآداب الكلاسيكية، من مؤلفاته: مبادئ الاقتصاد السياسي، نظام المنطق، عن الحرية... توفي في 08 ماي 1873.

<sup>3</sup> محمد بلواني، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970-2011)، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التسيير

والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2013، ص ص 51-52.

سنوات العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي وخلقت هذه الأزمات ظروفاً جديدة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن تلقائية توازن الاقتصاد القومي ليس أمراً واقعاً، وفي أثناء هذه الأزمات تعرضت الاقتصاديات الرأسمالية لقدر من البطالة في الموارد المادية والإنسانية على السواء لا يمكن التغاضي عنها. وقد زلزلت هذه الأزمات أسس الاعتقاد في تلقائية التوازن باليد الخفية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: السياسة المالية عند كينز

تعرض النظام الرأسمالي الذي يعتمد على المذهب الحر لعدة انتقادات مست أسسه وركائزه، نتيجة تعاقب الأزمات عليه، مما أدى إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. ولقد كان "كينز" من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي.<sup>2</sup> وبالتالي الانتقال بالسياسة المالية من سياسة مالية محايدة إلى سياسة مالية متدخلة نظراً لتوفر عدة عوامل، من أهم هذه العوامل ما يلي:<sup>3</sup>

- الأزمات الاقتصادية: وبالخصوص الكساد الكبير الذي حدث في الثلاثينات (1929-1933) حيث تبين أن نشاط الفرد ليس قادراً لوحده على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم ضرورة تدخل الدولة لتحقيق هذا التوازن، كما بينت الأزمة قصور السياسة النقدية بمفردها في معالجة هذه الأزمة.

- التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي: التطور الذي عرفته المجتمعات من نمو الوعي القومي إلى تدخل الدولة المتزايد وتضخم ميزانيات الحكومة.

- الثورة الكينزية: والمتمثلة في أفكار الإنجليزي الشهير "جون مينارد كينز"، وذلك في كتابه "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود" الذي أصدره عام 1936، الذي قدم فيه انتقاداً كبيراً لقانون ساي للأسواق. وأوضح أن البطالة يمكن أن توجد ولفترات طويلة، وأن توجد إلى الأبد. كما أوضح "كينز" في كتابه بأنه يمكن حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل، كما أثبت خرافة اليد الخفية، وهذا ما جعل أفكار الكلاسيك تتلاشى بسبب أزمة 1929، وتبين عدم تحقق التوازن الاقتصادي آلياً وقصور أدوات السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي، الأمر الذي جعل من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي باستخدام السياسة المالية من أجل محاربة هذا الكساد وتحقيق التوازن الاقتصادي أمراً ضرورياً.

تتمثل المعالم الرئيسية لنظرية "كينز" العامة فيما يلي:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محمد بلوافي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

<sup>2</sup> آري الله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار-حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010/2011، ص-ص 10-12.

<sup>3</sup> هاشم مصطفى الحمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، ط 1، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 56.

<sup>4</sup> جمال بن دعاس، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية -دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي-، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/2010، ص ص 73-74.

1- يرى "كينز" عدم صحة الفروض التي قام عليها الفكر الكلاسيكي المتمثلة في التوازن عند مستوى التشغيل الكامل وسيادة المنافسة الكاملة وقانون ساي للأسواق، فيرى أن الطلب هو الذي يخلق العرض، وأن الطلب الفعلي هو الذي يحدد حجم الإنتاج والعمالة، وأن الاقتصاد الوطني قد يتوازن عند أقل أو أعلى من مستوى التشغيل التام. ويكون الطلب الفعلي من الطلب على أموال الاستهلاك والطلب على أموال الاستثمار، وكل منهما يتحدد بمجموعة من العوامل:

- الطلب الاستهلاكي يتحدد بحجم الدخل وهو يتأثر بالضرائب والمدفوعات التحويلية، والميل الحدي للاستهلاك وهو يتأثر بمستويات الأسعار وتوزيع الدخل والميل الحدي للادخار إضافة إلى العوامل الشخصية، فكلما كان حجم الدخل صغيرا كلما خصص الفرد كل هذا الدخل أو جله لأغراض الاستهلاك وكان الادخار ضئيلا، وكلما زاد حجم الدخل زاد حجم الاستهلاك ولكن بنسبة أقل بعكس الادخار الذي يزداد بنسبة أكبر.

- الطلب الاستثماري يتحدد بمعدل الكفاية الحدية لرأس المال؛ أي العائد المتوقع من رأس المال طوال فترة عمره الإنتاجي بعد خصم نفقات تشغيل الأصل الرأسمالي، وهو يتوقف على توقعات المستثمرين بالنسبة لأثمان السلع والخدمات التي يساهم رأس المال الاحتياطي في إنتاجها وتوقعاتهم بالنسبة لنفقات ذلك الإنتاج، كما يتحدد بسعر الفائدة الذي يتوقف على تفضيل السيولة؛ أي عرض النقود والطلب عليها، والطلب على أموال الاستثمار يتوقف على الموازنة بين سعر الفائدة ومعدل الكفاية الحدية لرأس المال.

2- بين "كينز" أن النقود ليست مجرد وسيط في التبادل وأن الادخار لا يتحول بالضرورة إلى استثمار، فيرى أن النقود تقوم أيضا بوظيفة مخزن للقيم حيث يمكن أن تطلب لذاتها، فتفضل السيولة لتسوية المعاملات الجارية وللمضاربة والاحتياط والاكتمال وغيرها، وبالتالي لا يتحقق دوما تعادل الادخار مع الاستثمار فقد يكون أكبر أو أقل منه، وعند تساويهما يتحقق التوازن الاقتصادي عند مرحلة التشغيل الكامل.

3- يرى "كينز" ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتنشيط الطلب الفعلي بهدف تحقيق التشغيل الكامل والقضاء على البطالة للوصول إلى التوازن الاقتصادي الكلي، ويمكن أن يكون هذا التدخل في مجالات عديدة منها:

- تنشيط الطلب الاستهلاكي من خلال إجراءات إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الفقيرة ذات الميل المرتفع للاستهلاك.

- تنشيط الطلب الاستثماري من خلال قيامها ببعض المشروعات، ويؤدي ذلك إلى زيادة الإنفاق الاستثماري وبالتالي زيادة دخول الأفراد بنسبة أكبر من الإنفاق الاستثماري الأولي حسب نظرية المضاعف.

- تخفيض أسعار الفائدة مما يشجع المستثمرين على الاقتراض والقيام باستثمارات جديدة.

- التدخل للقضاء أو الحد من الاحتكار لتخفيض أسعار السلع وتنشيط الاقتصاد.

### المطلب الثالث: السياسة المالية عند النقديين

أعطت المدرسة النقدية أهمية كبيرة للنقود من حيث قدرتها على معالجة الاختلالات وتجنب ظهور الفجوات في الاقتصاد، ويرى النقديون وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان M.freidman" بأن السياسة النقدية تؤثر بشكل مباشر وفعال في النشاط الاقتصادي على عكس السياسة المالية التي يقتصر دورها على إعادة توزيع الدخل بين القطاع العام والخاص.

أحرزت وجهة نظر النقديين نفوذاً واسعاً في أواخر السبعينات من القرن الماضي وخصوصاً بعد أن ساد الاعتقاد بأن سياسات تحقيق الاستقرار الكينزية قد أخفقت في احتواء التضخم الركودي<sup>1</sup> في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم والبطالة وبنسب عالية، إذ اعتقد النقديون وصناع السياسة بأن السياسة النقدية هي الأمل الوحيد لوضع سياسة فعالة ومضادة للتضخم وأن السياسة المالية ليس لها أثر في المستوى العام للأسعار وفي النشاط الاقتصادي على الأقل في الأجل القصير، وأن عدم استخدام السياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل الحكومي الواسع واعتقادهم بأن الاقتصاد الحر الخاص هو اقتصاد مستقر لا يحتاج إلى تدخل حكومي واسع (إعادة الروح للنظرية الكلاسيكية)، ويعتقد أنصار المدرسة النقدية أمثال "ميلتون فريدمان" و"كارل برونر" وغيرهم بأن اليد الخفية التي تحدث عنها آدم سميث يمكن أن تعود للعمل من جديد في ظل سياسة الحرية الاقتصادية التامة، وهم بذلك يقفون موقفاً ضد أنصار مدرسة استخدام السياسة المالية كعجلة لتحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي. إذ يعتقد النقديون أن تطبيق سياسة مالية توسعية بحتة من طرف الحكومة من شأنه أن يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال مما يؤثر سلباً على الإنفاق الاستثماري الخاص، وهذا ما يطلق عليه النقديون أثر المزاحمة<sup>2</sup>، وبذلك يقلل هذا الأثر من فاعلية السياسة المالية التوسعية لأن السياسة المالية هنا لا تؤدي سوى آثار توزيعية بين القطاع العام والخاص، نظراً لأن زيادة النفقات الحكومية يصاحبها غالباً انخفاض في النفقات الخاصة بالقدر نفسه، وفي هذه الحالة لا معنى للتوسع في النفقات الحكومية سوى تأمين الدعم للتوسع الحكومي<sup>3</sup>.

كما سبق يتضح أن النقديين وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان" يعارضون أي إجراءات تدخلية عبر السياسة المالية التي من شأنها أن تؤدي إلى تزايد العجز الحكومي ثم التضخم الذي يمثل المشكلة الاقتصادية الرئيسية لهم ويجبذون سياسة القواعد أساساً للسياسة الاقتصادية مشيرين في ذلك لأهمية النصوص الدستورية محل حالة التوازن السنوي للموازنة، لاعتقادهم بأن السياسة المقيدة هذه تسهم في تحديد الأسواق لممارسة نزعتها التصميمية الذاتية في مواجهة الاتجاهات الاقتصادية المعاكسة، وهم بذلك يعبرون عن رغبتهم في العودة إلى الأسس التقليدية للسياسة المالية، وفي الوقت نفسه تمثل توجهات ومحاولات المدرسة النقدية إحياء الجذور الفكرية للمدرسة الكلاسيكية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> التضخم الركودي يعني أنه في فترات الركود ينخفض الطلب وينخفض مستوى تشغيل الجهاز الانتاجي فتتزايد معدلات البطالة، ولا يستطيع أحد تخفيض الأسعار بسبب الاحتكار أو الفساد، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وارتفاع معدلات البطالة.

<sup>2</sup> يحدث أثر المزاحمة عندما تقوم الحكومة بالاقتراض وتقلص استثمارات القطاع الخاص إذ يتم منح القروض إلى الحكومة بدلا من القطاع الخاص الأعلى مخاطرة. ومن ثم فإن أثر المزاحمة يتمثل في إحلال الإنفاق الحكومي محل استثمارات القطاع الخاص التي قد تكون مرغوب فيها أكثر.

<sup>3</sup> محمد بلواني، مرجع سبق ذكره، ص 56.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص ص 56-57.

## المطلب الرابع: السياسة المالية عند الكلاسيك الجدد

بعد انتقاد المدرسة النقدوية، ظهر تيار فكري جديد عرف بتيار الكلاسيك الجدد في منتصف السبعينات من أهم رواده: "لوكاس" <sup>1</sup>، "بارو Barro"، "سارجو Sergeut" و"ولاس Wallace"، حيث تم إدخال وتطوير مفهوم التوقعات الرشيدة ومضمونه يتمثل في أن الأعوان نتيجة لرشادتهم الاقتصادية فإنهم يقومون بتوقعات مسبقة عن التغيرات التي تحدث في الاقتصاد، يستند أنصار هذه النظرية إلى أن سلوك الوحدة الاقتصادية (فرد أو منشأة) يتحدد من خلال تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى أدنى الحدود الممكنة، كذلك يقرون أن أمام كل وحدة اقتصادية كما معيننا من المعلومات تمكن من استخدامها بكفاءة عالية من بناء توقعاته حول قراراته المستقبلية، بالإضافة إلى ذلك فهم يقرون بمرونة كل من الأجور والأسعار ووضوح السوق (النظرة الكلاسيكية)، لما من شأنه الحفاظ على حالة الأسواق في توازن دائم.<sup>2</sup>

ومن هذه الفروض وغيرها ينتهي أنصار هذه المدرسة إلى أن الوحدات الاقتصادية عقلانية للسياسة الحكومية الاقتصادية بفضل ما تحصل عليه من المعلومات وما تكسبه من الخبرة من المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن ستكون قادرة على التوقع الصحيح والواقعي لتلك المتغيرات وبالتالي فلن يكون هناك لمثل هذه التغيرات في السياسة الحكومية إلا تأثير ضئيل لا يؤخذ في الحسبان ولا سيما في المتغيرات الحقيقية للاقتصاد كالإنتاج والاستخدام.<sup>3</sup>

---

<sup>1</sup> روبرت لوكاس جونيور: اقتصادي أمريكي حاز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 1995، ولد في 15 سبتمبر 1937 بواشنطن وكان والده يمتلك مطعم صغير ومعمل ألبان، حصل على منحة من جامعة ماساتشوستس في شيكاغو والتحق بالقسم الأدبي للكلية حيث درس تاريخ الحضارة الغربية، حصل على الدكتوراه وبدأ برنامج الدراسات العليا في التاريخ في جامعة كاليفورنيا وقد درس التاريخ الاقتصادي والنظرية الاقتصادية وأحب الاقتصاد وقرر الانتقال إلى الاقتصاد وعاد إلى شيكاغو حيث قرأ كتاب بول سامويلسون لأسس التحليل الاقتصادي ووصفه أنه أهم كتاب في الاقتصاد منذ الحرب.

<sup>2</sup> محمد بلواني، مرجع سبق ذكره، ص 57.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 57.

## المبحث الثالث:

### أدوات السياسة المالية وآلية عملها

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المرسومة، وتستخدم لذلك أدواتها المتعددة.

#### المطلب الأول: النفقات العامة

مع تطور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة تطورت النفقات العامة حيث زاد حجمها وتعددت أنواعها وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية.

#### أولاً: مفهوم النفقات العامة

تعرف النفقة العامة على أنها: "مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام".<sup>1</sup> نستنتج من التعريف أعلاه أن للنفقة العامة ثلاثة أركان وتمثل فيما يلي:<sup>2</sup>

**1- النفقة العامة مبلغ نقدي:** تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها؛ أي أن كل ما تنفقه الدولة يجب أن يتخذ الشكل النقدي حتى يدخل في مجال النفقات العامة، سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، شراء السلع الرأسمالية اللازمة للعمليات الانتاجية أو منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة.

**2- صدور النفقة من الدولة أو من أحد تنظيماتها:** يعد اشتراط صدور النفقة من جهة عامة ركناً أساسياً لوجوب النفقة، تندرج تحت النفقات العامة تلك النفقات التي تقوم بها الأشخاص المعنوية العامة والدولة والهيئات العامة الوطنية والمؤسسات العامة، كما يندرج تحتها أيضاً نفقات المشروعات العامة، فخصوع هذه المنشآت لتنظيم تجاري في إدارتها وسعيها لتحقيق الربح لا تخفي طبيعتها كجهاز من أجهزة الدولة يقوم بنشاط مميز قصد تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، فالجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة ضمن القوانين المعمول بها، أما إذا أصدرت النفقة من طرف أفراد أو مؤسسات خاصة فلا تعد نفقة عامة لأنها لم تخرج من خزانة الدولة.

**3- الغرض من النفقة العامة تحقيق النفع العام:** ينبغي أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة، وبالتالي لا تعتبر من قبيل النفقة العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة أي تحقيق نفع خاص، فإذا كان الإنفاق يهدف إلى نفع خاص فإنه يخرج عن إطار النفقات العامة لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع في تحمل الأعباء كالضرائب حيث أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة ومن ثم يجب أن يتساووا كذلك في الانتفاع من النفقات العامة للدولة.

<sup>1</sup> علي لطفي، المالية العامة، مكتبة عين شمس، مصر، 1995، ص 182.

<sup>2</sup> أحمد جامع، علم المالية العامة، دار النهضة العربية، مصر، 1970، ص 160.

## ثانياً: تقسيمات النفقات العامة

يمكن إيجاز الصور المتعددة للنفقات العامة فيما يلي:<sup>1</sup>

### 1- النفقات التحويلية والنفقات الحقيقية: يمكن تعريف النفقات التحويلية والحقيقية كما يلي:

- النفقات الحقيقية: وتعني استخدام الدولة جزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة مثل إقامة المشاريع التي تشبع حاجات عامة، وتؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني، صرف الأموال العامة على الرواتب والأجور للعاملين، كذلك شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل الإدارات وأجهزة الدولة.

- النفقات التحويلية: هي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع وهذه النفقات ليس لها مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني بل تؤدي إلى إعادة توزيعه أي أن هذا النوع من النفقات من شأنه نقل القوة الشرائية من فئة إلى أخرى أي يهدف إلى إحداث تغيير في نمط توزيع الدخل الوطني كالإعانات.

### 2- النفقات العادية والنفقات غير العادية: جرى العرف الاقتصادي على تقسيم النفقات العامة من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين من النفقات: نفقات عادية ونفقات غير عادية.

يقصد بالنفقات العادية تلك التي تكرر بصفة دورية منتظمة في الميزانية العامة للدولة أي خلال كل سنة مالية ومن أمثلتها أجور الموظفين والعمال وأسعار المواد واللوازم الضرورية لسير المرافق العامة ونفقات تحصيل الضرائب إلى غير ذلك.

والمقصود بالدورية والتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى ولو اختلف مقدارها من وقت إلى آخر.

أما النفقات غير العادية فهي تلك التي لا تتكرر بصورة عادية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها مثل نفقات مواجهة مخلفات الكوارث الطبيعية.

### 3-التقسيم الوظيفي للنفقات العامة: تقسم النفقات العامة على هذا الأساس إلى:<sup>2</sup>

أ- النفقات الإدارية للدولة: وهي النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة اللازمة لقيام الدولة، وتشمل هذه النفقات مرتبات الموظفين، أجور العمال ومعاشاتهم، ويمكن القول أن هذا الصنف من النفقات يتضمن نفقات الإدارة العامة، الدفاع، الأمن والعدالة.

ب- النفقات الاجتماعية للدولة: وهي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للأفراد، ومن أهمها نفقات التعليم والصحة والتأمينات الاجتماعية والثقافية.

ج- النفقات الاقتصادية للدولة: وهي النفقات المرتبطة بقيام الدولة بأنشطة معينة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية مثل الاستثمارات العامة التي تهدف إلى توفير الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات، الري، الكهرباء ...

<sup>1</sup> طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-26.

<sup>2</sup> السيد عبد المولى، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993، ص ص 78-79.

## المطلب الثاني: الإيرادات العامة

حتى تتمكن الدولة من القيام بوظائفها يقتضي عليها البحث عن مختلف الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقاتها العامة وإبراز دورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

### أولاً: تعريف الإيرادات العامة

يقصد بالإيرادات العامة مجموع المداخل التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة، لتغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.<sup>1</sup>

وتعرف أيضاً بأنها: " الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة".<sup>2</sup>

### ثانياً: أنواع الإيرادات العامة

يمكن التمييز بين مختلف الإيرادات العامة من حيث عنصر الإيجار في الحصول عليها ومنه فإن الإيرادات العامة لا تخرج عن كونها اقتصادية أو سيادية أو ائتمانية.<sup>3</sup>

**1- الإيرادات الاقتصادية:** تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة، ومن هذه الإيرادات، الإيرادات الناجمة عن تأجير العقارات العائدة لها، فوائد القروض وأرباح المشروعات، بهذا الوصف يمكن أن نتناول إيرادات الدولة من ممتلكاتها في نقطتين اثنتين هما:

**أ- إيرادات أملاك الدولة:** يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها عقارية أو منقولة، وأيا كان نوع ملكية الدولة لها عامة أو خاصة، وينقسم الدومين إلى قسمين:

**- الدومين العام:** يضم كل ما تملكه الدولة ويخضع للقانون العام، ويختص أيضاً بتلبية الحاجات العامة مثل الطرق والمطارات والموانئ والحدائق العامة... الخ. ومن مميزات الدومين العام ما يلي:

- لا يجوز بيعه طالما هو مخصص للمنفعة العامة.

- لا يجوز تملكه بالتقادم.

- ملكية الدولة له هي ملكية عامة تخضع لأحكام القانون الإداري.

- الغاية من الدومين العام تقديم خدمات عامة وهذا لا يمنع من تحقيق إيراد كما هو الحال عند دخول الحدائق أو المطارات... الخ.

- هذا المقابل أو العائد يستعمل في الغالب في تنظيم استعمال هذه المرافق.

**- الدومين الخاص:** يقصد به كل ما تملكه الدولة ملكية خاصة وهي التي تخضع لأحكام القانون الخاص، شأنها في ذلك شأن الأفراد والمشروعات الخاصة، والدومين الخاص لا يخصص للمنفعة العامة، ويدير الدومين الخاص إيرادات ولهذا يعتبر مصدر مالي مهم للدولة، وينقسم الدومين الخاص إلى:

<sup>1</sup> سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص 85.

<sup>2</sup> محمود حسين الوادي وركيا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص 52.

<sup>3</sup> إبراهيم علي عبد الله وأنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، دار صفاء للطباعة، عمان، الأردن، 2000، ص 120-124.

- الدومين الزراعي: يشمل ممتلكات الدولة من الأراضي الزراعية والمناجم والغابات، ويأتي إيراد هذا النوع من ثمن بيع المنتجات أو ثمن الإيجار.

- الدومين الصناعي والتجاري: ويتمثل في مختلف المشروعات الصناعية والتجارية التي تقوم بها الدولة، مثلها في ذلك مثل الأفراد، أما الطرق التي من خلالها تقوم الدولة باستغلال هذه المشاريع وخاصة الصناعية فهي إما الاستثمار الأجنبي المباشر أو الشراكة أو التأميم سواء كان كلي أو جزئي.

- الدومين المالي: هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من السندات الحكومية وأذونات الخزينة والأسهم (محفظة الأوراق المالية) هذا بالإضافة إلى الفوائد التي تحصل عليها من خلال القروض التي تمنحها للأفراد أو المؤسسات أو توظيف أموالها في البنوك.

**ب- الثمن العام:** يمكن تعريفه بأنه مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، بمعنى آخر هو تلك المبالغ التي تحصل عليها الدولة بعد تقديمها لخدمات عامة تعود على الأفراد بمنفعة خاصة، حيث يمكن تحديد المنتفع بها مثل خدمات البريد، الكهرباء، المياه... الخ. ويدفع الثمن العام اختياريًا حيث لا يدفعه إلا من ينتفع بالخدمة العامة عكس الضريبة التي تدفع جبرًا.

كما أن هناك تشابه بين الخدمات التي تقدمها الدولة مقابل ثمن عام وبين الخدمات المماثلة التي يؤديها القطاع الخاص، ففي الحالتين لا تقدم الخدمة لجميع الأفراد بل تقتصر على من يرغب فيها، أما الاختلاف الأساسي ينحصر في أن الحكومة عادة لا تهدف إلى الربح بل المنفعة العامة عكس القطاع الخاص.

**2- الإيرادات السيادية:** تتمثل الإيرادات السيادية في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرًا من الأفراد لما لها من حق السيادة، وتتمثل هذه الإيرادات في:<sup>1</sup>

**أ- الضرائب:** تعددت واختلقت التعريفات للضريبة إلا أنها تشترك وتتفق في الخصائص العامة للضريبة ويمكن تعريف الضريبة بأنها: فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرًا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية مساهمة منه في تحمل التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.

وتعرف أيضا أنها: أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بصفة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة.

وهناك عدة خصائص تتميز بها الضريبة يمكن إيجازها في الآتي:

- **الضريبة مبلغ نقدي:** تماشيا مع مقتضيات النظام الاقتصادي المعاصر أين أصبحت النقود تحتل أهمية كبيرة في مختلف التعاملات، كان لابد من أن تأخذ الضريبة الشكل النقدي في دفعها، بدلا من الشكل العيني الذي كانت الضرائب تدفع به سابقا، كأن يقدم المكلف بالضريبة جزءا من محصولاته الزراعية أو أن يقوم بالاشتغال أياما محدودة في خدمتها.

- **الضريبة فريضة إلزامية:** إن عملية فرض الضرائب هي من اختصاص السلطة العامة وهذا ما يعطيها صيغة الجبر، وذلك لأنها تعبر عن سيادة الدولة. فتحدد سعر الضريبة، وعائها، المكلف بها وكذا تحصيلها يتم بإرادة الدولة

<sup>1</sup> سعاد سالكي، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر -دراسة بعض دول المغرب العربي-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2010/2011، ص ص 22-28.

المنفردة، هذا من جهة، من جهة أخرى تعني صيغة الجبر أنه إذا امتنع أحد المكلفين بأدائها فإن للدولة (السلطة العامة) الحق في اللجوء إلى وسائل التنفيذ الجبري على أن يكتسي عنصر الإلزام المشروع القانونية.

- **الضريبة تدفع دون مقابل:** وهذا يعني أن المكلف بدفع الضريبة لا يؤديها لغرض الحصول على نفع خاص، وإن كان هذا لا ينفي حصول المكلف على منافع في إطار النفع العام من المرافق العامة التي تنشؤها الدولة كون هذا الفرد من أفراد المجتمع، ولهذا لا يمكن النظر إلى مدى انتفاع الفرد بالخدمات العامة لتقدير حجم الضريبة التي يفرض عليه دفعها وإنما ينظر إلى قدرة هذا الفرد على مدى تحمل الأعباء العامة.

- **الضريبة تدفع بصفة نهائية:** ويقصد بها أن الدولة لا تلتزم برد قيمة الضريبة إلى المكلف وهذا ما يجعلها تختلف عن القرض العام.

ب- **الرسوم:** وهي عبارة عن: مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة مقابل نفع خاص يحصل عليه من جانب إحدى الهيئات العامة، ويقترن هذا النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله من تنظيم العلاقة بين الهيئات العامة والأفراد. وتمثل خصائص الرسم فيما يلي:

- **الصفة النقدية للرسم:** كما ذكرنا سابقا فإنه ومع التطورات الحديثة لمالية الدولة، أصبح من غير المقبول أن تتخذ إيرادات الدولة ونفقاتها الصفة غير النقدية ولذلك أصبح من الضروري أن يدفع الرسم نقدا.

- **الصفة الجبرية للرسم:** قد يبدو وفي أول وهلة في التعريف وكأن دفع الرسم يتخذ صفة الاختيارية، إذ أن الفرد لا يدفعه إلا إذا طلب ذلك الفرد خدمة معينة. ويقول أحدهم في إشكالية: هل الرسم يتخذ صفة الجبر أم لا؟ حيث يقول أن "الرسم يبدأ اختياريا حيث أن دافعه يطلب الخدمة بمحض اختياره، ولكن متى طلبها تحول الاختيار في الرسم إلى إلزام".

- **الرسم مقابل خدمة خاصة:** تعد هذه الصفة من الصفات الأساسية في تحديد طبيعة الرسم، إذ يتحقق الرسم عند طلب الفرد لخدمة معينة من الدولة.

ومن خلال تعريف الضريبة والرسم نجد أن هناك فرقا بينها يمكن توضيحه في الجدول التالي:

#### الجدول رقم 01: مقارنة بين الرسم والضرائب.

الرسم	الضريبة
- مبلغ نقدي.	- مبلغ نقدي.
- صفة الاختيار في بادئ الامر ثم تتحول الى صفة الالزامية.	- صفة الالزامية.
- المقابل نفع خاص.	- دون مقابل.
- خاصة ب فئة معينة (الطالبون للخدمة).	- عمومية الضريبة على كل الافراد (حسب المقدرة).
- يهدف الى تغطية كلفة الخدمة محل الرسم.	- تهدف الضريبة الى تحقيق اغراض اجتماعية واقتصادية فضلا عن تمويل الموازنة العامة.

المصدر: سعاد سالكي، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر -دراسة بعض دول المغرب العربي-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص 28.

**3- الإيرادات الائتمانية (القروض):** يقصد بالقروض العامة المبالغ النقدية التي تستدينها الدولة أو أي شخص معنوي عام آخر من الغير أي من الأفراد أو البنوك أو الهيئات الخاصة أو العامة أو الدولية من الدول الأخرى مع التعهد بردها وبدفع فوائد عنها وفقا لشروط عقد القرض.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة للدولة أداة رئيسية للسياسة المالية، ومن هذا المدخل يمكن تناول الميزانية العامة للدولة من خلال النقاط التالية:

#### أولاً: مفهوم الموازنة العامة وعناصرها

يمكن تعريف الموازنة العامة على أنها: تقدير مفصل ومعتمد للنفقات العامة والإيرادات العامة عن فترة مالية مستقبلية غالباً ما تكون سنة.<sup>2</sup>

كما تعرف على أنها: توقع وإجازة للنفقات العامة والإيرادات العامة، خلال فترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة، تعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية.<sup>3</sup>

تتضح من التعريفين السابقين عناصر الموازنة العامة المتمثلة في:<sup>4</sup>

1- **التقدير:** يقصد بالتقدير الإيرادات العامة التي ينبغي على الدولة الحصول عليها لإنفاقها نفقة عامة من أجل إشباع حاجات أفراد المجتمع.

2- **الاعتماد أو الإجازة:** تعني مصادقة السلطة التشريعية على برنامج الموازنة المقترح من طرف السلطة التنفيذية، تحول هذه المصادقة الموازنة إلى قانون مالية، ومنه يمكن القول أن الموازنة العامة ماهي إلا مشروع حتى يتم اعتمادها من طرف السلطة التشريعية لتصبح ميزانية الدولة.

يمكن تلخيص خصائص الموازنة العامة في ما يلي:<sup>5</sup>

- الموازنة هي تقدير مفصل لنفقات الدولة وإيراداتها.
- اعتمادها من قبل السلطة التشريعية.
- تعبير مالي عن أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.
- خطة مالية تنفيذية لسنة مقبلة تتفق مع الخطة الاقتصادية.
- وسيلة للتنسيق بين أنشطة الدولة المختلفة.
- وسيلة وأداة للرقابة المالية العامة.

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، دون سنة، ص 215.

<sup>2</sup> محمد حلمي الطواي، اثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 18.

<sup>3</sup> عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 269.

<sup>4</sup> عبد الكريم تقار، مرجع سبق ذكره، ص 71.

<sup>5</sup> محمود حسين الوادي وركيا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص 158.

## ثانيا: أهمية الموازنة العامة

تظهر أهمية الموازنة العامة خاصة من الناحيتين السياسية والاقتصادية:<sup>1</sup>

1- **من الناحية السياسية:** يشكل إعداد الميزانية واعتمادها مجالا حساسا من الناحية السياسية، حيث تعتبر وسيلة ضغط يستعملها البرلمان للتأثير على عمل الحكومة سواء من حيث تعديلها أو حتى رفضها حتى تضطر الحكومة لاتباع نهج سياسي معين تحقيقا لبعض الأهداف السياسية والاجتماعية.

2- **من الناحية الاقتصادية:** تعكس الموازنة العامة في دول كثيرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات هذه الدول، فهي إذا تساعد في إدارة وتوجيه الاقتصاد الوطني، حيث لم تعد الموازنة أرقاما وكميات كما كانت في المفهوم التقليدي، بل لها آثار في كل من حجم الإنتاج القومي وفي مستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروعها وقطاعاتها، فالموازنة العامة تؤثر وتتأثر بهذه القطاعات الاقتصادية، فغالبا ما تستخدم الدولة الميزانية العامة ومحتوياتها لإشباع الحاجات العامة التي يهدف الاقتصاد إلى تحقيقها، فالعلاقة وثيقة بين النشاط المالي للدولة والأوضاع الاقتصادية بكل ظواهرها من تضخم وانكماش وانتعاش بحيث يتعذر فصل الميزانية العامة عن الخطة الاقتصادية، وخاصة بعد أن أصبحت الموازنة أداة مهمة من أدوات تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية.

## ثالثا: قواعد الميزانية العامة

يستند على خمس قواعد عند تحضير الميزانية، وهي:

1- **قاعدة السنوية:** تقتضي أن تكون المدة التي تعمل بها الموازنة العامة سنة، وأن تكون موافقة المجلس التشريعي عليها سنوية.<sup>2</sup>

وقد تم تحديد هذه المدة لعدة اعتبارات أهمها:<sup>3</sup>

- صعوبة تقدير إيرادات الدولة إذا كانت المدة أكثر من سنة.
  - صعوبة الرقابة على الموازنة العامة إذا كانت المدة أكثر من سنة.
  - ضرورة احتواء الفترة الزمنية القياسية لكافة المواسم والمحاصيل.
- 2- **قاعدة الوحدة:** تستوجب هذه القاعدة أن تدرج جميع إيرادات الدولة ومصاريفها في وثيقة واحدة. تستند هذه القاعدة إلى اعتبارين هما:<sup>4</sup>

الأول مالي، وهو أن وحدة الموازنة العامة تسمح بمعرفة المركز المالي بوضوح، ويسهل من مهمة المالىين من معرفة ما إذا كانت الموازنة متوازنة أم لا.

الثاني سياسي، وهو أن وحدة الموازنة تساعد المجلس النيابي في مراقبته للنفقات العامة والإيرادات العامة.

<sup>1</sup> محمد الصغير بعلي ويسري ابو العلا، مرجع سبق ذكره، ص ص 88-89.

<sup>2</sup> عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 379.

<sup>3</sup> محمود حسين الوادي، وكريا احمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص 164.

<sup>4</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 424.

3- قاعدة العمومية أو الشمول: يعني أن تتضمن الموازنة العامة قسامين أولهما خاص بالإيرادات والثاني بالنفقات دون الربط، بحيث يظهر كل قسم مستقلاً عن الآخر.<sup>1</sup>

4- قاعدة عدم التخصيص: أي عدم تخصيص إيراد معين لتمويل إنفاق معين، وذلك بتوجيه كل الإيرادات العامة لمقابلة جميع النفقات العامة دون تخصيص.<sup>2</sup>

5- قاعدة توازن الميزانية: يقصد بها أن تتساوى الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة.<sup>3</sup>

### المطلب الرابع: آلية عمل السياسة المالية في معالجة الاختلال الاقتصادي

يتم استخدام السياسة المالية في معالجة حالي الانكماش والتضخم وذلك كما يلي:<sup>4</sup>

#### أولاً: حالة الانكماش الاقتصادي

لمعالجة حالة الانكماش الاقتصادي<sup>5</sup> تتبع الحكومة سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة مستوى الطلب الكلي الذي من شأنه أن يعمل على زيادة تشغيل الموارد العاطلة وزيادة مستوى التوظيف مما يؤدي إلى زيادة مستوى الإنتاج ومن ثم الدخل.

يمكن للسياسة المالية بلوغ هذا الهدف على النحو التالي:

- زيادة الإنفاق الحكومي العام، حيث يعد إنفاق الدولة بمثابة زيادة دخول الأفراد الذي ينتج عنه ارتفاع مستوى الطلب الكلي إلى مستوى يحفز المؤسسات على زيادة إنتاجها بتوظيفها لعمال جدد مما يؤدي إلى زيادة دخل الأفراد من جديد، وبالتالي تحريك العجلة الاقتصادية.
- تقوم الدولة بتخفيض الضرائب التي تزيد من دخول الأفراد من جهة وزيادة الميل للاستثمار من جهة أخرى، وكلا الأمرين يعني حقن الاقتصاد بمزيد من الأموال وتوفير فرص العمل وبالتالي تحريك العجلة الاقتصادية وحل مشكلة البطالة والتخلص من أزمة الكساد.
- المزج بين الأدوات، بزيادة الإنفاق الحكومي العام وتخفيض الضرائب بما يخدم هدف إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.

ولإبراز آلية عمل السياسة المالية في معالجة الفجوات الانكماشية نستعين بالشكل التالي:

<sup>1</sup> محمد الصغير بعلي ويسري ابو العلاء، مرجع سبق ذكره، ص 93.

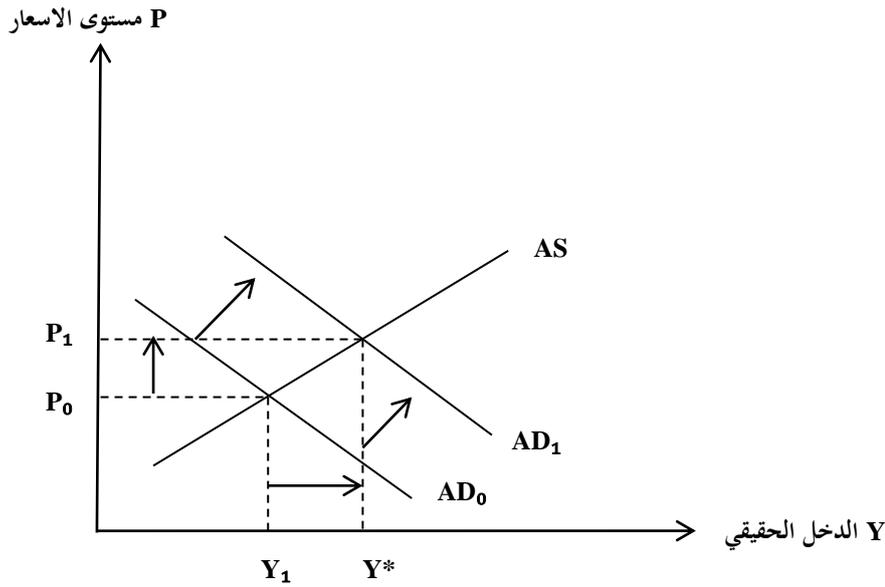
<sup>2</sup> طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 183.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 244.

<sup>4</sup> موسى بوشنب، مرجع سبق ذكره، ص-ص 151-153.

<sup>5</sup> تظهر الفجوة الانكماشية في الاقتصاد حينما يعاني من حالة انخفاض مستوى الطلب الكلي عن العرض الكلي حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظيف وتراجع في معدل نمو الناتج.

المنحنى رقم 05: السياسة المالية في مواجهة الفجوات الانكماشية



المصدر: طالب محمد عوض، مدخل للاقتصاد الكلي، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 2004، ص 228.

حيث:  $AS$  تمثل العرض الكلي،  $AD$  تمثل الطلب الكلي.

ويوضح الشكل أنه عند زيادة الإنفاق العام أو تقليل الضرائب، يرتفع الطلب الكلي من  $AD_0$  إلى  $AD_1$  وكذلك يرتفع الدخل الحقيقي إلى أن يصل إلى  $Y^*$  وهو مستوى التوازن.

ثانياً: حالة التضخم

عند ظهور بوادر التضخم تنتهج الحكومة سياسة انكماشية، وتبلغ السياسة المالية هدفها تستعين بأدواتها من خلال اتباع الآلية التالية:

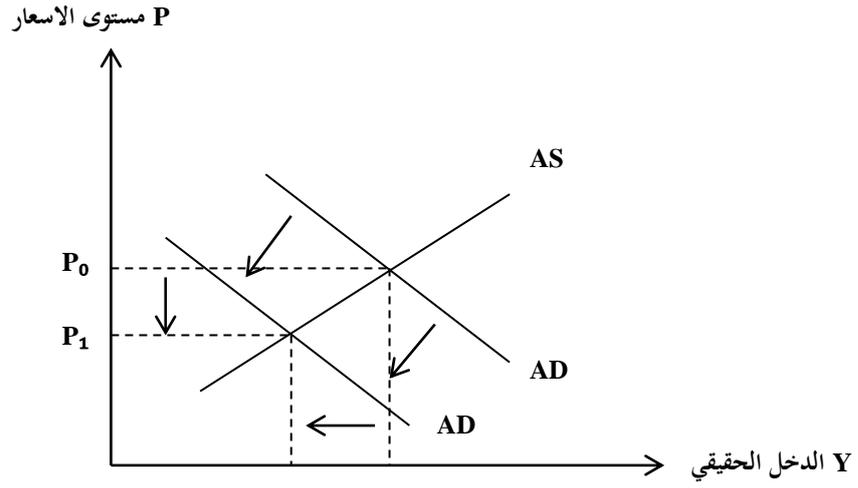
- تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك، مما يخفف من حدة الطلب ويكبح مستوى الزيادة في الأسعار.

- رفع مستويات الضرائب، مما يخفف القدرة الشرائية للأفراد ويؤدي في نفس الوقت إلى تخفيض الإنفاق الكلي بنسبة مضاعفة، فينخفض بذلك حجم الاستهلاك ومن ثم الطلب الكلي وفي الأخير كبح مستوى الزيادة في الأسعار.

- المزج بين الأدوات، بزيادة الضرائب وخفض الإنفاق العام.

توضح آلية عمل السياسة الانكماشية في مواجهة التضخم بيانياً في الشكل التالي:

المنحنى رقم 06: السياسة المالية في مواجهة الفجوات التضخمية



المصدر: طالب محمد عوض، مدخل للاقتصاد الكلي، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 2004، ص 228.

## المبحث الرابع:

### العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية

إذا كانت السياستان النقدية والمالية تندرجان تحت غطاء السياسة الاقتصادية العامة للدولة، فإن لكل منهما مجال تأثير يختلف عن الآخر. فمجال تأثير السياسة النقدية يظهر في السوق النقدي، أما تأثير السياسة المالية فيتجلى في سوق الإنتاج (السلع والخدمات). وبالرغم من هذا التباين إلا أن هناك علاقة تبادلية وتعاون بينهما تظهر من خلال اعتماد كل سياسة على الأخرى في سبيل تحقيق أهدافهما بصفة خاصة وأهداف السياسة الاقتصادية الكلية بصفة عامة.

#### المطلب الأول: علاقة السياستين المالية والنقدية بالسياسة الاقتصادية

قبل توضيح علاقة السياستين النقدية والمالية بالسياسة الاقتصادية، يأتي الحديث عن مفهوم السياسة الاقتصادية والتي هي: " تصرف عام بالسلطات العمومية واع، منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي أي يتعلق بالإنتاج، التبادل، استهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال".<sup>1</sup>

أما علاقة السياستين النقدية والمالية بالسياسة الاقتصادية فهي تظهر من خلال الارتباط الوثيق للنشاط النقدي النقدي والمالي بالنشاط الاقتصادي، وكذا من خلال ارتباط مختلف المشاكل الاقتصادية (البطالة، التضخم) بالحلول النقدية والمالية، علاوة على ذلك، مساهمة كلا السياستين النقدية والمالية في رسم المعالم الكبرى للسياسة الاقتصادية العامة (النمو، التشغيل الكامل، التوازن في ميزان المدفوعات، ضبط المستوى العام للأسعار... إلخ).  
ويكمن هذا الترابط في عمل كل من السياستين النقدية والمالية مع السياسة الاقتصادية العامة بهدف تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي.

يمكن للسياسة النقدية بواسطة أدواتها التأثير على سوق السلع والخدمات بامتصاص فائض القدرة الشرائية في صورة أوعية ادخارية مغرية، كما يمكنها أيضا التأثير على قيمة العملة الوطنية بالقدر الذي يقلل من حدة العجز في ميزان المدفوعات.<sup>2</sup>

وتكمن العلاقة أيضا بين السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية العامة في تأثير كمية النقود المعروضة على النشاط الاقتصادي، فالتغير الحاصل في كمية النقود له تأثير على المستوى العام للأسعار (حسب النظرية الكلاسيكية)، عكس النظرية الكينزية التي ترى أن هذه الفرضية لا تكون صحيحة إلا في حالة استغلال الطاقة الإنتاجية بالكامل، وعليه فإن التغير في كمية النقود حسب كينز يؤثر على الطلب، فعن طريق التغير في هذا الأخير يمكن للإصدار

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2006، ص 29.

<sup>2</sup> فريد بن طالبي، السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص 111.

النقدي أن يؤثر على الأسعار. فإذا كانت الزيادة في الطلب مدفوعة بزيادة الإصدار النقدي، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة العرض طالما أن الطاقة الإنتاجية لم تستغل بالكامل بعد (حالة عدم التشغيل الكامل).<sup>1</sup>

أما أنصار المدرسة النقدية بزعماء "ميلتون فريدمان" فهم يعترفون بوجود العديد من الآثار للسياسة النقدية بالنسبة للحياة الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل. ويمكن أن تكون هذه التأثيرات في شكل علاقة غير مباشرة بين وسائل الدفع المتاحة ومستوى الإنتاج والأسعار.

كما تظهر العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية من خلال تأثير السياسة النقدية على التوازن الاقتصادي، فإذا كانت أي سياسة اقتصادية في الدولة تسعى إلى تحقيق عدة توازنات (توازن ميزان المدفوعات، استقرار المستوى العام للأسعار... إلخ) للوصول إلى التوازن الاقتصادي العام، فإن السياسة النقدية تساهم في ذلك بتغذية الاقتصاد بالسيولة اللازمة، وتؤثر بصفة مباشرة على عناصر الاقتصاد الحقيقي خاصة الإنتاج والتشغيل.<sup>2</sup>

إن العلاقة الموجودة بين النقود والدورات الاقتصادية تجعل السياسة النقدية في مقدمة السياسات الأكثر تأثيراً على الأزمات الاقتصادية، إذ يرتبط النمو النقدي بدورات اقتصادية فينخفض قبل أو أثناء الانكماش ويرتفع أيضاً قبل أو أثناء التوسع الاقتصادي.<sup>3</sup> وهذا يؤكد دور السياسة النقدية في محاربتها لظاهري الكساد والتضخم، ومدى ارتباطها بالاستقرار الاقتصادي. وباعتبار أن أهم أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة هي تحقيق الاستقرار الاقتصادي مع تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي، فإن هذا يوضح علاقة المشاكل الاقتصادية من كساد وتضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية... إلخ بالحلول النقدية. وبذلك تتجلى فعالية السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وتتضح حينئذ العلاقة التعاضدية بين السياستين.

أما بالنسبة للعلاقة الموجودة بين السياسة المالية والسياسة الاقتصادية، تتضح في كون السياسة المالية تشكل الوجه العملي الأساسي للسياسة الاقتصادية، فهي التي تحكم الموازنات العامة وتتولى مهمة تقدير نفقات الدولة وإيراداتها العادية والاستثنائية، ويتطلب من الدولة أثناء تطبيق سياستها المالية استخدام كل الوسائل المالية المتاحة لها، والتي أصبحت تتباين بتباين الوضع الاقتصادي الذي تمر به كل دولة من سنة لأخرى، ما بين ازدهار اقتصادي وانكماش يعرقل حركتي الإنتاج والاستهلاك ويعطل مسار الدورة الاقتصادية في البلاد.<sup>4</sup> كما تساهم السياسة المالية إلى حد بعيد في رسم الأهداف الكبرى التي ترمي السياسة الاقتصادية العامة إلى تحقيقها (معدل نمو مرتفع، التشغيل الكامل... إلخ)، وذلك باستعمال سياستها (السياسة الضريبية، السياسة الانفاقية). لذلك فهي تمثل أداة هامة تستعملها الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (الاستهلاك، الادخار والاستثمار... إلخ).

<sup>1</sup> أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، مبادئ علم الاقتصاد: السياسات النقدية والبعث الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 157.

<sup>2</sup> صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 104.

<sup>3</sup> باري سيحل، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، السعودية، 1984، ص 533.

<sup>4</sup> فوزي عطوي، المالية العامة والنظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الجبلى الحقوقية، الأردن، دون سنة، ص 304.

## المطلب الثاني: المقارنة بين السياسة النقدية والسياسة المالية

حتى وإن اختلفت السلطات المسؤولة عن إعداد وتنفيذ كل من السياسة النقدية والمالية، ورغم اختلاف الأدوات التي تستعملها كلا السياستين في تأثيرهما على النشاط الاقتصادي، وتباين مجال تأثيرهما، إلا أن هناك عدة نقاط تشابه واختلاف بينهما.

مما لا ريب فيه أن التمييز بين السياستين النقدية والمالية يظهر من خلال شمول الأولى على الأدوات التي تصمم للتأثير على عرض النقود سواء تعلق الأمر بتوفير السيولة المناسبة للاقتصاد أو تقليصها للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، وشمول الثانية على الإجراءات التي تضم الضرائب والرسوم وإدارة الدين العام والنفقات العامة، وتتميز السياسة المالية بنطاقها الواسع مقارنة بالسياسة النقدية سواء من حيث الحجم أو المدى.<sup>1</sup>

ورغم هذا التمييز القائم بين السياستين إلا أن هناك بعض أنواع الضوابط النقدية التي لها علاقة وطيدة بالسياسة المالية، ولكن بعضها الآخر مستقل نسبيا، نوجزها كالتالي:<sup>2</sup>

- الإجراءات المتخذة للتأثير في حجم وتكلفة الأموال التي يقدمها النظام المصرفي للقطاع الخاص في الاقتصاد.  
- الإجراءات المصممة للتأثير في توفير وتكلفة الأموال التي تقدم لتمويل أنواع خاصة من النفقات والتنظيمات المتعلقة بالائتمان وتقديم التمويلات الخاصة.

- برامج القروض التي تمارسها الحكومة للتأثير على كمية أو تغيير تكلفة الائتمان المتاح لأنشطة خاصة في القطاع الخاص.

وهناك معيارين كأساس للفرقة بين السياستين النقدية والمالية هما:<sup>3</sup>

**المعيار الأول: معيار السوق:** ووفقا لهذا المعيار فإن السياسة النقدية تشمل كل الإجراءات التي لها علاقة مباشرة بالصفقات الحكومية الأخرى في سوق الائتمان، بينما السياسة المالية تضم الإجراءات المرتبطة بالصفقات الحكومية الأخرى، ويعيب على هذا المعيار أن معظم المدفوعات المحصلة في ميزانيات السلطات المحلية تعتبر بمثابة سياسة نقدية ولكنها في الأصل ليست كذلك.

**المعيار الثاني: جهاز واضح السياسة:** إذ إن الجهاز الذي يضع السياسة النقدية (السلطات النقدية) ليس نفسه الجهاز المخصص لوضع السياسة المالية، ويتولى البرلمان مسؤولية تحديد موازنة الدولة ونشاطها الاقتصادي والاجتماعي (السلطة المالية).

وعلى العموم يمكن تلخيص بعض أوجه التشابه والاختلاف بين السياستين النقدية والمالية في الجوانب التالية:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> نصرالدين بوعمامة، فعالية السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي: حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 43.

<sup>2</sup> صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 97.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 97.

<sup>4</sup> ناظم محمد النوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص ص 464 - 466.

- تؤثر السياسة المالية على الدخل ثم على الإنفاق (الطلب الكلي) تأثيرا مباشرا يتحدد من خلال تغير الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري والضرائب والإعانات الحكومية. بينما تؤثر السياسة النقدية على الدخل بصورة غير مباشرة، فالإجراءات والتدابير النقدية التي تتخذها السلطات النقدية لتغيير حجم الائتمان وكلفته ستعكس في النهاية على النشاط الاقتصادي ثم على مستوى الإنفاق والطلب الكلي.

- تتميز السياسة المالية بتأثيرها الفعال في مواجهة الكساد والركود الاقتصادي، في حين تزيد فعالية السياسة النقدية في مواجهة الضغوط التضخمية لقدرتها على امتصاص فائض السيولة.

- السياسة المالية تتمثل في سياسة الحكومة (السلطة المالية)، أما السياسة المالية فتتمثل في سياسة البنك المركزي.

- تتميز السياسة المالية بوجود ما يعرف بالفارق الزمني اللازم لتحقيق فعاليتها، فهي تحتاج إلى وقت أطول بالقياس إلى فعالية السياسة النقدية التي تستغرق وقتا أقل، لذلك فإن التدابير المالية تكون بطيئة ومقيدة لأسباب دستورية وقانونية عموما، بينما الإجراءات النقدية تتسم بالسرعة والمرونة نسبيا، ويمكن تعديلها في وقت قصير جدا مثل التغيرات في أسعار الفائدة، معدل إعادة الخصم... إلخ.

### المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين السياستين النقدية والمالية ومجال الالتقاء بينهما

لقد احتدم الصراع بين أنصار السياسة النقدية والمالية حول أي من السياستين ينبغي استخدامها لبلوغ أهداف السياسة الاقتصادية، فإذا كانت السياسة الاقتصادية تؤثر على السوق النقدي والسياسة المالية تؤثر على سوق الإنتاج، فهذا لا ينفي وجود علاقة بينهما، ولتبسيط ذلك يأتي الحديث عن طبيعة العلاقة بين السياستين ومجال الالتقاء بينهما.

### أولا: طبيعة العلاقة بين السياستين النقدية والمالية

يقصد بالعلاقة بين السياسة النقدية والمالية أن تصبح السلطانان النقدية والمالية على قدم المساواة، فلا يمكن لأي سياسة أن تطغى على الأخرى وتمنعها من تحقيق أهدافها. وتختلف طبيعة العلاقة بين السياستين من دولة لأخرى. ففي بعض الدول يتم تنفيذ كلا السياستين بواسطة سلطة مركزية واحدة ليصبح بذلك تأثيرهما متبادلا، وفي هذه الحالة إذا اتبع البنك المركزي سياسة نقدية تقييدية برفع معدلات الفائدة، فإن هذه السياسة ستعمل على رفع تكلفة الفائدة بالنسبة للدين الحكومي الجديد، في عملية زيادة الإنفاق الحكومي. ومن جهة أخرى يمكن للسياسة المالية أن تخلف عجزا ماليا كبيرا في معدلات الفائدة المرتفعة، وهذا ما يوحى الاعتماد المتبادل بين السياستين، وفي بعض الدول الأخرى توجه السياسة المالية والنقدية بواسطة السلطة السياسية المركزية، وتكون هنا السياسة النقدية امتدادا للسياسة المالية.<sup>1</sup>

يمكن للسياسة المالية أن تفرض موجات تضخمية على السياسة النقدية خاصة إذا عجزت الحكومة على تمويل عجز الموازنة العامة بلجوءها إلى الاقتراض، مما يجتم على السلطات النقدية لاحتواء العجز اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد.

<sup>1</sup> ناضم محمد النوري الشمري، مرجع سبق ذكره، ص ص 62-64.

يرى صناع السياسة المالية النقدية والمالية أنه من الأحسن أن تكون السياسة النقدية تسيير في نفس اتجاه السياسة المالية، وذلك لعدة اعتبارات وهي:<sup>1</sup>

- إن الانتقادات الموجهة للسياسة النقدية والمالية توحى بعدم التركيز على سياسة دون الأخرى، إذ يوجه اللوم إلى البنوك عند مبالغتها في تمويل نفقات القطاع العام باقتراضها من الجهاز المصرفي، كما يوجه الانتقاد إلى الحكومة عند تمويل نفقاتها العامة بالاعتماد على النظام الضريبي.

- إن استخدام السياسة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية غير كاف، لذلك لابد من استخدام السياسة المالية وسياسة الأجور والأسعار والدخل، ويشترط لفعالية السياسة النقدية في إيجاد الموارد الضرورية للاستثمارات أن يكون الأفراد مستعدين لقبول مستويات أسعار الفائدة المختلفة ودرجة منافسة الاستثمار الخاص، ونفس الشيء ينطبق عند اقتصار السياسة المالية وحدها في تنشيط الاستثمار الخاص بتخفيض الإنفاق العام الذي قد يؤدي إلى انخفاض هذا النوع من الاستثمار بدلا من زيادته.

- غالبا ما تحدث اضطرابات اقتصادية في حالة عدم سير السياستين النقدية والمالية في اتجاه واحد أو سلوك سياسة طريقا مخالفا ومستقلا للسياسة الأخرى، ويحدث هذا في معظم الأحيان عندما تتعاقب حكومات متعددة في دولة واحدة وتطبق كل حكومة سياسة مخالفة للحكومة الأخرى.

- لا يمكن للسياسة النقدية أن تحد من التضخم والكساد بمعزل عن السياسة المالية، إذ يتطلب الأمر تكامل وتكافل للسياستين معا للتأثير على جانب العرض والطلب.

- يؤكد الواقع العملي أن الكساد الذي عرفته الدول الصناعية في فترة السبعينات اضطرها إلى استخدام السياستين معا لاحتواء الأزمة.

- بينت التجارب العملية أن السياسة النقدية التوسعية يمكنها بمفردها أن تحقق قدرا وافيا من الانتعاش الاقتصادي، لكن قد نصل إلى مستوى عدم القدرة في الحالات الأخرى، لذلك يتعين على الحكومات إتباع مزيج من السياسات النقدية والمالية.

ولقد صممت السياسة المالية لكي تكون مكملة للسياسة النقدية من وجهين هما:<sup>2</sup>

**الوجه الأول:** إذا كانت سياسة النقود الرخيصة لا تغري بمفردها، فإن هذا الهدف قد يتحقق بخلق دخل جديد للمجتمع من خلال عجز الموازنة، وبهذا المعنى تصبح السياسة المالية كبديل للسياسة البنك المركزي.

**الوجه الثاني:** يتمثل في التأكيد على قدرة الانفاق بالعجز على تحفيز الاستثمار الخاص وفي الأشكال المتأخرة يركز التأكيد على الحاجة للتعويض بواسطة النفقات العامة للاتجاهات المزممة نحوى زيادة الادخار ونقص الاستثمار.

<sup>1</sup> حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية: دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 356-358.

<sup>2</sup> عبد الواحد عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص 76-77.

إن العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية وثيقة وذلك لأن العمليات المالية والنقدية وسائل فعالة في تحقيق الرقابة الاقتصادية، وعلى ذلك فإن التنسيق بينهما يصبح ضرورة ماسة نظرا للتداخل الموجود بين هذين النوعين، ذلك أنهما قد يتعارضان بصورة تضعفهما معا، وبالتالي تمنع السلطات الحكومية من تحقيق أهدافها المرسومة، فالعمليات المالية الحكومية لها مدلولات نقدية مباشرة، لذلك فإن تمويل العجز أو التصرف بالفائض هي عمليات تؤثر في سيولة الاقتصاد. وكذلك عمليات الحكومة مثل أذونات الخزينة أو تمويل العجز عن طريق السندات العامة وهي عمليات ذات أثر فعال في سعر الفائدة وفي سوق السندات.<sup>1</sup>

إذا بالرغم من اختلاف طبيعة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية إلا أن التنسيق بينهما من حيث الاتجاه والتوقيت أصبح أمرا ضروريا لا يمكن للسلطات المالية والنقدية أن تغفل عنه، لأن التغاضي عن ذلك يعني تفويت الفرصة على تلك السلطات لتحقيق ما تنشده من أهداف.

### ثانيا: مجال الالتقاء بين السياستين النقدية والمالية

تفرز التأثيرات المتبادلة بين السياستين النقدية والمالية نقطتي التقاء رئيسيتين بينهما:<sup>2</sup>

**1- القرض العام:** إن تقرير عقد القرض وحجمه وتوقيته وصرف حصيلته، التي تعتبر من الموارد المالية في موازنة الدولة، هي اعتبارات تتحدد كلها بالسياسة المالية أما شكل القرض أي شكل سندات سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل فتتعلق بالسياسة النقدية.

**2- تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي:** إن تقرير اللجوء إلى هذا الإصدار وحجمه وتوقيته وكيفية التصرف في حصيلته التي تعتبر هي الأخرى موردا من الموارد المالية في موازنة الدولة، هي اعتبارات تتحدد كلها بالسياسة المالية. أما الطريقة الفنية المتعلقة بالإصدار النقدي ومقابلة حجمه وطريقة سداده تتعلق كلها بالسياسة النقدية. في واقع الأمر يبدأ التداخل بين السياسة النقدية والسياسة المالية عندما تزيد النفقات العامة عن الإيرادات العامة، وفي هذه الحالة تكون السياسة العامة مكتملة للسياسة المالية بما فيها من القرض العام والإصدار النقدي في مجال تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي، ففي حالة التضخم يمكن تخفيض حجم الطلب الفعلي بإحداث فائض في موازنة الدولة أي زيادة إيرادات الدولة عن نفقاتها وبواسطة عقد القروض العامة لامتناس فائض السيولة في الاقتصاد، وباللجوء إلى الأدوات التي تستخدمها السياسة النقدية تعمل السلطات النقدية لاحتواء التضخم على رفع معدل الخصم ونسبة الاحتياطي الإجباري... بهدف رفع سعر الفائدة على القروض.

أما في حالة الانكماش يمكن زيادة حجم الطلب الفعلي بإحداث عجز في موازنة الدولة أي زيادة نفقات الدولة عن إيراداتها وذلك باللجوء إلى الإصدار النقدي، وفي الوقت نفسه يمكن استخدام أدوات السياسة النقدية باتباع سياسة النقود الرخيصة لزيادة حجم الائتمان المتاح للأفراد والمشروعات بتخفيض تكلفته، وتسهيل شروط الحصول عليه بتخفيض معدل إعادة الخصم، ومعدل الاحتياطي الإجباري... إلخ.

<sup>1</sup> خالد عبدو الزامل، مرجع سبق ذكره، ص 40.

<sup>2</sup> صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 108 - 109.

وبما أن هناك مجالات للالتقاء بين السياستين النقدية والمالية أصبح التنسيق بينهما أمرا ضروريا في مواجهة التقلبات الاقتصادية، ويختلف هذا التنسيق باختلاف النظم الاقتصادية التي تعيشها كل دولة.

### المطلب الرابع: إلزامية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية

يؤكد أنصار مزج السياستين النقدية والمالية<sup>1</sup> أن كلا السياستين لهما أهمية قصوى في معالجة التقلبات الاقتصادية، إذ ليس هناك سياسة ثانوية وسياسة غير ثانوية بل كلاهما على درجة واحدة من الأهمية والفاعلية.<sup>2</sup> ونظرا لتمييز كل سياسة عن الأخرى فإن التنسيق بينهما أصبح أمرا إلزاميا وذلك لعدة اعتبارات هي:<sup>3</sup>

- بما أن السياسة النقدية من اختصاص البنوك المركزية والسياسة المالية هي من اختصاص الحكومة، فإن الحاجة إلى تنسيق بين هاتين السياستين سوف يزيد من تعاونهما ويجعل كل سياسة تسير في الطريق الذي تسير فيه السياسة الأخرى.

- إذا كانت السياسة المالية التي تتميز بعدم مرونتها تتطلب وقتا طويلا لتنفيذها لضرورة تدخل السلطة التشريعية للموافقة عليها، فإنها في حاجة إلى السياسة النقدية التي تكملها لما تتميز به من مرونة؛ بمعنى يتم البدء فوراً بإتباع سياسة نقدية عندما تدعو إلى ذلك الأوضاع الاقتصادية إلى أن تبدأ السياسة المالية في مرحلة التنفيذ.

- إن لكل من السياستين النقدية والمالية دورا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أن المزج بينهما هو الكفيل بإعطاء أحسن النتائج ويتوقف هذا المزج في كل وقت من الأوقات على الأوضاع المادية السائدة وعلى الإمكانيات العملية بالتحرك في كل مجال من مجالي هاتين السياستين.

- إن فعالية كل سياسة بدون الأخرى هي فعالية جزئية في تأثيرها على الاستثمار والاستهلاك الذي قد يزيد أو ينقص عن طريق تغيرات أسعار الفائدة، كما أن السياسة النقدية لن تكون فعالة في زيادة الدخل الوطني ما لم تدعمها السياسة المالية.

- إن عدم التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، قد يجعل إحداهما تحدث آثارا تنعكس بالسلب على السياسة الأخرى.

إن التنسيق الكفاء بين السياستين النقدية والمالية هو الذي يضمن لهما تحقيق أهدافهما المنوطة، فلا يمكن لأي سياسة أن تقوى بمعزل عن الآخر، لذلك فإن إلزامية دمج السياستين معا بات أمرا ضروريا. وتتجلى عملية المزج في إجبار الحكومة على استشارة البنك المركزي في كل القضايا التي تخص الإطار النقدي داخليا وخارجيا، هذا من جانب، ومن جانب آخر إجبار البنك المركزي بإخبار الحكومة عن كل الأمور التي من شأنها التأثير على الاستقرار النقدي.

<sup>1</sup> من أنصار المزج بين السياستين النقدية والمالية نجد الاقتصادي الأمريكي " والتر هيلر "

<sup>2</sup> ليلى لكحل، السياسة النقدية ومسارها: حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،

1998/1999، ص ص 26-27.

<sup>3</sup> دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 261.

اختلفت تعاريف السياسة المالية إلا أن مجملها يتفق على أنها تعبر عن إجراءات وتوجهات الحكومة والمتمثلة في النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق أهداف معينة، وقد مرت السياسة النقدية بمجموعة من المراحل في تطورها من خلال مجموعة من المفكرين والاقتصاديين، فقد كانت عند الكلاسيك مجرد سياسة محايدة ليس لها أثر على النشاط الاقتصادي، في حين أقر كينز والنقدويين بأهمية السياسة المالية وتأثيرها على الاقتصاد، وصولاً إلى الرأي القائل بضرورة الجمع والتوفيق بين السياستين النقدية والمالية.

تختلف اقتصاديات دول العالم في درجة التقدم والتطور وعلى هذا اختلفت أهداف السياسة المالية من دولة إلى أخرى، حيث يعتبر الشغل الشاغل للدول المتقدمة هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أما في الدول النامية فقد تعددت واختلفت الأهداف لكن على العموم يمكن حصرها فيما يلي: تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تخصيص الموارد الاقتصادية، إعادة توزيع الدخل الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية، ولتحقيق الأهداف المذكورة تستعمل الحكومة مجموعة من الأدوات وهي النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة.

بما أن السياستين النقدية والمالية تعتبران أداتين من أدوات السياسة الاقتصادية على الرغم من أن مجالي عمليهما يختلفان، حيث أن مجال تأثير السياسة النقدية يكون في السوق النقدي أما مجال تأثير السياسة المالية فيكون في السوق المالي، إلا أن هناك علاقة تبادل وتعاون بينهما فلا يمكن إحداهما دون الأخرى، ولتحقيق الأهداف المرسومة يجب التنسيق بين السياستين النقدية والمالية.

## الفصل الثالث:

النمو الاقتصادي: مفاهيم

ونظريات

## تمهيد

اهتم عدد كبير من الاقتصاديين أمثال: "رومر، لوكس" في دراساتهم للاقتصاد الكلي بالنمو الاقتصادي، ومدى فاعلية العوامل المكونة له، بهدف دراسة الاستقرار على المدى البعيد، إذ يتطلب ذلك مستويات معينة لمعدلات النمو الاقتصادي التي من شأنها أن تمكن اقتصاد أي دولة من الانتعاش. وحين الحديث عن النمو الاقتصادي نجد أنفسنا بصدد الحديث عن التنمية الاقتصادية نظرا للارتباط الوثيق بين المفهومين، وبغية فك هذا الالتباس وجب التطرق إلى شرح كل مصطلح على حدة والتنويه إلى التداخل الحاصل بينهما، ولقد حققت بعض الاقتصادات معدلات نمو مستديمة وذلك لانفتاحها أكثر على الاقتصاد العالمي لذلك تم التطرق إلى مفهوم جديد للنمو الاقتصادي والذي يعرف بالنمو المستديم. ولقد حاول العديد من الاقتصاديين أمثال "فيشر، سولو" صياغة نماذج تعبر عن آلية تطور النمو الاقتصادي، إلا أنه وفي كل مرة يتم انتقاد النظرية السابقة وإضافة متغيرات أخرى، لذا فإنه سيتم دراسة أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي بداية بالنظرية الكلاسيكية وصولا إلى نظرية النمو الحديثة أو ما يسمى بنماذج النمو الداخلي. وللتفصيل أكثر في هذه النظريات والنماذج فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي التقليدي والكينزي

المبحث الثالث: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي

المبحث الرابع: النمو الاقتصادي في الجزائر

## المبحث الأول:

### ماهية النمو الاقتصادي

يحتل النمو الاقتصادي حيزا كبيرا في دراسات الاقتصاد الكلي، وبات الاقتصاديون يفهمون أن النمو الاقتصادي طويل الأجل أكثر أهمية من التقلبات قصيرة الأجل، وهذا لأن موضوع النمو من المواضيع الهامة، لكونها تهدف إلى تحقيق رفاهية واستقرار المجتمعات.

### المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي نذكر منها:

يعرف "شابيرو" النمو الاقتصادي على أنه: "الزيادة في الناتج الاقتصادي عبر الزمن".<sup>1</sup>

كما يُعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين.<sup>2</sup>

وعرف "باحنشل" (1999) النمو بأنه: "الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي وذلك في الأجل الطويل. ولا يعد ولا يدخل ضمن تعريف النمو في الدخل الفردي أي زيادات دورية أو عارضة، المضطربة في الدخل نموا اقتصاديا". ويشترط أن تكون الزيادة في الدخل أكبر من الزيادة في عدد السكان لكي يحدث النمو الاقتصادي.<sup>3</sup>

يُلاحظ من التعاريف السابقة أنها تركز على النمو طويل الأجل وليس النمو العابر، وهذا ما أدى إلى ظهور مفهوم جديد يتمثل في **النمو المستديم**، حيث عرّفت "لجنة النمو والتنمية" النمو المستديم بأنه معدل سنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبلغ أو يفوق 7% لمدة ربع قرن<sup>4</sup> أو أكثر، ولاحظت أن مثل هذه المعدلات المرتفعة للنمو تؤهل هذه الاقتصاديات لمضاعفة حجم اقتصادها تقريبا في كل عقد من الزمن.<sup>5</sup> ويوجد ثلاثة عشرة اقتصاد حقق بالفعل النمو المستديم.<sup>6</sup> فهناك من رأى أن هذه الحالات عبارة عن وقائع يصعب تفسيرها ولا يمكن تكرارها، إلا أن الواقع يبين عدم احتمال انضمام اقتصادات أخرى إلى هذه الحالات في المستقبل القريب.<sup>7</sup>

حيث تتباين اقتصادات النمو المستديم من حيث خصائصها المميزة، ومن بين هذه الخصائص يمكن ذكر ما يلي:<sup>8</sup>

<sup>1</sup> عماد الدين أحمد المصباح، محددات النمو الاقتصادي في سوريا، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2008، ص 11.

<sup>2</sup> Jean Arrons, **les théories de la croissance**, paris édition du seuil, 1999, p 9.

<sup>3</sup> أسامة محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1999، ص 285.

<sup>4</sup> المدة هناك من بنادي بتقليصها وهذا لأن ربع قرن تعتبر مدة طويلة جدا بالنظر إلى الاقتصادات العالمية التي أصبحت أكثر انفتاحا.

<sup>5</sup> Commission on Growth and Développement, **the Growth Report, Stratégies for Sustained Growth and Inclusive développements**, The Word Bank, Washington, U S A, 2008, P 1

<sup>6</sup> حققت عدة دول النمو المستديم من بينها دول من منظمة التعاون الاسلامي، بوتسوانا، البرازيل، الصين، هونج كونج، إندونيسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، مالطا، عمان، سنغافورة، تايوان وتايلاند.

<sup>7</sup> حسب توقعات صندوق النقد الدولي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للهند والفيتنام في 2016 يمكن اعتبارهما من اقتصادات النمو المستديم.

<sup>8</sup> طيبة عبد العزيز، أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم: دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2010، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3، الجزائر، 2010/2009، ص 89-91.

- يتميز النمو المستدام بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي واستمرارها لمدة زمنية أطول تفوق أو تقترب من العقدين من الزمن.
- إن تحقيق معدل نمو قدره 7% سنويا ومتواصل على مدى ربع قرن أصبح أمرا ممكنا في النصف الثاني من القرن العشرين لأن الاقتصاديات العالمية أصبحت أكثر انفتاحا على العالم.
- تدل هذه الحالات على إمكانية تحقيق النمو المستدام واحتمال تكرارها في العديد من الاقتصاديات في المستقبل.
- لا يتحقق النمو المستدام تلقائيا لأنه يتطلب التزام طويل الأجل من جانب صانعي السياسات الاقتصادية ومن القيادات السياسية بحيث يتم متابعة هذا الالتزام بشكل دائم وبأسلوب تفكير عملي يتسم بالمرونة.
- يعتبر هدف النمو المستدام من أولويات الأهداف عند وضع السياسات الاقتصادية باعتباره معينا على تحقيق أهداف التنمية.
- يمكن للاقتصادات التي تحقق نمو مستدام أن تخفض من حدة الفقر حتى مع زيادة التفاوت بين الدخول وانعدام المساواة، فالنمو المستدام ينقل الفقراء خارج دائرة الفقر.

### المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي

على الرغم من وجود طرق عديدة لقياس النمو الاقتصادي، فإن الناتج المحلي الإجمالي المؤشر الأكثر انتشارا في قياس النمو، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه القيمة الإسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة، عادةً سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الاقليم، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة.<sup>1</sup>

ويعتمد هذا القياس على عناصر التميز الآتية لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي:<sup>2</sup>

- احتساب كافة السلع الملموسة (كالأغذية والملابس والأثاث والورق والأدوية...) والخدمات غير الملموسة أو غير المادية (كالتعليم والصحة والأمن والنقل والاتصال...).
- حصر السلع والخدمات بالمنتجات النهائية فتهمل المواد الوسيطة المستخدمة في عمليات الإنتاج سواء كانت مواد خام أو شبه خام أو شبه مصنوعة أو تامة الصنع.
- اعتماد القيمة السوقية للناتج المحلي الإجمالي حسب الهدف من اعداد الحقائق. حيث يمكن أن يحتسب هذا الناتج بالأسعار الثابتة (أو من خلال مخفضات القيم). ولاشك بأن القيم الحقيقية أدق في حالات التشخيص والمقارنة والتنبؤ من القيم السوقية.
- يرتبط الناتج المحلي بنشاطات مقيمي وحكومات البلد أو الاقليم المعين. فمثلا عندما يعمل شخص غير جزائري في الجزائر بشكل مؤقت فإنه سوف ينتج جزءا من الناتج الجزائري.
- إن الفترة الزمنية التي تعتمد في احتساب الناتج المحلي الإجمالي هي عادة سنة واحدة. وقد تكون ثلاثة أشهر لقياس تدفق الناتج أو الانفاق القومي خلال تلك الفترة. ويفيد هذا التحديد الزمني في حصر السلع والخدمات المنتجة

<sup>1</sup> هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 02، عمان، الأردن، 2003، ص 73.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص 73-74.

الخاضعة لاحتساب الناتج المحلي الاجمالي، حيث تحمل السلع المستعملة والتي أنتجت في فترة سابقة لفترة الاحتساب الحالي.

- إن الاحتساب يشمل السلع والخدمات المنتجة والمباعة حسب القوانين والأنظمة والتعليمات الرسمية أو المشروعة اجتماعيا. وبالتالي تحمل النشاطات غير المشروعة أو التي تدخل ضمن ما يعرف بالاقتصاد الخفي أو اقتصاد الظل وكذلك أنشطة القطاع غير المنظم.

- يهتم الناتج المحلي بالسلع والخدمات الخاصة للتبادل، فتهمل عند احتسابه، المنتجات المخزونة والمهملة في عمليات التسويق.

### المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي

يعد موضوع محددات النمو الاقتصادي من المواضيع الأساسية في دراسة النمو الاقتصادي، لما له من أهمية في تفسير كيفية حدوث النمو الاقتصادي وتحديد العوامل المؤثرة فيه، وينعكس ذلك على السياسة الاقتصادية التي تحدد الاجراءات الكفيلة بتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيزه. ويورد الاقتصاديون عدة عوامل ويجعلونها أساسا للنمو الاقتصادي، لكنهم يختلفون في آرائهم للأهمية النسبية لهذه العوامل وعددها ويمكن ذكر العوامل التالية:<sup>1</sup>

#### أولاً: اليد العاملة

يمثل عنصر العمل أهم عامل من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي، وخاصة قديما (في فترة المدرسة الكلاسيكية)، حيث اعتبروه محمدا أساسيا لحجم الانتاج المحقق، إلا أنه بتطور التكنولوجيا والتقدم التقني أصبح عامل اليد العاملة مرتبط بزيادة المهارات والتعليم والتدريب، التي تعتبر أعمال استثمارية في البشر ليعطي لنا رأس المال البشري، ولا شك أن هذين العاملين ( التعليم والتدريب ) يساعدان كثيرا في رفع إنتاجية القوة العاملة.

#### ثانياً: رأس المال

وهو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع أخرى، ويمثل رأس المال الاستثمارات أو كل مؤشر آخر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية، ويتكون رأس المال من مخزون المجتمع من الآلات والمعدات والطرق والمطارات والموانئ وغيرها من البنى المادية الأساسية، التي توفر البيئة اللازمة لقيام المشروعات الاقتصادية وزيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع. فالتراكم الرأسمالي؛ أي زيادة المخزون المادي لدى أي مجتمع تكون بدايته اقتطاع هذا المجتمع لجزء من دخله في مرحلة ما وادخاره؛ أي عدم استهلاكه، ومن ثم تحويل هذه المدخرات إلى وجوه استثمارية منها صناعة الأدوات والمعدات التي تساعد على زيادة إنتاجه.

#### ثالثاً: التقدم التقني

ويقصد به التغير في الحالة العلمية نتيجة للاختراعات والاكتشافات العلمية، والتي يمكن تطبيقها من الناحية الاقتصادية؛ أي يمكن استخدامها في الانتاج الواسع وبتكلفة معقولة تتناسب مع مستوى الأسعار السائدة أو القدرة

<sup>1</sup> محمد عزيز، محمد عبد الحليل أبو سنيّة، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعة قار بونس، ط01، ليبيا، 2002، ص 743.

الشرائية في المجتمع.<sup>1</sup> فإدخال الطرق الفنية الجديدة في عملية الإنتاج سيساعد على النمو الاقتصادي أفضل من الزيادة في رؤوس الأموال، ويراد بالتكنولوجيا الجديدة أشياء عديدة تتمثل في الاختراعات الجديدة، الطرق الفنية الجديدة، التحسن في التنظيم والإدارة، إدخال التحسينات في أنظمة التدريب والتأهيل.

إن العوامل السابقة لا تعتبر لوحدها المؤثرة في النمو الاقتصادي، وإنما نعتبرها العوامل المباشرة في تحديد عملية النمو، إلا أنها ليست مسبباتها النهائية وذلك لأن هذه العوامل تتعلق بعوامل أخرى كالواقع الاجتماعي والسياسي اللذان يلعبان دوراً مهماً في تحديد سرعة النمو الاقتصادي. فيوجد مثلاً ترابط بين النظام القانوني لمجتمع ما والمستوى التقني لهذا المجتمع.<sup>2</sup> ومن هنا يتبين لنا أن معرفة أثر أن معرفة أثر تطور تراكم رأس المال أو التقدم التقني أو حجم اليد العاملة على الإنتاج لوحدها لا تكشف لنا لوحدها كافة محددات النمو الاقتصادي، وإنما هناك أمور أخرى كثيرة غير مباشرة يمكن أن تؤثر في عملية النمو الاقتصادي، وهذا ما سنكتشفه لاحقاً عند دراسة مختلف نظريات النمو الاقتصادي.

### المطلب الرابع: ماهية التنمية الاقتصادية

على الرغم من أنه يفهم بأن النمو والتنمية يعبران عن نفس المفهوم إلا أنهما لا يتشابهان خاصة بعد تطوير مفهوم التنمية الاقتصادية.

#### أولاً: مفهوم التنمية

عملية التنمية هي الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم بإحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي، والتي تهدف إلى تحقيق مستويات أعلى من المعيشة تنعكس على مختلف الجوانب الحياتية للفرد، وإذا كان النمو ظاهرة كمية كما أوضح "كوزنتس" فإن التنمية ظاهرة نوعية تقيس درجة رفاهية المجتمع وتمتعه بالخدمات الأساسية المختلفة مثل (الخدمات الصحية، التعليم، السكن اللائق المتوفر على الكهرباء والغاز والماء، التغذية، الصحة الملائمة،..)، ويتطلب ذلك تطوير نوعية الحياة بالنسبة للمجتمع ككل مقارنة بين فترتين لنسبة تغطية الخدمات للسكن ونوعية تلك الخدمات.<sup>3</sup>

#### ثانياً: تطور مفهوم التنمية

يمكن أن نميز بين أربعة مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية منذ الحرب العالمية الثانية إلى وقتنا الحاضر، وهي:<sup>4</sup>

**1- التنمية بوصفها مرادفاً للنمو الاقتصادي:** امتدت هذه المرحلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف الستينات من القرن الماضي، وتميزت بالاعتماد على استراتيجية التصنيع لتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، وقد

<sup>1</sup> نزار سعد الدين العيسى وإبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2006، ص 44.

<sup>2</sup> محمد عزيز ومحمد عبد الجليل أبو سنيبة، مرجع سبق ذكره، ص 750.

<sup>3</sup> إيمان عطية ناصف ومحمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية-دراسات نظرية وتطبيقية-، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2000، ص55.

<sup>4</sup> عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص ص 19-21.

شهدت الكثير من الدول النامية معدلات نمو عالية نسبياً لمتوسط دخل الفرد أثناء تلك الفترة، لكن مستويات معيشة السكان ظلت دون تغيير مما استدعى إعادة النظر في المفهوم الضيق للتنمية كمرادف للنمو الاقتصادي والتركيز على تقليل مستويات الفقر والعدالة في توزيع الدخل.

**2- التنمية وفكرة النمو والتوزيع:** امتدت هذه المرحلة من منتصف الستينات إلى منتصف السبعينات، وقد اشتملت على أبعاد اجتماعية بعد أن اقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط، فقد بدأت التنمية تركز على معالجة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في توزيع الدخل، وهذا ما أشار إليه "سيرس" في نموذج الذي يعرف التنمية بأنها "التقليل أو إزالة الفقر"، وفي حالة عدم تحقيق المساواة وارتفاع البطالة فإنه يعتقد ضرورة رفع شعار إعادة التوزيع من النمو.<sup>1</sup>

**3- التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة (الشاملة):** امتدت هذه المرحلة تقريباً من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات من القرن العشرين، إذ بدأت التنمية تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف الأفراد وليس زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، ولكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى، مما جعلها غير قادرة على تحقيق أهدافها، والدليل أن الكثير من الدول النامية حققت معدلات نمو سالبة، وكانت تواجه أزمة المديونية في الثمانينات مما أجبرها على تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية.

**4- التنمية البشرية والتنمية المستدامة:** ظهر مفهوم التنمية البشرية لأول مرة في تقرير التنمية البشرية الذي نشرته الأمم المتحدة عام 1990، وعرفت التنمية البشرية في هذا التقرير على أنها عملية التنمية التي تعمل على زيادة الخيارات في تحقيق مستوى حياة كريمة وصحية للسكان من خلال تحقيق أكبر متوسط للعمر المتوقع، والحصول على فرص التعليم أما التنمية المستدامة فظهرت وتبلور مفهومها بشكل علمي لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي صدر عام 1987، بسبب ظهور عدة مشاكل بيئية تهدد كل سكان العالم، الأمر الذي استدعى إيجاد فلسفة تنمية جديدة على المستوى الدولي عرفت بالتنمية المستدامة.<sup>2</sup>

### ثالثاً: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

هناك الكثير من الخلط وعدم التفرقة بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في حين أن لكل منهما مفهومه الخاص والتي يمكن إيجازها فيما يلي:<sup>3</sup>

- التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغيير الكمي وإنما تمتد لتشمل التغيير النوعي والهيكلية، بينما النمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط.

- النمو الاقتصادي يعني مزيداً من الناتج، بينما تتضمن التنمية الاقتصادية زيادة الناتج وكذلك تنوعه فضلاً عن التغييرات الهيكلية الفنية التي يتم بها الإنتاج، وإذا كان النمو يحدث عن طريق زيادة المدخلات التي تؤدي إلى زيادة

<sup>1</sup> ميشيل توداردو، ترجمة محمود حسني، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 52.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 53.

<sup>3</sup> مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، ط 01، عمان، الأردن، 2007، ص 123.

الناتج أو إدخال تحسينات على مستوى الكفاءة الإنتاجية، فإن التنمية الاقتصادية أبعد من ذلك حيث تتضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج. فالتنمية الاقتصادية إذا أوسع مضمون من النمو الاقتصادي حيث يمكن وصف التنمية على أنها مصحوب بتغيرات هيكلية وهذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الاقتصاد الوطني وتسعى لتنوع مصادر الدخل فيه. ويرى "بونيه" أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصاد تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا؛ أي اجراء تغيرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة.<sup>1</sup>

- تعمل التنمية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وهذا كثيرا مالا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي وعل الرغم من أن العديد من الدول قد تنتج في تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي وما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي إلا أن معظم تلك الزيادة كثيرا ما تتأثر بها الطبقة الغنية.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الطاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 39.

<sup>2</sup> محمد عبد العزيز عجمي وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 42-43.

## المبحث الثاني:

### النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي التقليدي والكينزي

لقد اختلفت وتعددت الدراسات التي تناولت موضوع النمو الاقتصادي من حيث رؤيتها لهذه الظاهرة الاقتصادية وذلك في إطار الأفكار والمدارس والنظريات الاقتصادية، التي تباينت تحليلات روادها ومفكريها بخصوص هذه الظاهرة الاقتصادية.

#### المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

لقد أبدى الكلاسيك اهتماما لنمو الفئاض الاقتصادي، فقاموا بالربط ما بين عمل الجهاز الاقتصادي في أي فترة زمنية وعملية النمو الاقتصادي على الأمد البعيد، وبذلك انصب بحثهم على جميع العوامل التي تصورها تأثيرها الكبير على تحديد النمو في المدى البعيد. وجراء ذلك أمكن حصر عناصر النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي فيما يلي

أولاً: مفهوم آدم سميث

لا يعتبر " آدم سميث " القطاع الزراعي كقطاع وحيد منتج كما تبناه الطبيعيون، غير أنه يعترف أن القطاع الزراعي هو قطاع أساسي في عملية النمو الاقتصادي.<sup>1</sup>

يقول "آدم سميث" أن تحقيق الزيادة في الثروة سوف يأتي عن طريق إتباع مبدأ تقسيم العمل والتخصص، لأنه من شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمال، كذلك التخصص يؤدي إلى زيادة المهارة العمالية وإلى زيادة المقدرة على الابتكار.<sup>2</sup> إذ إن تقسيم العمل لا يكون فعالاً إلا إذا قام الأفراد بالادخار، ذلك أن الزيادة في الادخار ضرورية، حيث ترفع من مستوى رأس المال وبالتالي زيادة القدرة الانتاجية في المجتمع، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والمبادلات وزيادة دخول الأفراد.

بالإضافة إلى ما سبق، يرى " آدم سميث " أنه هناك عاملاً آخر يؤثر على النمو، وهو عامل تراكم رأس المال ومصدره ادخار الطبقة الرأسمالية، مع توفير بيئة ملائمة تسمح بدفع عملية النمو والمتمثلة في حرية التجارة الداخلية والخارجية واهتمام الدولة بالتعليم والأشغال العامة، وتطبيق الضرائب من أجل تحقيق إيرادات للدولة، حيث تتوفر هذه البيئة تستمر عملية النمو الاقتصادي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> صدر الدين صوابلي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص 31.

<sup>2</sup> محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها-نظرياتها- سياستها، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 65.

<sup>3</sup> فايز ابراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1985، ص ص 17-18.

## ثانيا: مفهوم دافيد ريكاردو

يقدم "دافيد ريكاردو"<sup>1</sup> الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري، حيث يقوم بتوضيح ظهور وانتشار الركود، بالاستناد إلى أفكار "آدم سميث" فإنه يعتبر أن حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي، أين المردودية في هذه الأخيرة متناقصة، حيث حسب "ريكاردو" فإن نوعية الأراضي غير متساوية، وبمقابل الزيادة المرتفعة للمواد الغذائية، الناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي، ينتج ارتفاع الربح في الأراضي ذات الجودة المرتفعة، مما يترتب عنه استغلال أراضي ذات نوعية أقل، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال، والذي ينتج عنه تناقص معدلات الأرباح وكذلك تناقص مستويات الأجور حتى تصل إلى حد طبيعي، وباعتبار الأرباح هي المحرك ومصدر تراكم رأس المال، يستمر الرأسماليون في عملية التراكم والتي تبدأ بالتناقص حتى تقترب معدلات الربح إلى الصفر، وبالتالي تسود حالة الركود.<sup>2</sup>

يعطي كذلك "دافيد ريكاردو" أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية، الثقافية، الأجهزة التنظيمية في المجتمع والاستقرار السياسي. كذلك يركز على حرية التجارة كعامل ممول لنمو الاقتصادي، من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل.<sup>3</sup>

## ثالثا: الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية

من الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية، عدم قدرتها على توقع انتشار الثورة التكنولوجية، حيث رغم اعتراف الكلاسيك بالتقدم التقني وأثره على الإنتاجية، فإن هذا التقدم حسب رأيهم لا يمكن أن يلغي أثر تناقص الغلة. حيث أن هذا التقدم الفني يمكن تطبيقه إلا في القطاع الصناعي، ولا يمكن الاستفادة منه في القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة. بالإضافة إلى ذلك توجه الانتقادات التالية للنظرية الكلاسيكية:<sup>4</sup>

- تجاهل الطبقة الوسطى التي تقدم إسهامات في عملية النمو الاقتصادي.
- إهمال القطاع العام.
- إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا، ويرجع ذلك على الافتراض الكلاسيكي بأن المعارف الفنية من المعطيات وأنها لا تتغير مع الزمن.
- القوانين غير حقيقية: تقوم النظرية التشاركية للاقتصاديين الكلاسيك أمثال "ريكاردو" و"مالتوس" على أن النتيجة الحتمية للتطور رأس المال هي الكساد.

<sup>1</sup> دافيد ريكاردو (D. Ricardo): اقتصادي إنجليزي، هولندي الأصل، ولد سنة 1772، كتب عن الحرية الاقتصادية في مؤلفه - مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب - تكلم فيه عن القيمة والأجور والنمو والتوزيع وغيرها، توفي سنة 1823.

<sup>2</sup> محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مؤسسة الشهاب الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996، ص 57-58.

<sup>3</sup> فايز إبراهيم الحبيب، مرجع سبق ذكره، ص 27-29.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 34-35.

- عدم واقية مفهوم عملية النمو حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغير يدور حول نقطة التوازن الساكنة؛ أي ان الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت ومستمر كما في حالة نمو الأشجار.

### المطلب الثاني: نظرية شومبيتر

ما يميز نظرية "شومبيتر" عن غيرها هو اهتمامه الخاص بالمنظم والدور الذي يقوم به من خلال الابتكارات، إذ تنطلق هذه النظرية من فرض وجود اقتصاد تميزه المنافسة التامة في حالة توازن راكد. حيث في هذه الحالة يتم إنتاج نفس المنتجات كل سنة وبنفس الطريقة، ويفترض أيضا أنه ثمة فرص جديدة دوما تظهر للمنظمين لإدخال تعديلات في الطرق التي يتم بها مزج عوامل الإنتاج،<sup>1</sup> ويمكن تلخيص مضمون النظرية فيما يلي:<sup>2</sup>

#### أولا: دور الابتكارات التكنولوجية

يلعب الابتكار دورا أساسيا في تحليل "شومبيتر" للنمو الاقتصادي، حيث تتمثل هذه الابتكارات في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة أو كليهما، مما يسمح لهذه الأخيرة القدرة على التغيير في دالة الانتاج والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي، ويميز "شومبيتر" خمسة أصناف من الابتكارات تتمثل فيما يلي:

- إنتاج سلعة جديدة.
- إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج.
- التوسع عن طريق إدراج أسواق جديدة.
- الحصول على مواد أولية جديدة.
- إقامة تنظيم جديد في الصناعة.

#### ثانيا: العملية الدائرية

إن تمويل الاستثمارات من الائتمان المصرفي، يؤدي إلى زيادة الدخول كما يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية. ومع ظهور المنتجات الجديدة ينقص الطلب على المعروضات من السلع القديمة، مما يؤدي إلى تقلص تلك المشروعات وخروجها تدريجيا. وعندما يشرع المبتكرون في تسديد القروض من الأرباح فإن العرض النقدي سوف ينكمش وتميل الأرباح نحوى الانخفاض. ويرى "شومبيتر" بوجود موجات طويلة من المد والجزر فكل موجة من الرواج تأتي مصحوبة بالاكشافات، وعندما تنتهي موجة الرواج يعود الاقتصاد إلى حالة السكون، وعندئذ يبدأ بعض المنظمين في تقديم ابتكارات جديدة ويعود الازدهار مرة أخرى.

#### ثالثا: تقييم نظرية "شومبيتر"

من الانتقادات الموجهة إلى "شومبيتر" زوال النظام الرأسمالي، وهذا نظرا إلى زوال مهمة المنظمين، حيث بفضل هذا الأخير يتم الوقوف أمام العقبات التي تعيق التطور الاقتصادي، ولكن كون أن عمل المنظم يصبح روتينيا فإنه

<sup>1</sup> عبد الرحمن يسري أحمد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1998، ص 335.

<sup>2</sup> فايز ابراهيم الحبيب، مرجع سبق ذكره، ص 46.

يؤدي إلى زوال الرأسمالية ويحل محلها النظام الاشتراكي، وهذا ما يشبه توقع "كارل ماركس" ولكن الأسباب التي تؤدي إلى زوال الرأسمالية تختلف، حيث عند هذا الأخير الظلم الاجتماعي المصاحب للنظام الرأسمالي هو الذي سيؤدي إلى الزوال.

رغم الخطأ في التوقع الذي وقع فيه "شومبتير"، فإن التطورات التي قدمها هذا الأخير فيما يخص النمو تبقى صالحة في وقتنا الحاضر، حيث حسب هذا الأخير فإن النمو يأتي عن طريق الدافع الذي يقدمه الابتكار، وليس عدد السكان أو رأس المال، وهذا الدافع يأتي كذلك عن طريق تطورات دورية، وبفضل هذا التحليل فتح المجال لنظريات النمو في القرن العشرين.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في ظل التحليل الكينزي وتحليل "هارود-دومار"

تعتبر النظرية الكينزية أول نظرية شاملة ومتكاملة للاقتصاد الكلي تبحث في كيفية تحديد مستوى الدخل والانتاج والاستخدام في اقتصاد نقدي. لذا يلزم علينا الإلمام بأوجه التشابه والاختلاف بين النظرية الكلاسيكية والكينزية، من خلال تسليط الضوء أكثر على دور النقود في النشاط الاقتصادي، وكيف يؤثر تغير مستوى هذه الأخيرة على مستوى الإنتاج والدخل والاستخدام و الأسعار.<sup>2</sup>

#### أولاً: النمو الاقتصادي في ظل التحليل الكينزي

فيما يلي تظهر أهم المنطلقات والفرضيات التي استندت إليها النظرية الكينزية في رسم معالم الطرح الفكري الجديد:

- تميز تحليل كينز بأنه تحليل نقدي بحث يصعب الفصل في تحليله بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي كما كان الحال في النظرية الكمية التقليدية.<sup>3</sup>
- رفض النموذج الكينزي قانون المنافذ القائل بأن العرض يخلق معه الطلب عليه، وما ينجم عنه من رفض سيادة التوازن الدائم والمستمر عند مستوى العمالة الكاملة.
- وفقاً للتحليل الكينزي لا يتحدد الادخار والاستهلاك وفقاً لمعدل الفائدة، وإنما نجد أنهما متغيرين لمستوى الدخل، وأما سعر الفائدة فلا يتحدد بتقاطع الادخار مع الاستثمار كما أكد عليه الكلاسيك، ولكنه عن طريق توزيع تلك المدخرات بين حيازة الأرصدة النقدية من جانب وحيازة الأرصدة القابلة للإقراض من جانب آخر.<sup>4</sup>
- إن الطلب على النقود لا يقتصر على أغراض التبادل وتغطية المصروفات المتوقعة وغير المتوقعة، وإنما يتضمن أغراضاً أخرى بحكم وظيفتها كمستودع للقيمة والتي تتمثل في الطلب على النقود لأغراض المضاربة في الأسواق المالية.
- يؤكد "كينز" في تحليله على أن معدل الفائدة هو متغير نقدي حيث يمثل سعر الفائدة تكلفة اقتراض الأموال لأغراض الاستثمار.

<sup>1</sup> Jean Arrons, *les théories de la croissance*, paris édition du seuil, 1999, p 32.

<sup>2</sup> عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، *النقود والمصارف والأسواق المالية*، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص 284.

<sup>3</sup> سهير محمود معنوق، *النظريات والسياسات النقدية*، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1989، ص 63.

<sup>4</sup> أحمد أبي الفتوح علي الناقبة، *نظرية النقود والأسواق المالية-مدخل حديث-*، مكتبة الإشعاع الفنية، القاهرة، مصر، 2001، ص 360.

لقد اهتم "كينز" في نظريته بالطلب الفعال كونه العنصر الذي يحدد الدخل الوطني ومستوى التشغيل، هذا الطلب الذي يتكون من الطلب على الاستهلاك وعلى الاستثمار. وقد أوضح "كينز" ان معدل الفائدة يعتبر ظاهرة نقدية يتحدد من خلال التقاطع أو التعادل بين عرض النقود والطلب عليها بما يعرف بال**التفضيل النقدي**<sup>1</sup>، حيث أن عرض النقود هو متغير خارجي يتحدد من جانب السلطات النقدية، أما الطلب على النقود فقد عرف منحرجا كبيرا من خلال اهتمام "كينز" بدور النقود كونها تطلب لذاتها وأنها مخزن للقيمة من شأنها التأثير في النشاط الاقتصادي والحفاظ على استقراره عند المستويات الطبيعية أو المعقولة نوعا ما. بحيث أن النقود تعد عنصرا غير محايد في التحليل الكينزي، أي أن تغير فيها سواء كان بالزيادة أو النقصان من شأنه التأثير في مستويات الناتج الوطني والتوظيف.<sup>2</sup> ومنه نستنتج أن النقود في التحليل الكينزي تعتبر عنصر غير محايد، بحيث تغيرها يؤثر على مستويات الانتاج والدخل والعمالة، وبالتالي فهو لا يفصل التحليل النقدي عن التحليل الاقتصادي العيني.

### ثانيا: "نموذج هارود- دومار"

يعتبر نموذج "هارود- دومار" نموذجا مرجعيا بالنسبة للنظرية الحديثة للنمو، ويسمى في بعض الأحيان بالنموذج الكينزي للنمو؛ إذ يبين نموذج "هارود- دومار" كيفية زيادة معدل النمو، حسب هذا الأخير فإن الحصول على هذه الزيادة في معدل النمو يتم إما عن طريق تخفيض معامل (رأس المال/الدخل)، وإما بزيادة الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل)، وبالتالي فإن هذا النموذج يؤخذ بعين الاعتبار كل من العرض والطلب.<sup>3</sup>

اهتم كل من "روي هارود"<sup>4</sup> و"افسي دومار"<sup>5</sup> بدراسة معدلات النمو الاقتصادي ومحاولة التعرف على دور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل القومي. وتنطلق الفكرة الأساسية في النموذج من التأثير المزدوج للإنفاق الاستثماري المتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع؛ والتي تعني جانب العرض، والدخل، وتعني جانب الطلب، مع استيعاب العمالة المتوفرة في المجتمع، وقد وضع كل منهما نموذجه على مجموعة من الافتراضات.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> **التفضيل النقدي**: يقصد "كينز" بتفضيل السيولة الدوافع التي تحمل الفرد الاحتفاظ بالثروة على شكل سائل، ويعبر عنها بالدوافع النفسية للسيولة، وهي أن رغبة الأعوان الاقتصاديين في حيازة أرصدة نقدية يرجع إلى كون النقود بمثابة الأصل الأكثر سيولة، نظرا لأنها تمثل الأصل الوحيد الذي يمكن تحويله إلى أصل آخر دون مرور بفترة زمنية وبدون خسارة، أو الأصل الوحيد الذي يحتاج إلى إسالة.

<sup>2</sup> عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، مرجع سبق ذكره، ص 286.

<sup>3</sup> صدر الدين صوالي، مرجع سبق ذكره، ص 36

<sup>4</sup> **روي فورباس هارود (R.F.HARROUD)**: اقتصادي إنجليزي ولد سنة 1990 درس في أكسفورد وكمبريدج، وكان زميلا لكينز، وضع نموذجا شهيرا للنمو الاقتصادي، واهتم بالنقود والتضخم، واهتم في نهاية حياته بنظرية المعرفة والذاكرة، توفي سنة 1978.

<sup>5</sup> **إفسي دافيد دومار (E.D.DOMAR)**: اقتصادي أمريكي بولندي الأصل ولد عام 1914، ودرس في هارفرد وميتشغان، اشتهر بنموذج اقتصادي للنمو، أصبح فيما بعد يعرف به مع "هارود"، درس بجامعة شيكاغو، ساهم في تنمية التاريخ الاقتصادي-الاقتصاد المقارن واقتصاد التنمية-، توفي سنة 1997.

<sup>6</sup> صدر الدين صوالي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

1 - نموذج هارود: قدم "هارود" نموذجه من خلال الاعتماد على مجموعة من الفرضيات بهدف إثبات النمو المتوازن كما يلي:<sup>1</sup>

- الادخار الصافي يمثل نسبة صافية من الدخل، وأن هذا الادخار يطلق عليه الادخار الفعلي ويعادل الاستثمار الفعلي عند التوازن، وعلى ذلك إذا زاد الادخار الفعلي يزداد الاستثمار الفعلي في صورة تراكم في مخزون رأس المال.
- نسبة الدخل المستثمر تتأثر بمعدل الزيادة في الناتج خلال الفترة الماضية؛ وهذا يعني أن الاستثمار يتوقف على معدل الزيادة في الدخل أو السرعة التي ينمو بها الناتج.
- زيادة على ذلك تكون المدخرات دالة في الدخل، ويكون الطلب على المدخرات دالة لمعدل الزيادة في الدخل، وأن الطلب يساوي العرض.

كما طرح "هارود" في نموذجه ثلاثة أشكال لمعدل النمو كالتالي:<sup>2</sup>

أ- **معدل النمو الفعلي**: وهو نسبة الادخار إلى معامل رأس المال، أي  $G = \frac{S}{C}$  حيث:  $S$  يمثل حجم الادخار،  $C$  يمثل معامل رأس المال ويعادل:  $\frac{1}{\Delta Y}$  حيث:  $I$  تمثل حجم الاستثمارات المنفذة و  $\Delta Y$ : تمثل التغير في الدخل أو الناتج الصافي.

ب- **معدل النمو المضمون**: وهو المعدل الذي يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحوي التوازن، وتقوم المؤسسات في هذا المسار بتخصيص مبلغ معين من الاستثمارات بصفة مستمرة والذي يتناسب مع نسبة الدخل الذي إدخرته، ومن أجل تحديد هذا المعدل؛ نستعين بنظرية المضاعف<sup>3</sup> و مبدأ المعجل<sup>4</sup>،  $S$ : نسبة الادخار في حالة التشغيل الكامل والتي تدخل في المضاعف، و  $C$ : المعامل الحدي لرأس المال الحدي لرأس المال الازم للمقاول والذي يدخل في المعجل. مع الأخذ بعين الاعتبار المساواة أو التوازن بين الاستثمار والادخار نتحصل على:

$$SY_0 = C(Y_1 - Y_0)$$

حيث:  $C(Y_1 - Y_0)$ : يمثل الاستثمار المرغوب والذي يعتبر نسبة ثابتة،  $SY_0$ : تمثل الادخار المحقق.

$$GW = \frac{(Y_1 - Y_0)}{Y} = S/C$$

ومن العلاقة السابقة نتحصل على:

ومن هذه المعادلة فإنه يمكن تفسير معدل النمو المضمون، بمعدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف أو المرغوب فيه؛ حيث المعامل  $S$ : يمثل السلوك الاستهلاكي، و  $C$ : يمثل سلوك المقاولين في البحث عن أعظم ربح.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفني، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 132.

<sup>2</sup> اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات - نماذج - استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 96.

<sup>3</sup> نظرية المضاعف: تلخص نظرية المضاعف في أن الزيادة في الانفاق ستؤدي إلى زيادة أكبر في مستوى توازن الناتج المحلي الإجمالي.

<sup>4</sup> مبدأ المعجل: تلك العملية التي بموجبها تؤدي التغيرات في الطلب على السلع الاستهلاكية إلى تغيرات بنسبة أكبر في الطلب على المعدات الرأسمالية المستخدمة في إنتاجها.

<sup>5</sup> صدر الدين صوابلي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

ت- معدل النمو الطبيعي: وهو أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، وحجم السكان، والتراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ. مع افتراض وجود عمالة كاملة تصبح المعادلة كالتالي:<sup>1</sup>

$$Gn \cdot Cr = s \text{ أو } \neq$$

2- نموذج "افيسي دومار": يتميز هذا النموذج بكونه نموذجاً مزدوجاً يخصص الاستثمار في النظام الاقتصادي، إذ أنه يهتم بجانب العرض والطلب، فمن جانب العرض نجد أن الاستثمار يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بشكل مباشر وكذا بفعل آلية المضاعف، إذن فمشكلة النموذج تكمن في تحديد معدل النمو التوازني والذي تتوافق من خلاله الزيادة في الطلب الكلي مع الزيادة في الطاقة الانتاجية.<sup>2</sup>

اعتمد "دومار" في نموذجه على مجموعة من الفرضيات يمكن إدراجها في الآتي:<sup>3</sup>

- جميع مفاهيم الدخل و الاستثمار و الادخار المستخدمة في النموذج لا تمثل إلا قيما صافية، أي بعد خصم الاستقطاعات الخاصة بكل منهم.
- جميع القرارات الاقتصادية تتم آنيا وبدون فواصل زمنية مما يعطي إحاءاً باستمراريتها.
- ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترة التحليل.

طرح "دومار" في نموذجه فكرة التوازن بين الزيادة في جانب العرض من جهة ومن جانب الطلب من جهة أخرى، واستخلص أن التوازن يحصل وفقاً للمعادلة التالية:  $\Delta Y = I\sigma$ ؛ والتي تعني أنه للمحافظة على استمرارية التوظيف الكامل لا بد من أن ينمو الاستثمار والدخل بمعدل سنوي ثابت يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الانتاجية المتوسطة علماً أن:  $\Delta Y$  تمثل التغير في الدخل،  $I$  تمثل حجم الاستثمارات،  $\sigma$ : تمثل الإجمالي الصافي لزيادة الطاقة الكامنة في المخرجات.

3- تقييم نموذجي "هارود" و "دومار": قام كل من "هارود و دومار" ببناء نموذجيهما على عدة افتراضات بعيدة عن الواقع الأمر الذي جعل النموذج أكثر محدودية، مثلاً الفرضية المتمثلة في افتراض ثبات ميل الادخار، والذي قد يكون صحيحاً على المدى القصير ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل. الأمر نفسه ينطبق على فرضية ثبات العلاقة بين رأس المال والناتج، مع العلم أنه قد يكون على المدى القصير، إلا أنه غير واقعي على المدى المتوسط والطويل. أما بالنسبة لفرضية ثبات أسعار الفائدة وثبات مستوى الأسعار فهو أيضاً افتراض بعيد عن الحقيقة الاقتصادية المعاشة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الضاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 134.

<sup>2</sup> صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، دار غريب للطباعة، القاهرة، مصر، 1976، ص 490-491.

<sup>3</sup> اسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 97-98.

<sup>4</sup> محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الضاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 132-142.

## المطلب الرابع: نموذج "سولو" أو "صولو"

من خلال نموذج سولو، تم دراسة حركية النمو المتوازن عند الاستخدام التام لرأس المال، العمل. حيث تمثلت فرضيات نموذج سولو فيما يلي:<sup>1</sup>

### أولاً: فرضيات النموذج

فرض "سولو" الفرضيات التالية:

- الإنتاج دالة لعنصري العمل ورأس المال  $Y = f(k, L)$

- الإنتاجية الحدية  $> 0$  موجبة،  $f'$  هي مشتقة دالة الإنتاج.

- تناقص الغلة أي أن المشتقة الثانية أقل من الصفر  $f'' < 0$

- أن العمل ينمو بنسب ثابتة  $n$

يفترض "سولو" أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، حيث إذا رمزنا ب  $S$  لنسبة الادخار، فإن الزيادة في رأس المال تكتب ب  $dk(t)/dt = syt$ ، وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته  $n$ ، بالإضافة إلى أن سوق العمل في توازن على المدى الطويل، ومنه فإن المتغيرة  $L$  تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها  $df(t)/dt = nlt$ ، وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة في مردودية العمل  $At$  بزيادة أسية  $e^{\lambda t}$ ، فإن الزيادة الحدية من رأس المال تكون كالتالي:

$$\frac{dk_t}{dt} = sf(k_t) - (nf + \lambda)k_t$$

### ثانياً: عرض النموذج

- دالة الإنتاج: تتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من الإنتاج ( $Y$ )، رأس المال ( $k$ )، العمل ( $L$ )، ومردودية العمل ( $A$ ) إذ تدخل هذه العوامل في دالة الإنتاج التي تعطى بالعلاقة التالية:

$$Y = F(Kt, Lt, At)$$

حيث  $t$  تمثل الزمن.

من خصائص هذه الدالة هو أن الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، ويتغير الإنتاج في الزمن وفقاً لتغير عوامل الإنتاج المحصل عليها وذلك بواسطة كميات معطاة من رأس المال والعمل والتي تتزايد في الزمن بفضل التقدم التقني، والذي يتم بزيادة حجم المعرفة. أما الجداء  $AL$  يُعبر عن العمل الفعلي ويطلق على  $A$  بالتقدم التقني الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي، إذ يجب أن تكون النسبة  $\frac{K}{L}$  ثابتة، وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل. بناء على المعطيات التجريدية كذلك من عناصر دالة الإنتاج أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل ورأس المال تتوَلان إلى الصفر إذا ما آل عنصر العمل ورأس المال (على التوالي) إلى ما لا نهاية، وتتوَلان إلى ما لا نهاية إذا ما آل عنصر العمل ورأس المال (على التوالي) إلى الصفر أي:

$$\lim_{K \rightarrow \infty} f(k, \cdot) = \lim_{L \rightarrow \infty} f(\cdot, L) = 0$$

$$\lim_{K \rightarrow 0} f(k, \cdot) = \lim_{L \rightarrow 0} f(\cdot, L) = 0$$

<sup>1</sup> أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الراجحة للنشر والتوزيع، ط01، عمان، الاردن، 2013، ص 86.

يفترض نموذج "سولو" أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، بحيث إذا رمزنا بـ  $S$  لنسبة الادخار، فإن الزيادة في رأس المال تكتب كما يلي:  $dk(t)/dt = sy(t)$ ، وإذا افترضنا أن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته  $n$ ، إضافة إلى أن سوق العمل هو في توازن في المدى الطويل. وعليه فإن المتغيرة  $L$  تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها كالتالي:  $dk(t)/dt = nl(t)$ ، وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة  $A(t)$  بزيادة أسية  $e^{\Lambda t}$  فإن الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالتالي:

$$dk(t)/dt = sf[k(t)] - (n + \Lambda)k(t)$$

ومنه فإن نمط النمو النظامي يعرف بالقيمة  $k^*$  حيث  $sf(k^*) = (n + \Lambda)k^*$ ، فنكون بصدد الحالة النظامية عندما تنمو عدة متغيرات بمعدل ثابت أي:  $dk/dt = 0$

### ثالثا: القاعدة الذهبية لتراكم رأس المال

تتمثل القاعدة الذهبية في إيجاد معدل الادخار الذي يعظم الكمية المستهلكة لكل فرد في كل الفترات، حيث بالنسبة لكل دالة إنتاج ذات قيم  $h$  و  $\Lambda$  معطاة، يرجو قيمة واحدة  $0 < s < 1$  توافق الحالة النظامية مرتبطة بكل معدل ادخار  $s$ . وإذا رمزنا لها بـ  $C^*$   $dk^*(s)/ds = 0$  وعليه فإن مستوى الحالة النظامية للاستهلاك الفردي هو:  $C^* = (1 - s) + (S)$

كما سبق يمكن استخراج معدل ادخار القاعدة الذهبية ومعدل الاستهلاك للفرد المرافق لها معطى بـ:

$$Cor = f(Kor) - (h + \Lambda)kor$$

حيث  $kor$  تمثل قيمة  $k^*$  التي ترافق القيمة العظمى لـ  $C^*$ . وإذا قمنا بتوفير نفس القيمة المستهلكة لكل فرد من الأجيال الحالية والمستقبلية، فإن القيمة المستهلكة هي  $Cor$ .<sup>1</sup>

### رابعا: نموذج "سولو" مع وجود تقدم تقني

استنادا إلى النموذج الأول لـ "سولو"<sup>2</sup> فإنه في المدى الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى حالة مستقرة. فإن متوسط دخل الفرد لا ينمو، ولجعله كذلك أدخل التقدم التقني في الشكل العام لدالة الإنتاج. حيث له ثلاث تأثيرات مختلفة على الناتج المحلي الإجمالي وهي:<sup>3</sup>

- حسب "هارود" يكون التقدم التقني حياديا. إذا كان يدعم إنتاجية العمل  $Y = f(k, AL)$

- حسب "سولو" يكون التقدم التقني حياديا. إذا كان يدعم رأس المال  $Y = f(AK, L)$

<sup>1</sup> صدر الدين صوابلي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

<sup>2</sup> روبرت ميرتون سولو (R.M. SOLOW): اقتصادي أمريكي ولد عام 1924 درس بمبارفرد، واشتغل أستاذا بمعهد ماساتشوسنش للتكنولوجيا، عمل مع "ليونثيف" واستعمل الرياضيات لحل أعقد المسائل، مما جعله يخلف نماذج اقتصادية للنمو، تحصل على جائزة نوبل سنة 1987.

<sup>3</sup> كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-، الجزائر، 2013، ص 45.

- أما "هيكس" فاعتبر أنه يمكن لدالة الإنتاج أن تتأثر بالتقدم التقني  $Y = Af(K, L)$  وبالنظر إلى هذه الاحتمالات الثلاث فإن تأثيرات التقدم تكون مختلفة، غير أنها ستؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة الناتج الإجمالي، وكون النظرية الاقتصادية بدءاً من "كينز" جاءت لتبحث عن السبل التي وصل فيها الاقتصاد إلى حالة التشغيل الأمثل، فإنه عادة ما يأخذ بالتقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في المدى الطويل. وعليه فإن دالة الإنتاج تكتب من الشكل التالي:

$$Y = f(AK, L) = K^\alpha (AL)^{1-\alpha}$$

أما دالة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني فهي:  $Y^* = \left(\frac{s}{\delta+n+g}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$

تبين هذه المعادلة نتيجة واضحة بخصوص غنى وفقير البلدان عبر العالم، حيث أن البلدان المتقدمة تتمتع بمعدل استثمار مرتفع لرأس المال، أو معدل نمو سكان ضعيف، أو رقي تقني قوي، أو كل هذه الأسباب مجتمعة، وهو عكس ما تعانيه البلدان النامية، حيث يرجع سبب تخلفها إلى انخفاض معدل الاستثمار أو الزيادة المفرطة في معدل النمو السكاني، أو الانخفاض الكبير في مستوى التقدم التقني، أو كل هذه الأسباب مجتمعة.

## المبحث الثالث:

### النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي (نماذج النمو الداخلي-الذاتي-)

منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي بدأ الاقتصاديون يشككون ويتعدون عن افتراضات النظرية النيوكلاسيكية في محاولة منهم لتحديد المصدر الأساسي والآلية الأساسية لعملية النمو الاقتصادي، وبالتالي نشأ ما يسمى بنظريات النمو الداخلي، وترى هذه النظريات أن هناك عدة مصادر للنمو، وقد كانت هناك عدة محاولات في هذا المجال قام بها مجموعة من الاقتصاديين أهمهم "رومر"<sup>1</sup> و "لوكس"<sup>2</sup>

#### المطلب الأول: نماذج النمو من الداخل ذات الوفورات الخارجية

يعتمد هذا النوع من النماذج على مجموعة من الفروض يمكن جمعها في النقاط التالية:<sup>3</sup>

- إن التقدم التكنولوجي يتحدد بعوامل من داخل النظام الاقتصادي.
- إمكانية مضاعفة الإنتاج خلال مضاعفة جميع المدخلات المستخدمة سواء كانت رأس المال المادي أو العمل أو لرأس المال البشري أو المعرفة؛ ويعني ذلك أن دالة الإنتاج دالة متجانسة من الدرجة الأولى.
- إن المنشآت تعمل في ظل المنافسة الكاملة وأنها متلقية للسعر وعليه فإن كل عامل من عوامل الإنتاج يحصل على أجر معادل لإنتاجه الحدي.

ومن أمثلة نماذج النمو الداخلي ذات الوفورات الخارجية نجد:

#### أولاً: نموذج "رومر" ورأس المال المادي

حاول "مايكل بول رومر" أن يقدم نموذجاً بديلاً للنموذج النيوكلاسيكي للنمو طويل الأجل القائم على افتراض تناقص عائد رأس المال المستخدم لكل فرد في تحقيق الإنتاج المتوسط، وما يتبع هذا الفرض من نتائج من أنه في غياب التغيير التكنولوجي فإن الناتج المتوسط من المفترض أن يقترب من قيمة ثابتة مع انعدام النمو. يؤكد "رومر" على أهمية تراكم رأس المال المادي في عملية النمو الاقتصادي الداخلي، فاعتمد على فرضية إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن أو التمرن على التطبيق (*learning by doing*) بحيث أن المؤسسة التي ترفع في رأس مالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الأثر الإيجابي للخبرة على الإنتاجية، يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار. كما اعتبر "رومر" الاستثمار في رأس المال الفيزيائي كعنصر من عناصر النمو الداخلي، بمعنى النمو المحمي ذاتياً، ويكون مستقلاً عن كل المصادر الخارجية مثل التقدم

<sup>1</sup> مايكل بول رومر: هو اقتصادي أمريكي من مواليد 1955، رجل أعمال وناشط، حصل على بكالوريوس في الفيزياء في 1977، ودكتوراه في الاقتصاد عام 1983، من جامعة شيكاغو. عمل بول رومر في مجال النمو الاقتصادي، نشر مقالات له في 1976، وفي 1990 وصلت إلى حد بناء نموذج رياضي.

<sup>2</sup> روبرت لوكس (1998): ولد سنة 1937 في واشنطن، درس التاريخ الاقتصادي والنظرية الاقتصادية في جامعة كاليفورنيا، وتولى العديد من المناصب، فقد عمل في قسم علوم الاقتصاد بجامعة شيكاغو 1963-1967. وكان زميل جمعية الاقتصاد 1980 و زميل الأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم عام 1981.

<sup>3</sup> وفاء عبد الباسط، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي- نظريات النمو الذاتي-(دراسة تحليلية نقدية)، دار النهضة العربية، القاهرة،

التكنولوجي الذي أدخل في نموذج "سولو" 1957 ولأكثر دقة قام "رومر" بالتسطير على وجود التكنولوجيا الخارجية (التكنولوجيا كمتغير خارجي) التي تدخل في الاستثمار في هذا النوع من الرأسمال.<sup>1</sup> كما قام نموذج "رومر" على مجموعة من الافتراضات أهمها:<sup>2</sup>

- افتراض وجود اقتصاد به عدد متساو من المنشآت المتماثلة ومن المستهلكين المتماثلين وأن دالة الإنتاج

$$Y_i = f(R_i, X, A)$$

لكل منشأة من سلع الاستهلاك تأخذ الشكل  $Y_i = f(R_i, X, A)$  حيث:  $Y_i$  تمثل إنتاج كل منشأة  $i$  من السلع الاستهلاكية،  $R_i$  تمثل رصيد المعرفة أو رأس مال المنشأة من الأبحاث والتجديد،  $X$  تمثل عمود يضم عناصر الإنتاج الأخرى مثل رأس المال المادي والعمل وغيرها،  $A$  تمثل الرصيد الكلي للمعرفة.

- للمستوى الكلي للمعرفة للاقتصاد أثر خارجي موجب على إنتاج كل منشأة، رغم أن اختيار  $A$  خارجي بالنسبة لكل منشأة.

- دالة الإنتاج  $f$  هي دالة متجانسة من الدرجة الأولى في كل من  $R_i$  و  $x$  وهي كذلك متزايدة في الرصيد الكلي للمعرفة.

- كما تتمتع دالة الإنتاج  $f$  بتزايد الإنتاجية الحدية للمعرفة من وجهة نظر اجتماعية، بمعنى أنه بالنسبة لعوامل الإنتاج الثابتة فإن دالة الإنتاج لكل منشأة هي دالة محدبة في  $A$  وليست مقعرة.

- كما يرى "رومر" أنه يمكن افتراض ثبات وتمائل تفضيلات الأفراد وتمائل الفن الإنتاجي، وثبات حجم السكان. مع استبعاد فرضية النموذج النيوكلاسيكي للنمو المتعلقة بتناقص الناتج الحدي لرأس المال.

### ثانياً: نموذج "لوкас" 1988

يعتمد هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات يمكن تلخيصها فيما يلي:<sup>3</sup>

- الاقتصاد مشكل من قطاعين فقط، أحدهما مكرس لإنتاج السلع والخدمات انطلاقاً من رأس المال المادي وجزء من رأس المال البشري، أما القطاع الثاني يهتم بتكوين رأس المال البشري الذي يستعمل في القطاع الأول، وكما أشرنا سابقاً يفترض "لوкас" أن تراكم رأس المال البشري يكون بإنتاجية حدية على الأقل ثابتة.

- رأس المال البشري ينتج من تلقاء نفسه، كما أن اختصاص الفرد والزمن المخصص للدراسة يحددان وتيرة تراكم رأس المال البشري، بالإضافة إلى أن جميع أفراد المجتمع متماثلين في المستوى التعليمي.

- دالة الإنتاج الكلية لقطاع الإنتاج هي  $Y = AK_t^\alpha (\mu_t H_t)^{1-\alpha}$ ، وهي دالة "كوب دوغلاس" لها مردودية سلم ثابتة، حيث  $A$ : معامل سلبي،  $K_t$ : مخزون رأس المال المادي،  $H_t$ : مخزون رأس المال البشري المستعمل في الإنتاج مع  $(1 \geq \mu_t \geq 0)$ .

استخلص "لوкас" من نموذجه نتيجتين مهمتين هما:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Jean Arrons , op.cit., p 193

<sup>2</sup> إسماعيل محمد بن قانة ، مرجع سبق ذكره، ص ص 138-139.

<sup>3</sup> Philippe aghion et Petre howite, **Théorie de la croissance endogène**, traduit par fabrice mazerolle, paris, France, 2000, p p 17-18.

**أولهما:** تتعلق بفصل النمو المتوازن عن النمو الأمثل، الناتج عن واقع وجود وفرات خارجية إيجابية، فالمعدل الأمثل لنمو رأس المال البشري يعد أكثر ارتفاعاً عن معدله المتوازن الناجم عن فائض الفاعلية الجماعية.

**ثانيها:** أن الاقتصاد الذي يجري تخصيصاً أولياً لرأس المال المادي والبشري أفضل من غيره، مما يعني أن النموذج يأخذ في عين الاعتبار استمرار التباعد في مستويات الدخل بين الدول.

كما نلمس في نموذج "لوكاس" أن سبب الاختلاف في درجة الغنى والفقير بين الدول يرجع في الأساس إلى الاختلاف في المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم، فنجد أن دول الشمال تمتاز بمعدلات تنمية ضعيفة وذلك لعدم اهتمام أفرادها بالتكوين، وهكذا فإن السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم سوف يكون لها أثر إيجابي على النمو.

### المطلب الثاني: نماذج النمو من الداخل الخطية

مفاد هذه الدالة أنها دالة خطية، وتعتبر أن التغيير التكنولوجي هو نتيجة للاستثمار الذي يقوم به الأفراد والمنشآت، ولا تأخذ بعين الاعتبار كون المعرفة والتكنولوجيا مدخلا قابلا للاستخدام المتكرر،<sup>2</sup> وتكتب دالة الإنتاج فيها على النحو التالي:  $Y = (R, K^\beta, H^{1-\alpha-\beta})$ ، مع العلم أن  $0 < \alpha < \beta < 1$

حيث:  $R$ : تمثل الأبحاث،  $K$ : تمثل رأس المال المادي،  $H$ : تمثل رأس المال البشري،  $y$ : تمثل حجم الإنتاج.

وتركز دالة الإنتاج على الفرضيات التالية:<sup>3</sup>

- أنها دالة متجانسة من الدرجة الأولى.

- جميع مدخلاتها  $(R, K, H)$  هي مدخلات عادية.
- تستبعد فكرة المدخلات القابلة للاستخدام المتكرر؛ أي المدخلات غير المنافسة.
- عند تجميع المدخلات الثلاثة السابقة فيها في متغير واحد لرأس المال بشكل عام فإن دالة الإنتاج ستأخذ الشكل التالي:  $Y = F(X) = AX$

وبالتالي يمكن الحصول على دالة خطية، ومن هنا جاءت تسمية هذه الفئة بنماذج النمو من الداخل الخطية. تتعدد نماذج النمو لهذه الفئة، لذلك سنكتفي بالتطرق إلى الأمثلة التالية:

### أولاً: نموذج "روبلو" 1991

إن الحفاظ على المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي في المدى البعيد هو الذي أرق الاقتصاديين النيوكلاسيك وذلك بسبب تناقص الإنتاجية الحدية خاصة لرأس المال.

ولهذا افترض "روبلو" في نموذجه إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية؛ أي  $(\alpha = 1)$ ، والتي تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي<sup>1</sup>:  $Y = AK \dots \dots 1$

<sup>1</sup> إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 141.

<sup>2</sup> منى البرادعي، تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية، مؤتمر قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، أيام 4-6-5، 1998، ص 117-118.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 118.

حيث:  $A$ : ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي،  $K$ : يمثل رصيد رأس المال الموسع (المادي والبشري).  
 إن دالة الإنتاج في نموذج  $AK$  تجعل من الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة ومساوية للمستوى التكنولوجي المستخدم ( $A$ )، ففي غياب فرضية تناقص العوائد الحدية لرأس المال سيكون الاستثمار في رأس المال الموسع آلية لجلب الوفرات الخارجية والتحسينات الإنتاجية بزيادة المكاسب التي تعوض تناقص العوائد الحدية لرأس المال، وهذا ما يسمح بنمو الناتج في المدى الطويل دون توقف، أما التراكم مخزون رأس المال فيكتب في شكل نموذج "سولو" كما يلي:  $2 \dots \dots K^* = sY - \delta K$  حيث عدد السكان ثابت؛ أي  $L^* = nL = 0$   
 ومن المعادلتين السابقتين يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

$$\frac{Y^*}{Y} = sA - \delta \dots \dots 3$$

$$\frac{K^*}{K} = sA - \delta \dots \dots 4 \quad \text{أو}$$

$$\frac{K^*}{K} = s \frac{Y}{K} - \delta \dots \dots 5$$

حيث أن  $Y$ : هي حجم الإنتاج، بينما  $s$ : تمثل معدل الادخار، لذا فإن تراكم مخزون رأس المال ينمو باستمرار مع الزمن، وهذا ما يفسر استمرارية النمو الاقتصادي  $AK$

انطلاقاً من المعادلات 3 و4 فإن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، بينما معدل نمو الاقتصاد ( $gY$ ) هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار (الادخار)، وبالتالي فإن أي سياسة حكومية ترمي إلى زيادة معدل الاستثمار سيكون لها أثر مباشر على معدل النمو الاقتصادي، لأن:  $\frac{Y^*}{Y} = sA - \delta = gY$

### ثانياً: نموذج "جونز ومانولي" 1990

نموذج "جونز ومانولي" للنمو الداخلي نشر سنة 1990، يتميز بأنه محدب في الجانب التكنولوجي، ويتحدد النمو فيه بناء على جملة من المتغيرات الاقتصادية مثل: متغيرات السياسة الحكومية وغيرها، كما استنتج أنه نظراً لاستحالة إمكانية تفسير الفروق في معدلات النمو بين الدول (والتي تعتبر من المطالب الأساسية الذي تسعى إليه نماذج النمو من الداخل بصفة عامة) بالتغيرات الحاصلة في معلمات المنفعة والتفضيلات فيما بين الدول لاختلاف معدلات النمو بالنسبة للدولة الواحدة من فترة زمنية إلى أخرى، لذا فإنه يمكن التركيز على السياسات الحكومية باعتبارها المفسر الأول لذلك، كما أوضحنا أن وجود دالة إنتاج تتميز بتزايد عائد النطاق لا يعتبر شرطاً ضرورياً أو كافياً لتحقيق حالة النمو المستمر.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Gregory .N. Mankiw, **Macroéconomie**, 3eme édition, de Boeck, paris, France, 2003, p 264.

<sup>2</sup> سليم وإيمان محمد محمد، تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية، دار المستقبل العربي، الكويت، 2000، ص ص 116-117.

### المطلب الثالث: نماذج النمو من الداخل في ظل المنافسة غير الكاملة (غير التامة)

يعود الفضل في التطرق إلى هذه النماذج إلى الاقتصادي الحدي النيوكلاسيكي "جوزيف شومبيتر"<sup>1</sup> الذي سبق الإشارة إليه، وذلك بسبب تأكيده على أهمية توافر قوة الاحتكاك على الأقل بصفة مؤقتة لتوفير الدافع القوي لعملية التجديد والتطوير.

تتميز هذه النماذج مثلما يشير اسمها بأنها نماذج نمو داخلية مع افتراض سيادة المنافسة غير الكاملة بما يسمح بتضمين امكانية تحقيق الأفراد والمنشآت لأرباح الاحتكار مقابل الاختراعات والاستكشافات والتجديدات والاكتشافات التي يقومون بها.<sup>2</sup> ومن أمثلة نماذج النمو من الداخل في ظل المنافسة غير الكاملة نذكر ما يلي:

#### أولاً: النموذج الثاني لـ "رومر" (النمو من خلال ابتكار سلع رأسمالية جديدة)

أسس "رومر" نموذجه الثاني على أساس دالة الإنتاج المنبثقة من أعمال "Ethier 1982" و "Judd 1985" حيث يلجأ "رومر" في هذا النموذج كما في النموذج الأول إلى فكرة تقسيم العمل الجماعي لتفسير تراكم المال التكنولوجي الذاتي (الداخلي)، ذلك الذي يكون واضحاً في زيادة عدد المدخلات المتخصصة، إذ وفقاً لهذا النموذج، يتم البدء في إدخال أنواع جديدة من السلع الرأسمالية (الوسيطية) التي تضاف إلى تلك الموجودة فعلاً، ومن المفروض أن تؤدي هذه السلع الجديدة (أو المدخلات المتخصصة) إلى مزيد من تقسيم العمل الجماعي الذي يعد المصدر الحقيقي للنمو.<sup>3</sup>

ولصياغة النموذج افترض "رومر" ثلاث مدخلات إنتاج رئيسية وهي: رأس المال المادي، العمل ورأس المال البشري والتكنولوجيا مجتمعان، كما أن الاقتصاد مكون من ثلاثة قطاعات هي:<sup>4</sup>

- قطاع البحث الذي يستخدم رأس المال البشري، رصيد المعرفة (القائم لإنتاج معرفة جديدة) وتصميمات جديدة لسلع الإنتاج المعمرة.

- قطاع السلع الوسيطة والذي يستخدم التصميمات التي ينتجها قطاع البحث، بالإضافة إلى الإنتاج المدخر وذلك لإنتاج عدد كبير من سلع الإنتاج المعمرة والتي تستخدم في إنتاج السلع النهائية.

- قطاع إنتاج السلع النهائية الذي يستخدم كلا من العمل، رأس المال البشري و سلع الإنتاج المعمرة النهائية التي يمكن استهلاكها وادخارها لإنتاج سلع رأسمالية جديدة.

تتمثل دالة إنتاج السلع النهائية في دالة إنتاج "كوب-دوغلاس" مع بعض التغيير فيها والتي تعطي وفق الصيغة التالية:

$$Y(H, L, X) = H_Y L \sum_{t=1}^X X_t^{1-\alpha-\beta}$$

<sup>1</sup> جوزيف شومبيتر: اقتصادي سويسري، نمساوي الأصل، ولد سنة 1973، درس على يد اقتصاديين مشهورين، سافر إلى الو. م. أ ومارس التدريس بها وكتب عدة كتب منها: الرأسمالية، الاشتراكية والديمقراطية وتاريخ التحليل الاقتصادي، توفي سنة 1950.

<sup>2</sup> بارو روبرت، ترجمة نادر إدريس التل، محددات النمو الاقتصادي (دراسة تجريبية عبر البلدان)، دار الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 1998، ص 5-6.

<sup>3</sup> إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 149.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 149.

حيث:  $Y$ : تمثل الإنتاج النهائي وهو دالة في كل من رأس المال البشري المستخدم في إنتاج السلع النهائية.

$H_Y L$ : يمثل العامل المادي.  $\sum X_i$ : تمثل رأس المال المادي.

بين "رومر" في هذا النموذج أن مستوى إنتاج سلع الاستهلاك لا يتعلق فقط بكمية العمل ورأس المال، بل على الآلات المختلفة التي يستخدمها هذا الأخير (أي رأس المال)، ومن ثم فإن زيادة مخزونه من خلال الزيادة في أنواع الآلات المكونة له كما ونوعا مع التقدم الفني والتكنولوجي المندمج فيها سيكون بفضل البحث والتطوير. من هنا استنتج "رومر" أن الابتكارات وبراءات الاختراع الجديدة تصبح القلب النابض لعملية النمو مع بقائها محتكرة على منتجها وعليه ستحقق فائدة إضافية حسب مفهوم "شومبيتر".<sup>1</sup>

ثانيا: نموذج "أجيون" و"هويت" 1992

قدم نموذج "أجيون"<sup>2</sup> و"هويت"<sup>3</sup> في مقال لهما بعنوان (*creative destruction A model of growth through*)، والذي اعتبرا فيه التقدم التقني مفسرا داخليا، وفكرته الأساسية تدور حول مساهمة التجديد التكنولوجي في النمو الاقتصادي، كما يدخلان الصدفة حول عامل البحث والتطوير إلى جانب إدخال فكرة "شومبيتر" التدمير الخلاق.

اعتمد كل من "أجيون" و"هويت" في نموذجهما على مجموعة من الفرضيات يمكن حصرها فيما يلي:<sup>4</sup>

- لا يوجد تراكم لرأس المال والعمالة ثابتة.
- الابتكار الفردي (من طرف شخص أو مؤسسة) له أثر هام على النمو الاقتصادي.
- وحدة عمل تنتج وحدة من السلع الوسيطة  $X$ ، هذه الأخيرة تنتج سلعة نهائية وفقا لدالة الإنتاج النهائي التالية:  
 $Y = Af(x)$ ، حيث  $f(x)$  تكون متزايدة ومقعرة.
- الزمن الذي بين الابتكارين غير ثابت، لأن الابتكار يأتي صدفة.
- الدخل المحتكر من الابتكار يرتبط بمدة حياة المنتج المبتكر.
- إذا كانت هناك توقعات بنمو نفقات مستقبلا، فهذا يؤدي إلى تشييط البحث والاستثمار اليوم.
- إنتاج الابتكارات يحتاج إلى يد عاملة مؤهلة.
- التوازن في سوق العمل يدفع الأجور إلى الارتفاع. مما يؤدي إلى تخفيض أرباح المؤسسات التي أنتجت منتجات ذات تكنولوجيا متطورة.

<sup>1</sup> وفاء عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص121.

<sup>2</sup> فليب أجيون: اقتصادي فرنسي، ولد سنة 1956، درس بالمدرسة العليا لأساتذة التعليم التقني، حصل على دكتوراه من جامعة هارفرد، كان عضوا في مجلس التحليل الاقتصادي، تعلقت أعماله بالاقتصاد الكلي خصوصا فيما يتعلق بمفاهيم الابتكار والنمو.

<sup>3</sup> بيتر ويلنكسون هويت: اقتصادي كندي ولد سنة 1946، عمل أستاذا للعلوم الاجتماعية براون، وعضو في العديد من الهيئات كجمعية الاقتصاديين القياسيين، كما شغل منصب رئيس الجمعية الاقتصادية، ورئيسا لتحرير مجلة النقد والقرض والصيرفة.

<sup>4</sup> Arnaud, mayeur, *traite de macro choix collectifs et raison d'état*, puf, France, 2005, pp 320-321.

- يتكون الاقتصاد من ثلاثة عناصر أساسية، هي الأعران الاقتصاديين، الساع الاستهلاكية والسلع الوسيطة، حيث أن الأعران هم في نفس الوقت المستهلكين ولهم معدل تفضيل  $r$  ساوي معدل الفائدة، كما أن المنفعة الكلية للاستهلاك يفترض أنها ثابتة.

- هناك ثلاثة أنواع من العمال هم: العمال غير المؤهلين لإنتاج السلع الاستهلاكية ويرمز لهم ب  $(M)$ ، العمال المؤهلين للعمل في البحث أو في إنتاج السلع الوسيطة ويرمز لهم ل  $(N)$ ، والعمال المتخصصين الذين يمكنهم العمل كباحثين ويرمز لهم ب  $(R)$ .

السلع الاستهلاكية تنتج بكميات  $Y$ ، بواسطة العمال  $M$  غير المؤهلين وبما أن المنفعة الكلية للاستهلاك ثابتة

$$Y = AF(M, X) = AF(X) \quad \text{فإن:}$$

من خلال البحث والتطوير في السلع يمكن الحصول على صدفة تجديد، ويمكن التعبير عن معدل هذا الابتكار

$$\lambda \phi(n, R) \text{ "بواسون"}$$

حيث أن  $n$ : هو عدد الأعران المؤهلة  $(N)$ ،  $\lambda$ : معامل ثابت،  $R$ : دالة إنتاج مقعرة.

كل ابتكار لسلعة وسيطة جديدة  $X$  تستعمل في تصنيع السلع الاستهلاكية، فإن كان الاقتصاد ينطلق من مستوى

$$\text{إنتاج } A_0 \text{ ويكون له حجم تجديد } Y, \text{ حيث } Y > 1 \text{ نحصل على دالة الإنتاج التالية: } A_t = A_0 Y^t$$

كما تستطيع المؤسسة احتكار التجديد التكنولوجي للاستفادة من أرباحه حتى التجديد التكنولوجي التالي.

### المطلب الرابع: تقييم نظريات النمو من الداخل

بطبيعة الحال وكل نظرية فإن هناك إيجابيات وسلبيات، وبالنسبة لنظرية النمو من الداخل سيتم تلخيص أهم

الاسهامات والنقد الموجهة لها في الآتي:

#### أولاً: إسهامات نظريات النمو من الداخل

أسهمت نظرية النمو النابعة من الداخل بتركيزها على رأس المال البشري بالخصوص في فك الغموض الذي خلفته

نظرية النيوكلاسيك في الفكر الاقتصادي في المجالات، ويمكن تلخيص هذه الاسهامات فيما يلي:<sup>1</sup>

- حاولت تفسير ظاهرة الاستثمار والعمالة الماهرة من البلدان الأقل نمواً (حيث الندرة) إلى البلدان المتقدمة (حيث الوفرة).

- أصبح موضوع اختلاف معدلات النمو الاقتصادي فيما بين البلدان المتخلفة أمراً منطقياً في التحليل الحديث بعد أن كان أمراً غير متطور.

- بين اقتصاديو هذه النظرية أن معدلات العائد مرتفعة على الاستثمار في الدول النامية ذات معدلات رأس المال/ العمل المنخفضة تتضاءل بشدة بسبب تدهور مستوى الاستثمارات المكتملة في البحث والتطوير وفي البنية الأساسية في رأس المال البشري ( وبخاصة التعليم )، كما أن حصول نفس العامل الذي يتمتع بمستوى معين من المهارة على

<sup>1</sup> معنى البرادعي، موجع سبق ذكره، ص ص 163-164.

دخل أعلى عند انتقاله من بلد متخلف إلى آخر أكثر تقدماً أصبح شيئاً له ما يبرره على عكس ما توصل إليه النيوكلاسيك من تقارب في معدلات الأجور في البلدان المتخلفة.

### ثانياً: الانتقادات الموجهة لنظرية النمو من الداخل

وجهت لنظرية النمو الذاتي بعض الانتقادات البناءة والتي لا تنقص من قيمتها ومن قيمة المزايا التي أتت بها بل تساهم في تحسينها وتعديلها، ومن أهم هذه الانتقادات نجد ما يلي:

- اعتمدت نظرية النمو الذاتي على عدد من فروض النظرية النيوكلاسيكية التقليدية ( أطروحات "سولو" وأطروحات "شومبيتر") والتي جاءت في معظمها في سياق زمني محدد وضمن رقعة جغرافية معينة مما يجعلها صعبة التطبيق خارج نسقتها الزمنية وقرعتها الجغرافية مثلما هو حال دول العالم الثالث.<sup>1</sup>

- كما أن ما يعوق النمو الاقتصادي في الدول النامية، وجود العديد من صور الكفاءة الناتجة عن ضعف البنية التحتية الأساسية، وعدم ملائمة الهياكل المؤسسية، وعدم كمال أسواق السلع ورأس المال.<sup>2</sup>

- أوضحت بعض الدراسات أن تزايد العائد والوفورات الخارج الحارية ليسا ضروريين لإحداث النمو النابع من الداخل، طالما وجد نوع من السلع الرأسمالية لا يتضمن إنتاجه استخدام عوامل غير قابلة لإعادة الإنتاج مثل: الأرض.<sup>3</sup>

- يمكن أن تنتج ظاهرة هجرة العمالة بحثاً عن تقدير أعلى؛ أي أن الدافع للهجرة قد يكون بسبب السياسة الحكومية وليس الوفورات الخارجية.<sup>4</sup>

- هناك العديد من الدول الفقيرة التي لم تنمو بشكل ملحوظ على الرغم من أن معدل الاستثمار البشري فيها (كالتعليم) كان أعلى منه في العديد من البلدان الأخرى الأكثر تقدماً.

- إذا كانت النماذج التنموية الحديثة قد أكدت على أهمية الوفورات الخارجية للتعليم لتفسير النمو طويل الأجل إلا أنه من الصعب بناء نماذج أو اختبارات تؤكد وجودها.

- هناك العديد من العوامل الأساسية المؤثرة في النمو الاقتصادي لم تلتفت إليها النماذج الحديثة للنمو، مثل: التنظيم، والتي أكدت بعض الدراسات الحديثة على أهميته كمحرك رئيسي للنمو سواء في الأجل المتوسط أو الطويل.<sup>5</sup>

على الرغم من الاختلافات الحاصلة بين النظرية الكلاسيكية ونماذج النمو من الداخل، إلا أنه من الخطأ القول أن هذه النماذج تمثل بديلاً كاملاً عن النظريات النيوكلاسيكية، فهي لم ترتقي بعد إلى ذلك، كما أنها في طور التكوين، لذا يستحسن النظر إليها على أنها مكمل ومحسن لها وليست بديلاً عنها.

<sup>1</sup> توداردو ميشيل، مرجع سبق ذكره، ص 157.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 157.

<sup>3</sup> إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 159.

<sup>4</sup> منى البرادعي، مرجع سبق ذكره، ص 164.

<sup>5</sup> إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص 159.

## المبحث الرابع:

### النمو الاقتصادي في الجزائر

مر النمو الاقتصادي في الجزائر بعدة مراحل وفي كل مرحلة كانت هناك جهود وبرامج من طرف الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك حسب الإمكانيات المتوفرة، وهذا ما سنلاحظه من خلال هذا المبحث الذي سيتم التطرق فيه إلى البرامج التنموية والإصلاحات الاقتصادية.

**المطلب الأول: مرحلة الإصلاح والتعديل الهيكلي المدعومة من المؤسسات الدولية من 1989 إلى غاية 2000**

احتوت برامج التصحيح الهيكلي التي دعمها صندوق النقد الدولي على جملة من إجراءات السياسة الاقتصادية، حيث كان الجزء الرئيسي فيها هو سياسة التثبيت، التي تعتمد على سياسة تسيير الطلب، لكن مع تطور النظرية الاقتصادية، اقتربت هذه المؤسسة من التحليل التي قدمها البنك الدولي، فتبنت سياسة تحريك الطلب، إلا أن معاناة غالبية الدول النامية من ثقل المديونية وامتصاص خدمة الدين لحصة كبيرة من ثمار الجهد التنموي، أدى بخبراء صندوق النقد الدولي إلى تبني سياسة تسيير المديونية.<sup>1</sup>

#### أولاً: برامج التثبيت

تهدف هذه السياسة إلى طلب إسمي يكافئ قيمة الناتج المحلي وصافي تدفق رؤوس الأموال من الخارج، وضمان النمو المتكافئ بالنسبة للعرض والطلب، وهذا بسبب تصلب القاعدة الإنتاجية وعدم مرونتها، حيث أن كل زيادة في الطلب الكلي ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار، بما يؤدي إلى ضغوط تضخمية وعجز في ميزان المدفوعات، وبالتالي فهذه السياسة تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار وتوازن في ميزان المدفوعات في آن واحد، بالرغم أن تخفيض التضخم يحدث تناقضا بين تخفيض الطلب وأهداف النمو في الأجل القصير. إلا أن المهم في نظر الصندوق هو كيفية إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات بمراعاة حجم الواردات الأمثل الذي يأخذ في الحسبان معدل نمو العرض وتدفق رؤوس الأموال باعتماد نظام اقتصادي يحقق استقرار السوق وليس اعتماد تمويل العجز بالاستدانة.

**1- الإتفاق الأول للاستعداد الائتماني (31 ماي 1989 - 30 ماي 1990):** تحصلت الجزائر بموجب هذا الاتفاق على قرض بقيمة 401 مليون دولار في إطار التمويل التعويضي الطارئ (FFCI) للتخفيف من عبء المديونية وخدمتها، تكون فترة استحقاقها بين ثلاث إلى خمس سنوات.<sup>2</sup>

**2- الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني (03 جوان 1991 - 30 مارس 1992):** لم تكن فترة الاتفاق الأول كافية لتحقيق نتائج أفضل على كل المستويات، لذلك طلبت الجزائر اتفاقا ثانيا كنية صادقة منها لتنفيذ المزيد من الإصلاحات الفعلية بتطبيق العديد من القوانين والإجراءات، نذكر منها:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Choukri benzarour, *macroéconomique policier for structural ajustement policies*,  
http://mpr.a.ub.uni-muenchen.de/14980/mpra\_paper\_N°\_14980.posted\_2.may\_2009\_12-02-2016.

<sup>2</sup> خالد الهادي، المرأة العاكسة لصندوق النقد الدولي، دار هومة للنشر، الجزائر، 1996، ص 196.

<sup>3</sup> كبداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 226.

- زيادة وتيرة تحرير التجارة الخارجية والأسعار: من خلال تطبيق بعض بنود قانون المالية لسنة 1990، خصوصا ما تعلق بكيفية تسيير حسابات العملة الصعبة ورخص الاستيراد والتصدير، إضافة إلى توسيع نطاق تحرير الأسعار الخاصة بالنشاط الاقتصادي والتي ضمت العديد من المواد الغذائية والكمالية والوسيط.
- اصلاح النظام المالي: من خلال إنشاء بورصة الجزائر في جويلية 1990 وكيفية التداول فيها.
- اصلاح النظام الضريبي: من خلال تصحيح الكثير من الرسوم على الخدمات العامة والرسوم الجمركية وتبسيط قيود الاستيراد... إلخ.

وقد تمخض عن هذه الإصلاحات الآتي:<sup>1</sup>

- فائض الميزان التجاري بلغ سنة 1993 حوالي 4.3 مليار دولار بسبب ارتفاع عائدات البترول.
- ارتفاع عجز ميزانية الدولة إلى 9.2 % من الناتج الإجمالي سنة 1993، رغم تطبيق سياسة التقشف والحد من الطلب الإجمالي وتقييد الواردات، وارتفاع نسبة الاستثمار الحكومي من 06 % سنة 1991 إلى 08 % سنة 1993.
- انتقال المديونية الخارجية من 26.859 إلى 28.25 مليار دولار سنة 1989 و 1991، بسبب ارتفاع حجم الدين الخارجي غلى حوالي 8.16 مليار دولار لنفس الفترة باستهلاك أكثر من 80 % من قيمة الصادرات.
- النمو الحقيقي بلغ 02 % سنة 1993.
- انخفاض التضخم من 32 % سنة 1992 إلى 20.8 % سنة 1993.

### ثانيا: برنامج التعديل الهيكلي

بالنظر إلى ضعف النتائج السابقة، اتضح للخبراء الاقتصاديين أن الاقتصاد الجزائري بحاجة إلى إصلاحات عميقة في الهياكل الاقتصادية، وتحولات جذرية في الفلسفة الاقتصادية، وهو ما سعت إليه فعلا من خلال تطبيق برامج التعديل الهيكلي رغم خطورتها الاجتماعية على الطبقات المتدنية وهدمة الدخل، بعدما اشترط صندوق النقد الدولي مرة أخرى تطبيق برنامج للاستقرار كاتفاق مسبق لبرنامج العديل الهيكلي:

**1- الاستقرار الاقتصادي (أفريل 1994 - مارس 1995):** وذلك في إطار إعادة جدولة الديون الخارجية حيث نص من الناحية الاجتماعية على تثبيت كتلة الأجور في الوظيف العمومي في مستوى منخفض، وزيادة تحرير أسعار المنتجات ورفع الدعم، الأمر الذي نتج عنه ما يلي:<sup>2</sup>

- الاستمرار في تحرير الأسعار.
- إصلاح المالية العامة والميزانية.
- إصلاح السياسة النقدية والمالية.
- تحرير التجارة الخارجية.

**2- إصلاح السياسة النقدية والمالية: (22 ماي 1995 - 21 ماي 1998):** أتى هذا البرنامج كخطوة ثانية ضمن اتفاقات التصحيح الهيكلي من أجل المحافظة على مستوى تشغيل دائم، ومواصلة تعميق الإصلاحات الهيكلية

<sup>1</sup> التقرير التمهيدي للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نوفمبر 1998، ص ص 21-22.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 22.

للمؤسسة الصناعية، والعمل على ضمان الحماية اللازمة للقطاعات المتضررة من هذه الإصلاحات، حيث تضمن هذا الاتفاق استفادة الجزائر من الدعم المالي في إطار التسهيل التمويلي الموسع لإعادة جدولة ديونها التي مست أكثر من 15 مليار دولار<sup>1</sup>. وتخفيض معدل خدمة الدين لحوالي 53.3% من عائدات الصادرات سنة 1994، والتي عاودت الارتفاع ثانية لتصل إلى 84% سنة 1995، مما اضطر الجزائر إلى طلب إعادة جدولة الديون العمومية مرة أخرى مع نادي باريس لحوالي 7 مليار دولار للديون الخاصة مع نادي لندن<sup>2</sup>.

**3- تطور معدلات النمو الاقتصادي (1995-2000):** أدت الإصلاحات المتبعة في هذه الفترة إلى تحسن ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي الإجمالي، إذ بلغ متوسط النمو في هذه الفترة 3.2%، حيث تراجع سنة 1997 إلى 1.1%، وبلغ أعلى قيمة له سنة 1998 إذ بلغ 5.1%، إلا أن هذه القيمة لم تدم بل انخفضت في سنتين لتصل إلى 2.2%، ومرد هذا التحسن في معدلات النمو في هذه الفترة هو الارتفاع النسبي في أسعار المحروقات، كما أن سهر الدولة على تطبيق الإصلاحات في هذه الفترة كان من الأسباب التي أدت إلى ارتفاع النمو الاقتصادي<sup>3</sup>. والجدول التالي يبين التغيرات الحاصلة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وقطاع المحروقات:

**الجدول رقم 02 : معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع المحروقات وخارجه (1995-2000)**

الوحدة: مليار دج

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
	القطاع					
نمو الناتج المحلي الاجمالي	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	2.2
قطاع المحروقات	4.4	3.6	6.0	4.0	6.1	4.9
خارج قطاع المحروقات	3.5	3.1	-1.3	5.7	1.7	0.8

*Source : data base world bank*

يعود انخفاض معدلات نمو خارج قطاع المحروقات إلى انخفاض إنتاجية العمل، الأمر الذي أثر على مرونة العمالة التي ارتفع حجمها بشكل خاص في القطاع العمومي، الذي تقترب فيه الإنتاجية إلى الصفر، كما أن أهم القطاعات المكونة له هي الفلاحة والخدمات، والأشغال العمومية، والصناعة، كانت معدلات نموها متباينة وجد منخفضة.

<sup>1</sup> Brahim ghendouzi, khelifa kabri, **les retombées de l'ajustement structurel sur le développement local en Algérie**, les cahier du cread N 46,1998, P 43.

<sup>2</sup> محمد راتول، **تحولات الاقتصاد الجزائري-برنامج الإنعاش وانعكاساته على المعدلات الخارجية-**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 23، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998، ص 49.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 49.

## المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في ظل برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

إن عودة ارتفاع أسعار النفط ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الانتعاش المالي على هذه الفترة، حيث تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي.<sup>1</sup>

### أولا: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

أقر مخطط الإنعاش الاقتصادي في أبريل 2001، حيث بلغت قيمته 525 مليار دينار؛ أي ما يعادل 7 مليار دولار، واعتبر آنذاك برنامجا قياسيا، وذلك بالنظر إلى احتياطي الصرف المتراكم آنذاك قبل إقراره والذي قدر بـ 11.9 مليار دولار،<sup>2</sup> وأهم الجوانب الخاصة بهذا البرنامج تتمثل في:

#### 1- أهداف المخطط: هدفت الدولة من خلال هذا المخطط تحقيق ما يلي:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال: تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني....
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كل من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية، باعتبارهما أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي.<sup>3</sup>
- رفع معدل النمو الاقتصادي، والذي يعتبر الهدف الرئيسي لهذا البرنامج، والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقيق الأهداف الوسطية السالفة الذكر.<sup>4</sup>

وترتكز المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على أربعة أوجه رئيسية، كما يوضحه الجدول التالي:

### الجدول رقم 03: مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة مليار دج

البيان	2001	2002	2003	2004	المجموع (المبالغ)	المجموع %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الاصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	213.1	178.3	113.2	20.5	525.7	100

المصدر: رئاسة الحكومة، البرنامج الرباعي (2001-2004) لدعم الإنعاش الاقتصادي، 2001، ص 49.

<sup>1</sup> مسعي محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012، ص 145.

<sup>2</sup> بودخدخ كريم وسلامنة محمد، أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر (2001-2009)، ص 08.

<http://search.conduit.com/resultsext.aspx?Cdt=111012016>

<sup>3</sup> المجلس الوطني الاقتصادي، تقرير حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر لسنة 2004/2005، ص ص 120-121.

<sup>4</sup> بودخدخ كريم وسلامنة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 10.

ارتكزت قيمة المخطط بشكل كبير جدا على قطاع البناء والهياكل القاعدية، نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها قبيل بداية الألفية الجديدة، من تدهور في البنى التحتية القاعدية، إضافة إلى أهميتها الكبرى التأسيس لمخطط ملائم، لنهوض وتطور النشاط الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الرئيسي في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى مجال التنمية البشرية والمحلية نظرا لما يكتسبه هذا الأخير من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية.

وقد خصصت النسب الأكبر من المخطط لسنتي 2001 و2002 بما يقدر ب 213.1 مليار دج و178.3 مليار دج على التوالي، وهذا في إطار السعي إلى استغلال الانفراج المالي ومن ثم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق قفزة كبيرة في تطور النشاط الاقتصادي.<sup>1</sup>

### ثانيا: أثر تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على النمو الاقتصادي

تبعا لما جاء في الوثيقة الرسمية لدعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، فإن هذا الأخير جاء لتحقيق مجموعة من الأهداف الكيفية والتي ترجمت في صورة أهداف عملية، لكن السؤال الذي يطرح هنا هو هل هذا البرنامج يدعم فعلا النمو الاقتصادي؟

تقتضي الإجابة دراسة معدلات النمو الاقتصادي المحققة خلال فترة المخطط (2001-2004).

**1- النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004):** شهد النمو الاقتصادي بعد سنة 2000 والتي تزامنت مع البدء في تطبيق برامج دعم الإنعاش الاقتصادي ارتفاعا بلغ (4023 مليار دج) بمعدل نمو وصل إلى 2.7% ليصل سنة 2003 إلى 6.9% وهو أكبر معدل نمو في هذه الفترة ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى ارتفاع أسعار المحروقات وسياسة إعادة جدولة الديون، كما أن هذه الفترة تميزت بارتفاع معدل النمو خارج قطاع المحروقات، والجدول الآتي يبين توزيع النمو الاقتصادي المحقق في هذه الفترة حسب مختلف القطاعات.<sup>2</sup>

### الجدول رقم 04: تطور معدلات النمو والقيمة المضافة (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

2004	2003	2002	2001	
5.2	6.9	4.7	2.4	نمو الناتج الداخلي الخام
6.4	6.1	4.2	4.6	نمو الناتج خارج قطاع المحروقات
38.2	36.1	32.8	34	القيمة المضافة (va) لقطاع المحروقات
20.7	21.5	23.2	22.6	القيمة المضافة (va) لقطاع الخدمات
8.4	9.7	9.3	9.7	القيمة المضافة (va) لقطاع الفلاحة
8.3	8.8	9.2	8.5	القيمة المضافة (va) لقطاع البناء والتشغيل
6.04	6.6	7.3	7.4	القيمة المضافة (va) لقطاع الصناعة

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

<sup>1</sup> بودخدخ كريم وسلامنة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 10.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 11.

من الجدول رقم 06 يتبين أن النمو المحقق في الفترة ( 2001-2004) ساهمت فيه مختلف القطاعات، وهذا بفضل برامج دعم الإنعاش الاقتصادي، الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج (ما يعادل 07 مليار دولار) والهدف منه هو دعم النمو الاقتصادي خاصة خارج قطاع المحروقات من خلال دعم المنشآت القاعدية وكذلك الفلاحة والتنمية المحلية، إضافة إلى قطاعي الأشغال الحكومية والخدمات.

### المطلب الثالث: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وأثره على النمو الاقتصادي

رغم ما تم تحقيقه في البرنامج السابق إلا أن الدولة واصلت سعيها لتحقيق التنمية من خلال إدراج برنامج تنموي تكميلي تمثل فيما يلي:

#### أولاً: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

بعد الانتهاء برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، قامت السلطات العمومية بإطلاق برنامج ثاني لدعم النمو الاقتصادي وهو البرنامج الخماسي (2005-2009)، والذي لا يختلف كثيرا من حيث المحتوى والأهداف التي يصبوا إلى تحقيقها عن البرنامج الأول لكن الاختلاف الكبير يظهر من حيث المبلغ المخصص لهذا البرنامج، والذي قدر ب 4203 مليار دج (أي ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي)، ثم أضيف له برنامجين أحدهما خاص بمنطقة الجنوب والآخر بالمضاب العليا وقيمتها على التوالي 432 و 668 مليار دج، وكذا الموارد المتبقية من المخطط السابق بقيمة 1071 مليار دج والمبالغ المرصدة للصناديق الإضافية قيمتها 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، كما هو مبين في الجدول التالي:<sup>1</sup>

#### الجدول رقم 05: القيمة النهائية للمخطط الخماسي الأول (2005-2009)

الوحدة: مليار دج

المجموع	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
1071	/	/	/	/	/	1071	مخطط دعم الإنعاش
5349	260	260	260	3341	1273	/	البرنامج لدعم النمو الأصلي
432	/	/	182	250	/	/	برنامج الجنوب
668	/	/	391	277	/	/	برنامج المضاب العليا
1140	160	205	244	304	227	/	تحويلات حسابات الخزينة
8705	420	465	1077	4172	1500	1071	المجموع العام

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 02.

<http://www.premier.ministere.gov.dz/arabe/meda/pdf> 12 /04 /2016.

<sup>1</sup> world bank, a public expenditure review n° 36270, vol 1.

يهدف هذا البرنامج إلى مواصلة وتيرة المشاريع الخاصة بالإنعاش الاقتصادي الذي انطلق في مرحلته الأولى وهدفه تحقيق ما يلي:<sup>1</sup>

- تطوير المنشآت القاعدية من خلال تحديثها وتوسيعها وذلك لتحسين الإطار المعيشي من جهة، ودعم نشاط القطاع الخاص من أجل دفع وتيرة النمو الاقتصادي.
  - تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي، الأمن أو التعليم.
  - دعم النمو الاقتصادي، وهو يعتبر الهدف النهائي للبرنامج التكميلي للنمو الاقتصادي، والهدف النهائي الذي تسعى إلى تحقيقه كل الأهداف السابقة.
  - تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية، واللذان يعتبران من أهم الموارد الاقتصادية في وقتنا الحالي.
  - ترقية التكنولوجيات الاتصال الحديثة.
- 1- النمو الاقتصادي خلال الفترة (2009-2005): شهدت الفترة (2009-2005) حدوث نوع من التوزيع في نمو القطاعات رغم أنه يبقى قطاع المحروقات هو القطاع الأساسي والممول الأول لميزانية الدولة والجدول الموالي يبين توزيع النمو والقيمة المضافة حسب كل قطاع.

#### الجدول رقم 06: تطور معدلات النمو والقيمة المضافة خلال الفترة (2009-2005)

الوحدة: مليار دج

2009	2008	2007	2006	2005	
2.4	3.0	3.0	2.0	5.1	نمو الناتج الداخلي الخام
9.3	6.1	6.4	5.6	4.7	نمو الناتج خارج قطاع المحروقات
24.5	44.30	45.00	45.9	45.1	القيمة المضافة VA لقطاع المحروقات
33.37	30.69	30.69	20.1	19.3	القيمة المضافة VA لقطاع الخدمات
11.73	6.92	8.03	7.6	6.9	القيمة المضافة VA لقطاع الفلاحة
10.77	10.41	9.13	8.0	7.4	القيمة المضافة VA لقطاع البناء والأشغال
6.7	6.7	5.6	5.0	5.2	القيمة المضافة VA لقطاع الصناعة

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

عرف قطاع المحروقات انخفاضا في القيمة المضافة بداية من سنة 2007 حيث انخفض ب 9% مقارنة سنة 2006، وواصل قطاع المحروقات الانخفاض إلى أن وصل إلى أدنى مستوى له سنة 2009 حيث وصل إلى 24.5% مقارنة بـ 45.9% سنة 2009، ويعود ذلك إلى الأزمة المالية العالمية التي أثرت على أسعار المحروقات وأسعار الصرف، هذا بالإضافة إلى انخفاض الإنتاج بسبب تذبذب أسواق النفط وبسبب سياسة الجزائر في مجال تامين

<sup>1</sup> البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 02.

المحروقات، الأمر الذي أدى بالجزائر إلى السعي لرفع حصتها من إنتاج النفط ضمن منظمة البلدان المصدرة للنفط OPEP في سنة 2010 ليصل إلى 02 مليون برميل يوميا.<sup>1</sup>

عرف الناتج خارج قطاع المحروقات نموا ملحوظا (2005-2009) حيث وصل ستة 2009 إلى 9.3% إلا أن هذا النمو يعتبر ضعيفا جدا بالنسبة للإمكانات التي وفرتها الدولة ضمن هذا المخطط.

### المطلب الرابع: توطيد النمو الاقتصادي أو البرنامج الخماسي الثاني (2010-2014)

يعتبر البرنامج الخماسي (2010-2014) برنامجا مكتملا للبرنامج السابق (2005-2009) ولدراسة هذا البرنامج لا بد من دراسة مضمونه وأهدافه وقيمة تمويله.

#### أولا: مضمون البرنامج الخماسي (2010-2014)

تأكد للسلطة أنه لا خيار لديها للوصول إلى الأهداف التنموية ذات الأولوية مثل رفع معدلات النمو والحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية إلا بمتابعة البرامج التنموية السابقة، خاصة في ظل البجوحة الاقتصادية التي توفرت عليها الجزائر، لذا رصدت الجزائر ميزانية ضخمة جدا قدرها 21214 مليار دج؛ أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي،<sup>2</sup> بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق البالغ قيمته 9680 مليار دج في نهاية 2009<sup>3</sup> من أجل الحفاض على معدلات النمو الاقتصادي المحققة سابقا لتعزيز الخدمات العامة لصالح الفقراء، وتحسين جودتها للوصول إلى معدلات مقبولة من مؤشرات التنمية البشرية، والتي تنعكس على مستويات معيشة السكان ودخولهم. لذلك فقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها فيما يلي:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ملخص الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة 2008، 2009، ص 32.

<sup>2</sup> نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 09، جامعة الشلف، الجزائر، 2013، ص 47.

<sup>3</sup> كبداني سيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 258.

<sup>4</sup> نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص 254.

الجدول رقم 07: التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي الثاني (2010-2014)

الوحدة: مليار دج

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج (مليار دج)	%
1-برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	45.42
-السكان	3700	
-التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	
-الصحة	619	
-تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية	1800	
-باقي القطاعات	1886	
2-برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	38.52
-قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
-قطاع المياه	2000	
-قطاع التهيئة العمرانية	500	
3-برامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	16.05
-الفلاحة والتنمية الريفية	1000	
-دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
-دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	500	

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 09، جامعة الشلف، الجزائر، 2013، ص 47.

يوضح الجدول السابق مواصلة الجزائر جهودها الرامية لدعم وتحسين ظروف معيشة السكان، وذلك بتسطير برامج عديدة ذات صلة بتراكم رأس المال البشري وتحسين نوعيته، إذ تم تخصيص أكثر من 9903 مليار دج (أي ما نسبته 45.42%) من ميزانية المخطط لهذا القطاع. إذ يتبين ذلك في المبالغ الضخمة التي حاز عليها قطاع السكن والتربية والتعليم العالي، والتكوين المهني. الأمر الذي يدل على عزم الحكومة الارتقاء بالعنصر البشري في إطار التنمية البشرية ومن خلال برامج التنمية المحلية كالصحة والترقية وتحسين الخدمات المقدمة للأفراد.

## خلاصة

من خلال هذا الفصل تم دراسة مفهوم النمو الاقتصادي وكذا الفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية، حيث تبين أن التنمية الاقتصادية اشتمل من النمو، كما أنه لا يمكن أن تكون تنمية اقتصادية بدون نمو، فهو المحرك الرئيسي للتنمية. أما فيما يخص النظريات التقليدية المعالجة لموضوع النمو الاقتصادي، فقد تم التركيز على النظرية الكلاسيكية والتي ركز أصحابها " دافيد ريكاردو، آدم سميث " على التراكم الرأسمالي وحرية التجارة، وأن تراكم رأس المال سيؤول للثبات، أما النظرية الكنزوية فقد افترضت أن التوازن الاقتصادي لا يحدث تلقائيا وإنما يحدث عند حالة التشغيل الكامل في المدى البعيد وقد عاجلت هذه النظرية موضوع النمو الاقتصادي من خلال نموذج " هارود -دومار"، حيث اعتبروا بأنه لتحقيق زيادة في النمو الاقتصادي يتطلب زيادة الادخار وبالتالي زيادة الاستثمار، أما النظرية النيوكلاسيكية فقد عاجلت موضوع النمو الاقتصادي من خلال نموذج "سولو" الذي يرى أن معدل النمو يعتمد فقط على التقدم الفني؛ أي الزيادة في الإنتاجية، إلا أن التقدم الفني متروك خارج النموذج، فالنموذج بذلك لا يقدم تفسير للنمو الاقتصادي كما أن نموذج "سولو" أهمل دور رأس المال في التأثير على النمو الاقتصادي.

أما نظريات النمو الداخلي فقد عاجلت موضوع النمو الاقتصادي من خلال عدة نماذج منها نموذج " لوكاس، رومر"، وقد ركزت على التكنولوجيا وتراكم المعرفة والبحث والتطوير ورأس المال البشري، وتعتبرها أهم مصادر النمو واستمراره في الأجل الطويل، إلا أن هذه النظرية لا تخلو من بعض العيوب، حيث أنها مازالت تعتمد على عدد من فروض النظرية الكلاسيكية التي تكون غالبا غير مناسبة لاقتصاديات العالم الثالث.

وبالنسبة لتطور النمو الاقتصادي في الجزائر فنجد أنه يعتمد على متغير واحد وهو سعر النفط وهذا ما يجعل النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيف وعرضة للصدمات الخارجية.

الفصل الرابع:

أثر السياسة النقدية والمالية

على النمو الاقتصادي في

الجزائر

1990-2014

## تمهيد

لقد شهد الاقتصاد الجزائري اختلالات متعددة بسبب انخفاض أسعار البترول، وهذا نتيجة الأزمة النفطية الحادة سنة 1986 التي انخفض فيها سعر البرميل إلى 13 دولار أمريكي، وهذا ما أحدث عدة اختلالات في المؤشرات الاقتصادية الكلية. مما دفع بالجزائر القيام بإصلاحات جذرية لمنظومتها الاقتصادية. وقد كان للسياستين النقدية والمالية نصيب كبير وواسع من هذه الإصلاحات، خاصة بعد صدور عدة قوانين التي سعت في مجملها إلى محاولة إرساء دعائمها كأداتين للسياسة الاقتصادية العامة للدولة.

إن هذه التغيرات التي طرأت على الاقتصاد الجزائري حفزتنا على دراسة الأداء الاقتصادي للجزائر خلال فترة الدراسة مع التركيز على موضعنا الاساسي والمتمثل في النمو الاقتصادي. ومن أجل دراسة مدى فعالية السياسة النقدية والمالية في الجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر

المبحث الثاني: تطور السياسة المالية في الجزائر

المبحث الثالث: الإطار النظري للنماذج القياسية المستخدمة في الدراسة

المبحث الرابع: الدراسة التطبيقية لأثر السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر

## المبحث الأول:

### السياسة النقدية في الجزائر

تعتبر السياسة النقدية من مكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، لذا عمدت السلطات الجزائرية إلى الاهتمام بما كإحدى السياسات الفعالة لإحداث النمو الاقتصادي، فالمرحلة الانتقالية التي مر بها الاقتصاد الجزائري من خلال تبني نظام السوق كان لها أثر كبير على تطور الأوضاع والمؤشرات النقدية الداخلية، وقد مرت السياسة النقدية بعدة مراحل قمنا بتقسيمها إلى مرحلتين رئيسيتين (1990-2000)، (2001-2014) كما يلي:

#### المطلب الأول: تحليل أداء السياسة النقدية خلال الفترة الممتدة من (1990-2000)

إن التطورات النقدية التي حصلت منذ سنة 1990 تعكس مباشرة توجهات السياسة النقدية في ظل اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والتي كان لها الأثر الواضح على تطور الوضعية النقدية في الاقتصاد الوطني، ولدراسة أداء السياسة النقدية خلال هذه المرحلة سيتم إدراج الجدول التالي الذي يبين أهم المؤشرات النقدية خلال هذه المرحلة.

#### الجدول رقم 08: مؤشرات السياسة النقدية من (1990-2000)

الوحدة: مليار دج

السنوات	النقود M1	الكتلة النقدية M2	نسبة السيولة M2/PIB	معامل الاستقرار النقدي	الموجودات الخارجية الصافية	قروض القطاع العام	قروض القطاع الخاص	معدل التضخم
1990	271.4	343.00	61.6	0.36	6.35	201	46	18
1991	325.93	416.20	47.0	0.37	24.28	250.1	75.8	26
1992	370.37	519.90	49.4	1.11	22.64	332.1	76.1	26.5
1993	448.58	627.42	54.0	2.02	19.6	142.0	77.2	27.3
1994	477.14	723.51	49.1	0.61	60.4	208.0	96.8	29
1995	521.6	799.6	40.7	0.3	26.3	461.0	103.5	29.8
1996	591.7	915.1	36.6	0.53	133.9	639.0	137.8	18.7
1997	675.6	1085.5	39.9	2.23	350.3	632.6	108.7	5.7
1998	813.7	1287.9	46.3	10.61	280.7	702.0	204.2	5
1999	885.5	1463.4	46.0	0.92	196.6	875.9	274.8	2.6
2000	1034.9	1656.4	41.2	0.51	755.94	702.6	291.1	0.33

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على: بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ من الجدول رقم 08 أن الكتلة النقدية في الجزائر عرفت تطورا متسارعا، وهذا منذ بداية الإصلاح النقدي والذي كان يهدف إلى التحكم في كمية النقود إلا أن الواقع حال دون ذلك، حيث نلاحظ استمرار ارتفاع الكتلة النقدية، بانتقالها من 343.00 مليار دج سنة 1990 إلى 448.58 مليار دج سنة 1993 حيث أدت سياسة التوسع والدعم الحكومي إلى زيادة الإصدار النقدي لتغطية العجز في الميزانية العامة، كما أدى التوسع النقدي السريع إلى بروز ضغوط تضخمية ساهمت في ارتفاع قيمة الدينار، فخلال سنتي 1992-1993 كانت السياسة النقدية توسعية، إذ زاد حجم النقد بمفهومه الواسع بنسبة 22%، بسبب تمويل العجز التضخمي للميزانية العامة واحتياجات

الاتئمان لدى المؤسسات العامة.<sup>1</sup> استمرت الكتلة النقدية M2 في الارتفاع بانتقالها من 477.14 مليار دج سنة 1994 لتصل إلى 1034.9 مليار دج سنة 2000، وخلال هذه المرحلة اتبعت الحكومة سياسة نقدية تقشفية تم إثرها إيقاف التمويل بالعجز وكذا تقليص حجم الإنفاق العام المقدم للمؤسسات العمومية، وتجميد نظام الأجور وتخفيض قيمة العملة الوطنية. وقد أبرمت اتفاقات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في إطار برنامج التعديل الهيكلي والذي كان تهدف إلى الحد من نمو الكتلة النقدية M2.<sup>2</sup> إن زيادة M1 ستعكس مباشرة على الكتلة النقدية M2، وهذا ما يفسره تطور هذه الأخيرة خلال الفترة المدروسة، حيث انتقلت من 221.4 مليار دج سنة 1990 إلى 1656.4 مليار دج سنة 2000.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة السيولة، والمتمثلة في "نسبة الالتزامات السائلة من الناتج الداخلي الخام"، مرتفعة باستثناء الفترة التي نفذت فيها الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي 1995-1998 مما يوحي باستمرار الإنتاج النقدي حيث تجاوز 50% في أغلب السنوات، ويعني هذا أن نمو الكتلة النقدية يفوق تزايد الناتج الداخلي الخام PIB. مما يوحي بوجود سيولة واسعة في الاقتصاد تجعله أكثر عرضة للضغوط التضخمية.<sup>3</sup> من خلال تحليل الجدول أعلاه نجد أن معامل الاستقرار النقدي خلال السنوات 1990-1991 عرف انخفاضا إمن 0.36 إلى 0.37% وهذا بسبب الانكماش الحاد في الاقتصاد خلال هذه الفترة، أما سنة 1992 عرفت نوع من الاستقرار النقدي، وبالنسبة لسنة 1993 فقد عرفت تضخما بسبب تراجع المداويل، أما السنوات 1994-1996 عرفت انكماشاً حاداً في الاقتصاد حيث بلغ سنة 1995 0.3%، وفي سنة 1998 فقد شهدت ارتفاعاً حاداً في معامل الاستقرار النقدي بنسبة 10.61% وهذا يدل أن حجم الناتج الداخلي الخام أكبر من حجم الكتلة النقدي وهذا يوحي بوجود تضخم اقتصادي، ليعود الاستقرار الاقتصادي بعد ذلك حيث انخفض إلى 0.92% سنة 1999 وهو معامل قريب جداً من الواحد، وهذا يدل أن الاقتصاد في تحسن.

من خلال تتبع تطور الموجودات الخارجية الصافية نلاحظ أنها كانت ضعيفة ابتداءً من 1990 وإلى غاية 1993، وهذا لمحدودية عوائد المحروقات خلال تلك الفترة ثم تحسنت بعد ذلك في سنة 1994 ليعود الانخفاض سنة 1995، وفي سنة 1996 تحسنت الأوضاع حيث وصلت إلى 133.9 مليار دج واستمرت في الارتفاع بسبب تحسن الوضع الاقتصادي لتبلغ ذروتها سنة 2000 وهذا بسبب ارتفاع أسعار المحروقات.

ومن خلال مقارنة تمويل القروض حسب القطاعات نلاحظ أن الاهتمام كان منصباً حول تمويل القطاع العام خلال الفترة (1990-2000)، وهذا يعود إلى قيام المصارف العمومية بتمويل مشاريع الاستثمار للمؤسسات العمومية، خاصة وأن هذه الفترة عرفت عمليات التطهير المالي للبنوك والمؤسسات العمومية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> الهادي خالدي، مرجع سبق ذكره، ص 196.

<sup>2</sup> عمار بوزعور، السياسة النقدية واثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية - حالة الجزائر 1990-2005، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 190.

<sup>3</sup> مصطفى عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 118.

<sup>4</sup> فايزة بن مخلف، تقييم سياسات الإصلاح المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية - دراسة مقارنة لبعض الدول - أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 108.

نلاحظ من الجدول السابق أن معدل التضخم في الجزائر كان في ارتفاع مطرد إلى أن وصل إلى 26.5% كأقصى حد له عام 1992، ثم انخفض سنة 1996 ليبلغ نسبة 18.7%، ثم عرف تراجع مهم بلغ 5.7% سنة 1997 ليستمر الانخفاض إلى 2.6 سنة 1999 ليصل إلى معدل قياسي بلغ 0.33% عام 2000 كأدنى حد للتضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال وهذا راجع إلى الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي كتحرير الأسعار، وتعديل أسعار الفائدة الحقيقية برفعها إلى مستويات معقولة، كما أن ارتفاع أسعار المحروقات كان له دور أساسي في هذا الاستقرار.

### المطلب الثاني: تحليل أداء السياسة النقدية خلال الفترة الممتدة من (2001-2014)

خلال هذه المرحلة حقق الاقتصاد الجزائري عودة الاستقرار الاقتصادي الكلي نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات، وهذا ما انعكس إيجاباً على أداء السياسة النقدية، والجدول التالي يوضح تطور أهم المؤشرات النقدية خلال هذه الفترة.

### الجدول رقم 09: مؤشرات السياسة النقدية خلال الفترة 2001-2014

الوحدة: مليار دج

السنوات	النقود M1	الكتلة النقدية M2	نسبة السيولة M2/PIB	معامل الاستقرار النقدي	الموجودات الخارجية الصافية	قروض القطاع العام	قروض القطاع الخاص	معدل التضخم
2001	1238.5	2473.5	58.71	7.09	1310.8	740.3	337.9	4.22
2002	1416.3	2901.5	64.15	7.33	1755.7	715.5	551.3	1.41
2003	1643.5	3299.5	62.82	1.06	2342.4	791.7	588.5	2.58
2004	2165.7	3644.4	59.24	0.68	3119.2	859.3	657.7	3.56
2005	2437.5	4070.4	53.82	0.46	4179.7	882.4	897.4	1.64
2006	3177.8	4827.6	50.53	1.29	5515	847.4	1058	2.53
2007	4233.6	5994.6	64.0	2.62	7415.5	988.9	1216	3.53
2008	4964.9	6956.0	62.98	0.87	10747	1201.9	1413.6	4.86
2009	4949.8	7178.7	72.01	-0.34	10886	1485.2	1600.3	5.34
2010	5638.5	8162.8	68.07	0.76	11997	1640.6	1807.5	3.91
2011	7141.7	9526.2	65.60	1.02	13922.4	1742.4	1983.5	4.52
2012	7681.5	11015.1	69.52	1.40	14940	2040.2	2247.0	8.89
2013	8249.8	11945.8	72.51	3.24	15225.2	2434.0	2722.0	3.26
2014	9595.3	13677.1	79.35	4.39	15734.5	3388.6	3121.8	2.92

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على: النشرات الإحصائية الثلاثية للبنك المركزي.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 09 مواصلة الكتلة النقدية M2 مسارها نحو الارتفاع لتحقق سنة 2001 قيمة 2473.5 مليار دج مقابل 1656.4 مليار دج سنة 2000، ويرجع السبب في هذا التحسن إلى زيادة الأرصدة النقدية الصافية الخارجية وبداية تنفيذ برامج الانعاش الاقتصادي في أبريل 2001، والذي خصص له غلاف مالي قدر بـ 7.5 مليار دج؛ أي ما يعادل 520 مليار دج. واستمرت الكتلة النقدية في الارتفاع لتنتقل من 2901.5 مليار دج سنة 2002 إلى 4070.4 مليار دج سنة 2005 لتصل إلى 7178.7 مليار دج في الثلاثي الأول من 2009، ويعود السبب في ذلك إلى إطلاق السلطات لبرنامج ضخم لا يقل أهمية عن البرنامج الأول وهو البرنامج

التكميلي لدعم النمو والذي امتد من 2005-2009 بحيث خصص له غلاف مالي قدر ب 100 مليار دولار أي ما يعادل 800 مليار دج، وخلال فترة تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو 2010-2014 تطورت الكتلة النقدية M2 بشكل ملحوظ لتصل إلى 13677.1 مليار دج سنة 2014 وهذا في إطار مواصلة الحكومة تنفيذ برامجها التنموية الذي والذي كلف خزانة الدولة بأكثر من 150 مليار دولار.<sup>1</sup>

فيما يتعلق بمقارنة الكتلة النقدية بالنتائج الداخلي الخام، فمن خلال الجدول السابق نلاحظ ارتفاع نسبة السيولة المحلية خاصة في السنوات الأخيرة مع استمرار الحكومة تنفيذ برامجها التنموية، وعليه تبقى سرعة تداول النقود ضعيفة مما يبين وجود ظاهرة الاكتناز للسيولة النقدية من طرف الأفراد وعدم إيداعها في المؤسسات النقدية والمالية. ففي سنة 2014 وصلت إلى 79.35 مليار دج، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالسنوات الأولى منذ بداية الحكومة في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي.

أما الموجودات الخارجية الصافية فقد شهدت ارتفاعا يختلف من سنة إلى أخرى، وهذا حسب وضعية قطاع المحروقات خلال هذه الفترة الذي عرف تذبذبا في الأسعار. ففي سنة 2001 شهدت ارتفاعا بسبب تحسن أسعار النفط حيث انتقلت من 1310.8 إلى 4179.7 سنة 2005، ثم انخفضت في السنة الموالية إلى 5515 مليار دج، لكن سرعان ما ارتفعت في السنوات القادمة لتصل إلى 15734.5 مليار دج سنة 2014.

يتبين من خلال الجدول السابق أن نسبة القروض الموجهة للقطاع العام تراجعت قليلا مقارنة بالقطاع الخاص وهذا خلال السنوات 2006-2013، ولكن بنسب قليلة وهذا ما يدل على أهمية القطاع العام في الحياة الاقتصادية. ويعتبر هذا الخلل من أسباب ضعف كفاءة السياسة النقدية التي تشرف على النظام المصرفي.

من خلال تحليل الجدول السابق نلاحظ ارتفاع معدل التضخم سنة 2001 إلى 4.2% وهذا راجع إلى ارتفاع حجم الكتلة النقدية بسبب تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي. كما نلاحظ ارتفاعا في معدلات التضخم بداية من سنة 2006 إلى غاية 2009 مع تراجع طفيف سنة 2008، حيث بلغ معدل التضخم 5.7% كأقصى قيمة له سنة 2009، وهذا راجع لعدة أسباب منها اعتماد الحكومة على سياسة نقدية توسعية، ارتفاع أسعار المواد الأولية. التوسع الكبير في الكتلة النقدية، وقد تراجع إلى 3.91% خلال سنة 2010، وهذا يعود إلى تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي ساهم في تراجع التضخم المستورد على المستوى العام للأسعار.

ارتفع معدل التضخم مجددا خلال سنتي 1011-1012 بمعدل 8.89% نتيجة عدم التوازن بين العرض والطلب، رفع أجور العمال في كل القطاعات، ارتفاع أسعار المنتجات والمواد الغذائية في الأسواق المالية العالمية نتيجة الأزمة المالية العالمية، تراجع معدل التضخم سنة 2013 إلى 3.25% بسبب تراجع الأسعار العالمية لأهم المواد الغذائية، تخفيض قيمة العملة، كذلك امتصاص السيولة من طرف البنك المركزي، إضافة إلى ضبط وتنظيم السوق. تميزت سنة 2014 باستمرار مسار تخفيض التضخم، إذ إن معدل التضخم السنوي لسنة 2014 استقر عند معدل 2.92% مقابل نسبة 3.26% أي بانخفاض طفيف قدره 0.34%.

<sup>1</sup> حاكمي بوحفص، الإصلاحات الاقتصادية، نتائج وانعكاسات -دراسة حالة الجزائر-، ورقة مقدمة للملتقى دولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، 29-30 أكتوبر 2001، ص 22.

## المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

بعد صدور قانون 90-10<sup>1</sup> المتعلق بالنقد والقرض أصبح بنك الجزائر يستعمل خليطا متجانسا من الأدوات المباشرة وغير المباشرة للتحكم في السيولة النقدية ومراقبة نمو الاقتصاد، ومن هذه الأدوات ما يأتي:

### أولا: تأطير القروض البنكية

تعد هذه الوسيلة أداة من أدوات السياسة النقدية المستعملة في الجزائر لمحاربة التضخم الذي حدد كهدف نهائي ومن أجل ذلك عرف منح الائتمان تأطيرا صارما للتحكم في نمو المجمعات النقدية واختلف هذا التأطير تبعا للجهة التي تمنح لها هذه القروض. وتوجد ثلاث آليات لتطبيق هذه الأداة وهي:<sup>2</sup>

**1- تأطير القروض المقدمة للدولة:** من خلال قانون النقد والقرض، تم وضع سقف للقروض الممنوحة للدولة، حيث يحدد المبلغ الأقصى للكشوفات الممنوحة للخزينة ب 10% من الإيرادات العادية للدولة المحققة خلال السنة المالية السابقة. كما أن آجال تسديد هذه القروض لا يمكنها أن تتجاوز 240 يوما في مجموعها، ولا يتم منح هذه القروض بسعر فائدة وإنما بعمولة تسيير يتم التفاوض عليها بين بنك الجزائر ووزارة المالية. وقد حدد قانون النقد والقرض حجم السندات العمومية الموجودة في محفظة بنك الجزائر تبعا لعمليات إعادة الخصم أو للعمليات التي تمارسها في السوق النقدية، وحدد المبلغ الإجمالي الأقصى لهذه السندات ب 20% من الإيرادات العادية للدولة المحققة خلال السنة المالية السابقة، أما استحقاقها فحدد ب 06 أشهر.

**2- تأطير القروض المقدمة لـ 23 مؤسسة غير مستقلة:** يعد هذا النوع من الأدوات من أهم معايير تنفيذ البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، لكي تستطيع هذه المؤسسات المرور إلى الاستقلالية أثناء فترة إعادة الهيكلة. فقد تم فرض حدود قصوى على القروض الممنوحة من طرف كل بنك لهذه المؤسسات، كما تم فرض حدود قصوى على إعادة خصم الائتمان المقدم لهذه المؤسسات في حدود كمية إعادة الخصم المحددة لكل بنك، إلا أنه في 1999 تم التخلي على فرض هذه الحدود القصوى وبدأ في الاعتماد تماما على إعادة تمويل الاقتصاد، حيث شرع بنك الجزائر في نهاية 1993 في إعادة توجيه جزء كبير من إعادة تمويل البنوك التجارية نحو سوق المال.

**3- تأطير القروض المقدمة للاقتصاد:** وضع قانون النقد والقرض حدا أقصى لمستوى إعادة خصم القروض البنكية المقدمة للاقتصاد. فقد تم تحديد وقت إعادة خصم القروض البنكية متوسطة الأجل ب 03 سنوات على الأكثر، مدة الاستحقاق هذه مقسمة إلى فترات أقصاها 06 أشهر. إلى جانب هذه القروض يقوم بنك الجزائر بإعادة تمويل قروض الخزينة وقروض موسمية لفترات تتراوح بين 06 و 12 شهر.

<sup>1</sup> قانون النقد والقرض 10-90: جاء قانون النقد والقرض بإصلاحات جذرية مست النظام المصرفي بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة. فقد

تضمن هذا القانون عدة اجراءات التي من شأنها استعادة السياسة النقدية لدورها ضمن إطار أدوات السياسة الاقتصادية.

<sup>2</sup> ماجدة مدوخ، عتيقة وصاف، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مداخلة مقدمة ضمن أشغال المؤتمر العلمي الدولي

حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 08-09، مارس 2005، ص ص 300، 301.

## ثانيا: الاحتياطي الإجباري

حتى أوائل عام 1994، كان بنك الجزائر يتحكم في سيولة الجهاز المصرفي من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل بالنسبة لكل بنك على حدى، ومن خلال تسهيل إعادة الخصم أو اتفاقات إعادة الشراء في سوق النقد بين البنوك. وفي أكتوبر 1994، ولمعالجة أوجه الضعف هذه فإن بنك الجزائر فرض احتياطا إلزاميا على البنوك التجارية بنسبة 03% من مجموع الودائع المصرفية (مع استبعاد الودائع بالعملة الأجنبية) مع تعويضها بنسبة 11.5%، وهو مستوى عال إذ ما قورن بالدول المجاورة التي لا تخضع لأي تعويض على الإطلاق.<sup>1</sup> وارتفع هذا المعدل في عام 2001 إلى 4.25% والذي طبق ابتداء من 15 ديسمبر 2001، ولقد فرضت السلطات النقدية عقوبة على البنوك والمؤسسات المالية التي ينقص احتياطها الإجباري، تتمثل في غرامة مالية تساوي 01% من المبلغ الناقص بهدف تنظيم السيولة البنكية.<sup>2</sup>

## ثالثا: معدل الخصم ومعدل الفائدة

بعد صدور قانون النقد والقرض أصبح استعمال معدل إعادة الخصم كأداة هامة من أدوات إدارة السياسة النقدية في الجزائر، وهذا ما سنكشف عنه من استقراء نص القانون.<sup>3</sup>

وقد حددت شروط إعادة الخصم لدى بنك الجزائر وفق الصيغ التالية:<sup>4</sup>

- إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من الخارج.
- إعادة خصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل على أن لا تتعدى المدة القصوى لذلك 06 أشهر، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة 12 شهر.
- إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى على أن تتجاوز المدة القصوى 06 أشهر، ويمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات 03 سنوات.
- خصم سندات عمومية لصالح البنوك والمؤسسات المالية والتي يفصل عن تاريخ استحقاقها ثلاث أشهر على الأكثر.

ولقد تم تعديل معدل إعادة الخصم منذ صدور قانون النقد والقرض تقريبا كل سنة، بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية. ولقد قام بنك الجزائر برفع معدل إعادة الخصم من 7.5% عام 1989 إلى 10.5% عام 1990، ثم إلى 11.5% في 1991، وفي عام 2000 إلى 7.5%، واستقر معدل إعادة الخصم عند 04% منذ سنة 2014 لأن الوضع في الجزائر بدأ يعرف نوعا من الاستقرار المالي والنقدي.

أما بالنسبة لأسعار الفائدة على ودائع البنوك التجارية فقد حررت في ماي 1990، ولكن أسعار الفائدة على الاقتراض من البنوك التجارية ظلت خاضعة لحد أقصى نسبته 20% سنويا. ونتيجة لذلك ظل هذان النوعان من

<sup>1</sup> كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص 59.

<sup>2</sup> ماجدة مدوخ، عتيقة وصاف، مرجع سبق ذكره، ص 302.

<sup>3</sup> موسى بوشنب، مرجع سبق ذكره، ص 201.

<sup>4</sup> ماجدة مدوخ، عتيقة وصاف، مرجع سبق ذكره، ص 301.

أسعار الفائدة سالبين من حيث القيمة الحقيقية خلال الفترة 1993-1994، لأنهما لم يعكسا الضغوط التضخمية المتزايدة الناشئة عن تراخي سياسات إدارة الطلب بدرجة كبيرة في 1992-1993، واتخذت خطوة مهمة بموجب برنامج الإصلاح عام 1994 عندما أزيل الحد الأقصى على أسعار الإقراض من البنوك التجارية للجمهور. ورافق ذلك فرض سقف مؤقت بمقدار خمس نقاط مئوية على الفارق بين نسبة الفائدة على الإيداع وعلى الاقتراض من البنوك التجارية. وقد ألغي هذا الإجراء في ديسمبر 1995، وفي النهاية أدى تحرير أسعار الفائدة، مع تراجع معدلات التضخم بفضل سياسات إدارة الطلب الأكثر تشدداً، إلى ظهور أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة منذ بداية 1996، كما ارتفعت معدلات السحب على المكشوف للبنوك على بنك الجزائر إلى 24% منذ 1994 بدلا من 20% في أكتوبر 1991.

#### رابعا: السوق النقدية

أنشئت السوق النقدية في الجزائر في جوان 1989 كنتيجة للإصلاحات المصرفية لسنتي 1986 و 1988، لكن سرعان ما عرفت عدة تطورات في تنظيمها بعد صدور قانون النقد والقرض والتنظيم رقم 91-8 المؤرخ في 14 أوت 1991، والمتضمن تنظيم السوق النقدية. وقد كانت هذه السوق تقتصر فقط على البنوك التجارية، لتتوسع تدريجيا إلى المؤسسات المالية ثم المستثمرين المؤسسين كصناديق التقاعد والضمان الاجتماعي وشركات التأمين والتعاونيات.<sup>1</sup> وقد سمحت هذه العملية لبنك الجزائر بمراقبة هذه السوق باستعمال أسعار الخصم.<sup>2</sup> وبالتالي يتولى البنك المركزي عملية تسيير وتنظيم السوق النقدية.<sup>3</sup>

ويتدخل البنك المركزي في السوق النقدية كمقرض أخير لضمان سيولة السوق وتنظيم حجمه الإجمالي وحسب التعليم رقم 95-28 الصادر في 22 أبريل 1995 فإن الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي لتنظيم السوق هي:

- 1- عمليات السوق المفتوحة:** يمكن للبنك المركزي وفق الشروط التي يحددها المجلس أن يتدخل في السوق النقدية لشراء وبيع السندات العمومية التي تستحق في أقل من ستة أشهر وسندات خاصة يمكن قبولها للخصم أو لمنح قروض، ولا يجوز في أي وقت كان أن يتعدى المبلغ الاجمالي للعمليات التي يجريها البنك المركزي على سندات عامة، 20% من الإيرادات العامة للدولة المثبتة في موازنة السنة المالي السابقة.<sup>4</sup>
- 2- مزادات القروض:** استخدم هذا النوع من أدوات الرقابة غير المباشرة في ماي 1995 بهدف توفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية. ويعلن البنك المركزي وفقا لنظام المزادات سعر فائدة أدنى قبل المزاد، لتتقدم بعد ذلك البنوك أو المؤسسات المالية بطلباتها في شكل أسعار فائدة وأحجام الائتمان.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> مصطفى عبد اللطيف وسليمان بلعور، النظام المصرفي بعد الإصلاحات، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات

الاقتصادية في الجزائر، الممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، يومي 20، 21 أبريل 2004، ص 61.

<sup>2</sup> محمود حميدات، مدخل لتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 03، الجزائر، 2005، ص 148.

<sup>3</sup> المادة 02 من النظام رقم 91-08، المؤرخ في 14 أوت 1991.

<sup>4</sup> موسى بوشنب، مرجع سبق ذكره، ص 215.

<sup>5</sup> ماجدة مدوخ وعتيقة وصاف، مرجع سبق ذكره، ص 304.

**3- مزادات أذونات الخزينة:** بدأ استخدام هذه التقنية لأول مرة في أكتوبر 1995 استكمالاً للنظام السابق، حيث تقوم الخزينة بإصدار سندات عمومية تخضع لشروط السوق النقدية في شكل مناقصة سندات ذات استحقاقات موحدة كما يمكنها التدخل في السوق النقدية من خلال البنك المركزي باعتباره وكيلها المالي، والذي يقوم بخدمتها بضمن تحقيق عمليات مناقصات بيع سنداتهما القابلة للتداول في السوق النقدية.<sup>1</sup>

وتم تدعيم أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة بإدخال أداة جديدة في أبريل 2002 ارتبطت بحالة فائض السيولة؛ وهي امتصاص فائض السيولة عن طريق إعلان المناقصات، وقد تم امتصاص جزء كبير من فائض السيولة بمبلغ تراوح بين 100 و 160 مليا دج.<sup>2</sup>

استحدث بنك الجزائر ابتداء من منتصف جانفي 2013 أداة جديدة وهي استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل فائدة قدره 1.50%، يهدف هذا التعزيز لأدوات السياسة النقدية إلى امتصاص أكبر للسيولة المستقرة للمصارف، ومن ثم تسيير أحسن لفائض السيولة النقدية في السوق واحتواء أثرها التضخمي.

### المطلب الرابع: الأهداف العامة للسياسة النقدية في الجزائر

رغم أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية في المدارس الفكرية هو استقرار الأسعار (التضخم)، فإن المشرع الجزائري في صلب هذا القانون لم يجعله هدفا أساسيا وإنما وضعه في المقام الثاني من جملة الأهداف.

#### أولا: هدف النمو الاقتصادي

إذ كان معدل النمو الاقتصادي هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية، فإنه قد عرف عدة تذبذبات خلال فترة التسعينيات، حيث توجد عدة مبررات تؤكد على إمكانية وصول معدلات نمو منتظمة في الاقتصاد خلال هذه الفترة، وبذلك لم يتحقق هدف النمو الاقتصادي كهدف ساسي للسياسة النقدية، فإذا كان معدل النمو يتطلب تحريك الطاقات وزيادة الاستثمارات الإنتاجية بشكل مستمر بتفعيل الطلب الكلي، فإن ارتفاع معدلات التضخم خلال الفترة 1994-1995 حال دون بلوغ ذلك مما استدعى تطبيق سياسة نقدية انكماشية بتقليص حجم الطلب الكلي بدل من تنشيطه. كما اتسمت هذه الفترة بتحولات جذرية في الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق مما خلق بيئة غير مواتية نحو تحقيق معدلات نمو ملائمة.<sup>3</sup>

#### ثانيا: هدف التشغيل

يمثل هدف التشغيل الهدف الثاني للسياسة النقدية في الجزائر، والذي يرتبط بشكل مباشر بهدف تحقيق النمو الاقتصادي لذا فإن عدم تحقيق هذا الأخير سينعكس بالسلب على هدف التشغيل مما يحمل السياسة النقدية

<sup>1</sup> ماجدة مدوخ وعتيقة وصاف، مرجع سبق ذكره، ص 304.

<sup>2</sup> مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 06، 2008، ص 19.

<sup>3</sup> بلعوز بن علي وعبد العزيز طيبة، تقييم أداء الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1990-2004 مع التركيز على سياسة استهداف التضخم، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، يومي 24-25 أبريل 2006، ص 20.

انتكاسا آخر يظهر من خلال تزايد معدلات البطالة،<sup>1</sup> والتي بلغت 27% في 1994 و 28% في 1995، لتبلغ مستواها القياسي سنة 2000 بمعدل 29.5%. ولكي تتمكن الجزائر من مواجهة هذه المعضلة لا بد عليها أن تخلق ما بين 250 ألف و 300 ألف منصب شغل جديد سنويا للحفاظ على مستويات منخفضة، أما إذ أرادت التخلص منها نهائيا فيتعين عليها توفير ما بين 700 ألف و 750 ألف منصب شغل جديد سنويا.<sup>2</sup>

### ثالثا: استقرار الأسعار

سعت الجزائر في إطار التحول إلى اقتصاد السوق، ومن خلال قانون النقد والقرض 90-10 إلى مراقبة التضخم والتحكم فيه عن طريق سياستها النقدية الرامية إلى تحفيز البنوك التجارية على تعبئة فائض السيولة لديها والتحكم في توزيع القروض.<sup>3</sup> وعلى الرغم من اختلاف أسباب التضخم في الجزائر من أسباب مؤسساتية، هيكلية ونقدية، إلا أن السياسة النقدية استطاعت معالجة هذه الأسباب من خلال التأثير على حجم القروض في الاقتصاد، وهذا ما يفسره الانخفاض في معدلات التضخم خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية، ولاسيما في ظل الألفية الثالثة التي انخفض فيها معدل التضخم إلى أدنى مستوى له سنة 2000. لذا يعد هدف استقرار الأسعار الهدف الوحيد الذي حققته السياسة النقدية.<sup>4</sup>

### رابعا: هدف التوازن الخارجي

تظهر فعالية السياسة النقدية في بلوغ هذا الهدف من خلال تحسين وضعية ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف. فالاختلالات الشديدة في ميزان المدفوعات عقب الأزمة النفطية، دفع بالسلطات الجزائرية إلى صياغة برنامج شامل للتصحيح الهيكلي الذي حظي بمساندة صندوق النقد الدولي والذي جعل من أولى اهتماماته استعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي وبموجب ذلك، قامت الجزائر بإعادة جدولة 17 مليار دولار من ديونها الخارجية على مدى السنوات الأربعة للبرنامج وذلك بهدف تخفيض الضغوط الخارجية ارتفاع أعباء الدين إلى 82.2% سنة 1993، إذ ترتب على هذا الوضع ارتفاع التدفقات الرأسمالية الداخلية سنة 1994 بالإضافة إلى الدعم الاستثنائي المقدم لميزان المدفوعات من طرف صندوق النقد الدولي، مما أنجز عنه انخفاض خدمات الدين إلى 47.2 في نفس السنة.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 22.

<sup>2</sup> عبد المجيد بوزيدي، ترجمة جريب أم الحسن، *تسعينات الاقتصاد الجزائري*، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص 201 و 202.

<sup>3</sup> ناصر المهدي، *الإصلاحات المالية في الجزائر*، مجلة آفاق، الصادرة عن الجلة الثقافية " آفاق الاقتصادية "، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة البليدة، العدد 04، 2005، ص 57.

<sup>4</sup> بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

<sup>5</sup> كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 13.

## المبحث الثاني:

### تطور السياسة المالية في الجزائر (1990-2014)

للسياسة المالية دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الجزائري، فهي إحدى الأدوات المهمة للسياسة الاقتصادية العامة لدفع عجلة النمو والتطور للاقتصاد الوطني وكذا معالجة الاختلالات الاقتصادية، حيث شهدت السياسة المالية في الجزائر تطورات وتغيرات جوهرية من أجل التكيف مع الأوضاع الاقتصادية السائدة.

#### المطلب الاول: قانون المالية في الجزائر

تنص المادة 06 من القانون 17-84 على أن: "الميزانية العامة للدولة تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية، والموزعة وفقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها." نلاحظ من خلال هذه الفقرة أن النفقات والإيرادات عبارة عن مجموعة حسابات، أما قانون المالية فهو الذي يخصص بإنجاز هذه النفقات والإيرادات، وبالتالي فهو الحامل للميزانية من مجرد وثيقة حكومية إلى قانون ملزم التطبيق، حيث أن قانون المالية يمثل الرخصة التشريعية لإنجاز وتنفيذ الميزانية.<sup>1</sup> لقانون المالية في الجزائر عدة أنواع هي:<sup>2</sup>

#### أولا: قانون المالية السنوي

قانون المالية السنوي هو منطلق السياسة المالية لسنة كاملة، يتم إصداره قبل بداية السنة، ويصلح البقاء عليه طوال السنة ما لم تحدث ظروف ومعطيات جديدة تحتم تعديله، وهو يتكون من جزئين:

- الأول يتضمن الإجراءات المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية والطرق والوسائل التي تضمن سير المصالح العمومية والمحافظة على التوازنات العمومية المالية الداخلية والخارجية.
- أما الثاني يتضمن المبلغ الإجمالي للاعتمادات المطبقة بصدد الموازنة العامة للدولة والموزعة حسب طبيعة النفقة.

#### ثانيا: قانون المالية التكميلي والمعدل

إن الاعتمادات المفتوحة للإدارات العمومية غير محددة وغالبا ما تتجاوز المبالغ المقدرة في بداية السنة، ولهذا تضطر الحكومة إلى وضع قانون مالية تكميلي يتماشى والتغيرات الجديدة ثم المصادقة عليه من قبل البرلمان.

#### ثالثا: قانون ضبط الميزانية

يشكل الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية، الهدف منه هو ضبط النتائج المالية لكل سنة وإجازة الفروقات بين ما تم تنفيذه فعلا وما كان متوقعا، كما يعتبر أداة لرقابة التنفيذ من طرف السلطة التشريعية، كما يعتبر أداة أساسية في تقدير بيانات الميزانيات المستقبلية، ويقوم هذا القانون بعرض النتائج، وبالإضافة إلى توضيح البيانات فهو يضبط رصيد الميزانية الذي تحقق.

<sup>1</sup> مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص 380.

## المطلب الثاني: سياسة الانفاق العام في الجزائر

كما ذكر سابقا، فالنفقات العامة هي عبارة عن أداة من أدوات السياسة المالية المطبقة من طرف السلطات المالية لتحقيق الأهداف المرسومة خلال فترة معينة من الزمن، حيث قسم المشرع الجزائري النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين: نفقات التجهيز ونفقات التسيير.

### أولا: نفقات التجهيز

هي تلك النفقات العامة التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة وتسمح بتسيير جهازها الإداري وأداء مهامها والتزاماتها، مثل: أجور الموظفين، مصاريف صيانة المباني العمومية، لوازم المكاتب... الخ، وبالتالي لا تضيف هذه النفقات للمجتمع أي مقدرة إنتاجية جديدة بقدر ما تسعى لإبقاء الهيكل الموجود يتحرك.<sup>1</sup>

تقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب:<sup>2</sup>

### 1- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات: يشمل هذا الباب الاعتمادات الضرورية للتكفل

بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء هي:

- دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة).

- الدين الداخلي - ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة).

- الدين الخارجي.

- ضمانات (من أجل القروض والتسيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية).

- نفقات محسومة من الإيرادات.

### 2- تخصيصات السلطة العمومية: تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، كالمجلس الشعبي

الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري... الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

### 3- النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة

بالموظفين والمعدات، ويضم ما يلي:

- المستخدمون - مرتبات العمل.

- المستخدمون - المنح والمعاشات.

- المستخدمون - النفقات الاجتماعية.

- معدات تسيير المصالح.

- أشغال الصيانة.

- إعادة التسيير.

- نفقات مختلفة.

<sup>1</sup> علي بساعد، محاضرات المالية العمومية، المعهد الوطني للمالية، الجزائر، 1992، ص 74.

<sup>2</sup> المادة 24 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية.

**4- التدخلات العمومية:** تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي، الاقتصادي وعمليات التضامن، وتضم:

- التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية).
- النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية).
- النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية).
- النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية).
- إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية).
- النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن).
- إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات... الخ).

#### ثانيا: نفقات التجهيز

وهي النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي تتولد عنه زيادة الناتج الوطني الاجمالي PNB وبالتالي زيادة ثروة البلاد، ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار، وتتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية، الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة استثمارات منتجة ويضاف إلى هذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية. وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الصناعي، الفلاحي... الخ) من أجل تجهيزها للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن.<sup>1</sup>

إن نفقات الاستثمار تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية، حيث أن هذه النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية على كافة القطاعات. كما يتم تمويل نفقات التجهيز من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية، كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض وتسبيقات الخزينة أو من البنك أي خلال رخص التمويل.<sup>2</sup>

وتقسم نفقات التجهيز حسب المخطط الإنمائي السنوي على ثلاثة أبواب: استثمارات منفذة من طرف الحكومة، دعم استثماري، نفقات استثمارية أخرى.<sup>3</sup>

والتصنيف الذي تعتمد عليه هو التصنيف الوظيفي الذي يسمح لها بإعطاء وضوح أكثر لنشاط الدولة الاستثماري، وعليه تدون نفقات التجهيز كما يلي:

#### **1- العناوين:** تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين (أبواب) وهي:

- الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة، وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية.

- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

<sup>1</sup> مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص 351.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 351.

<sup>3</sup> المادة 35 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية.

- النفقات الأخرى برأس المال.

**2- القطاعات:** تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (عشرة قطاعات) هي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المحططات البلدية للتنمية، مع الإشارة إلى أن القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

**3- الفصول والموارد:** تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد، حيث تصور بطريقة أكثر وضوحا ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع، وقطاع فرعي، وفصل ومادة. كان نقول مثلا: العملية رقم 2423 فهي تشمل على:

- القطاع 2 ..... الصناعات التحويلية.
- القطاع 24 ..... التجهيزات.
- الفصل 242 ..... الصلب.
- المادة 2423 ..... التحويلات الأولية للمواد.

ثالثا: تطور الإنفاق العام في الجزائر

يوضح الجدول التالي تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)

جدول رقم 10 : تطور النفقات العامة في الجزائر (1990-2014)

الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
1990	136.50	88.80	47.70
1991	212.10	153.80	58.30
1992	420.10	276.10	144.00
1993	476.60	291.40	185.20
1994	566.30	330.40	235.90
1995	759.60	473.70	285.90
1996	724.60	550.60	174.00
1997	845.10	643.50	201.60
1998	876.00	664.10	211.90
1999	961.70	774.70	187.00
2000	1178.10	856.20	321.90
2001	1321.00	963.60	357.40
2002	1550.60	1097.60	452.90
2003	1752.70	1199.00	553.70
2004	1891.80	1251.10	640.70
2005	2052.00	1245.10	806.90
2006	2453.00	1437.90	1015.10
2007	3108.50	1673.90	1434.60
2008	4191.00	2217.70	1973.30

1946.30	2300.00	4246.30	2009
1807.86	2659.07	4944.66	2010
1947.36	3879.20	5853.56	2011
2233.96	4935.93	7169.89	2012
2544.21	4335.61	6879.82	2013
2941.71	4714.45	7656.16	2014

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على: قوانين المالية للسنوات من 1990 الى 2014، بنك الجزائر

1- تطور السياسة الإنفاقية خلال الفترة (1990-1999): شهدت الجزائر خلال الفترة (1990-1994) تزايدا واضحا ومستمرًا في نفقات التجهيز والتسيير، وهذا بفضل القفزة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حققتها الجزائر خاصة أثناء فترة الإصلاحات المدعومة، قبل برنامج التعديل الهيكلي كانت سياسة الإنفاق العام في الجزائر تتميز بتدعيم الدولة للعديد من السلع والخدمات بالإضافة إلى منح المساعدات والإعانات لبعض الأفراد، وكذا توسع الدولة في حجم النفقات العسكرية بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي كانت تمر بها البلاد، إلى جانب التوسع في حجم الإنفاق الاستثماري لبعث سبل التنمية:<sup>1</sup>

ومنه فإن الارتفاع المتزايد في حجم النفقات العامة قبل برنامج التعديل الهيكلي يرجع بالدرجة الأولى إلى:

- تزايد تكلفة إعانات دعم السلع الاستهلاكية العامة بسبب الأثر الناتج عن خفض سعر الصرف.
- الشروع في برنامج رئيسي لإعادة هيكلة المؤسسات العامة بمساعدة البنك الدولي في صورة قرض لإصلاح المؤسسات العامة والقطاع المالي.
- توسع الدولة في حجم النفقات العسكرية بسبب الظروف الأمنية الصعبة.

أما الفترة (1995-1999) فقد عرفت تطبيق سياسة مالية جديدة حيث تتلخص إصلاحات السياسة

الإنفاقية فيما يلي:

- اتباع سياسة دخول متشددة حيث تم تقليص رواتب عمال الوظيف العمومي، كما تم تقليص التعيينات الجديدة في الوظائف الحكومية.

- رفع الدعم عن المواد الغذائية الأساسية.

- الحد من عجز الخزينة.

- فحص جميع النفقات العامة بالتعاون مع البنك العالمي بداية من سنة 1996، حيث أن تقليص النفقات جعل العجز الكلي للخزينة ينتقل من 8.7% من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 الى 2.4% سنة 1997.

2- تطور السياسة الإنفاقية خلال الفترة (2000-2014): شهدت هذه الفترة ارتفاع هائل في حجم النفقات العامة ويعود ذلك إلى:<sup>2</sup>

- الانفراج المالي الذي شهدته الجزائر مع مطلع سنة 2000 بسبب ارتفاع سعر النفط.

<sup>1</sup> موسى بوشنب، مرجع سبق ذكره، ص 232.

<sup>2</sup> عبد الكريم تقار، مرجع سبق ذكره، ص ص 108-109.

- تبني الدولة الجزائرية برنامج لدعم الانعاش الاقتصادي الذي خصصت له حوالي 525 مليار دينار جزائري والذي تمحور حول عمليات بعث النشاطات الإنتاجية الفلاحية لتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع وكذا تحقيق التوازن الجهوي بتنشيط المناطق الريفية بدعم إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ارتفاع النفقات العامة بعد إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 حيث بلغت النفقات حوالي 4202.7 مليار دينار جزائري لإعطاء الأولويات للقطاعات التي حققت التنمية كقطاع الفلاحة والري.

- محاولة إنهاء جميع المشاريع التي كانت عالقة مثل الطريق السيار شرق-غرب و مترو الجزائر.

- رفع الأجور والمنح الموجهة للمجاهدين والمصالح الإدارية.

- ارتفاع النفقات مع انطلاق البرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية 2010-2014 الذي خصص له حوالي 21214 مليار دينار بهدف استكمال المشاريع الجاري إنجازها خصوصا في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه، وإطلاق مشاريع جديدة خصوصا في قطاع تحسين التنمية البشرية والمحلية وتطوير اقتصاد المعرفة لدعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.

### المطلب الثالث: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر

نتيجة تزايد النفقات العامة خلال فترة الدراسة، قامت الدولة بتنويع مصادر إيراداتها وزيادة حصيلتها لتواكب التزايد المستمر في النفقات العامة بما يتماشى مع متطلبات النمو والتنمية الاقتصادية، حيث قامت الجزائر بإصلاحات متعددة قصد تقليص عجز الموازنة من خلال تخفيض النفقات وزيادة الإيرادات. وعليه قامت بإصلاح النظام الضريبي لرفع الحصيلة الضريبية.

قسم المشرع الجزائري إيرادات الميزانية العامة إلى:<sup>1</sup>

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
  - مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
  - التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والآتوي.
  - الأموال المخصصة للهدايا والهبات والمساهمات.
  - التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
  - مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون علي تحصيلها.
  - مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانونا.
- مما سبق يمكن تصنيف إيرادات الموازنة العامة إلى قسمين:

### أولا: الإيرادات الإجبارية

وهي مجموع الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية ودون مقابل، وتتمثل فيما يلي:

<sup>1</sup> المادة 11 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية.

**1- الإيرادات الجبائية:** وهي عبارة عن مختلف الضرائب والرسوم المصنفة كما يلي:

**أ- الضرائب المباشرة:** وهي الضرائب المفروضة على مختلف أنواع الدخول كالأرباح الصناعية والتجارية والأرباح غير التجارية والمرتبات والأجور والضمانات... الخ

**ب- حقوق التسجيل والطابع:** تتمثل في الضرائب الموضوعية على بعض العقود القانونية وعلى كل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل: حقوق التسجيل، انتقال رأس المال، طوابع جواز السفر ورخص السياقة... الخ.

**ج- الضرائب على رقم الأعمال:** أي الرسوم على المبيعات، وهي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك تفرض على مجمل المواد الاستهلاكية.

**د- الضرائب غير المباشرة:** تتكون أيضا من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك لكنها تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رقم الأعمال كالذهب والكحول... الخ.

**هـ- الحقوق الجمركية:** يخضع لهذا الرسم جميع المواد الموجهة للتصدير والاستيراد.

**و- الجباية البترولية:** تتكون من مجموع اقتطاعين هما: ضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز هذا من جهة، وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.

**2- الحصة المستحقة للدولة من الأرباح العمومية:** وهي نسبة من الأرباح الصافية للمؤسسة بعد اقتطاع اشتراكات العمال حيث أن هذه الضريبة تخضع للقواعد المطبقة في مادة الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية

**3- الغرامات:** وهي العقوبات المالية الصادرة عن هيئة قضائية مثل: المحكمة، مجلس المحاسبة... الخ، كما قد تفرضها هيئة إدارية مثل: مفتشية الأسعار، مفتشية الجمارك.

**ثانيا: الإيرادات الاختيارية**

وهي المشاركات والمساهمات المدفوعة اختياريا (إراديا) من قبل أشخاص نظير حصولهم على سلعة أو خدمة تمنحها لهم الدولة، منها:

**1- مداخيل أملاك الدولة:** وهي ما تحصل عليه الدولة من خلال تصفيتها لثرواتها أو استغلالها في شكل إجازة أو خدمة أو رخصة، وتميز نوعين من مداخيل أملاك الدولة:

**أ- مداخيل تصفية ثروات الدولة:** وهي الموارد التي يتم تديرها بشكل اتفاقي من خلال السلع التي تمتلكها الدولة والتي لم تعد نافعة بالنسبة لها مثل: مداخيل التنازل عن الأراضي التابعة للدولة، العقارات، المتاجر... الخ.

**ب- مداخيل استغلال الأملاك التابعة للدولة:** وهي الموارد التي يتم تديرها من الإيجار أو الخدمة أو الرخصة التي يستفيد منها الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون، الخواص أو العموميون مثل: مداخيل استغلال المناجم والمحاجر والغابات، مداخيل استخراج المنتجات من الأملاك العمومية... الخ.

**2- التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المؤداة:** وهي كل المكافآت المحصلة من طرف الدولة مقابل استعمال خدماتها، وهي ثلاثة أنواع:

- المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تديره من خدمات.

- المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة عند قيامها بنشاطات مصرفية أو تأمينية.

- المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية التي تسيرها الدولة مقابل رسوم.

**3- الأموال المخصصة للمساهمات والهيايا والهبات:** هذا النوع يقدم للدولة دون مقابل، يشمل المساهمات

المالية غير الإجبارية التي يقدمها الأفراد لتمويل نفقة عمومية.

**ثالثا: تطور الإيرادات العامة في الجزائر**

يوضح الجدول التالي تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (1990-2014)

**جدول رقم 11 : تطور الإيرادات العامة في الجزائر (1990-2014)**

الوحدة: مليار دج

السنوات	مجموع الايرادات
1990	160.2
1991	272.4
1992	316.8
1993	320.1
1994	434.2
1995	600.9
1996	824.8
1997	926.7
1998	774.6
1999	950.5
2000	1138.9
2001	1400.9
2002	1570.3
2003	1520.5
2004	1599.3
2005	1719.8
2006	1828.9
2007	1831.3
2008	2763.0
2009	2786.6
2010	3081.50
2011	2992.40
2012	3455.65
2013	2820.00
2014	4218.18

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على: قوانين المالية للسنوات من 1990 إلى 2014، بنك الجزائر.

من خلال ملاحظة الجدول رقم يمكن تحليل الإيرادات من خلال تقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين كما يلي:

**1-** تطور السياسة الإيرادية خلال الفترة (1990 - 1999): شهدت الإيرادات العامة تزايدا معتبرا نظرا للإصلاحات والتحسينات التي أدخلتها الجزائر على نظامها الضريبي:<sup>1</sup>

- زيادة معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33%.
- تم سنة 1994 إدخال ضريبة على القيمة المضافة بأربعة معدلات تتراوح بين 0% و 4% والتي لعبت دورا كبيرا في توسيع القاعدة الضريبية.
- إعادة هيكلة معدلات ضريبة الدخل على الأفراد والشركات سنة 1994، بهدف التخفيف من العبء الضريبي، حيث تم خفض معدل ضريبة الشركات من 42% إلى 38%، كما خفضت المعدل الحدي للضريبة على دخول الأفراد من 70% إلى 50%.
- خفض الإعفاءات على ضريبة القيمة المضافة وزيادة معدلاتها.
- في سنة 1995 تم إلغاء النسبة القديمة لضريبة القيمة المضافة وتحديدتها بـ 21% كأقصى حد، كما أصبحت تمس كل من قطاع البنوك والتأمين والأنشطة المهنية والمنتجات البترولية.
- إعادة هيكلة تعريف الاستيراد خلال عامي 1996 و 1997 حيث خفضت عدد المعدلات فوصل إلى 5 معدلات تتراوح ما بين 0% و 40%.

كما شهدت هذه المرحلة ارتفاعا مستمرا في حصيللة الإيرادات البترولية بسبب ارتفاع سعر النفط العالمي سنة 1992، لكن في سنة 1993 عرفت حصيللة الإيرادات انخفاضا محسوسا بسبب انخفاض سعر البترول في السوق العالمي، لكن سرعان ما عادت إلى الارتفاع ابتداء من سنة 1994.

**2-** تطور السياسة الإيرادية خلال الفترة (2000 - 2014): تميزت هذه المرحلة بزيادة النفقات العامة نظرا لإطلاق الدولة الجزائرية برامج تنموية كبرى ابتداء من سنة 2001 مما ألزمها إصدار إجراءات ضريبية كل سنة بغية زيادة حصيلتها من الإيرادات الضريبية، وقد شهدت الإيرادات الضريبية خارج المحروقات ارتفاعا كبيرا وذلك راجع إلى:<sup>2</sup>

- تحسن إدارة الضرائب في مكافحة الغش والتهرب الضريبي، وقد تم تحقيق أهم الزيادات بواسطة الضرائب على المداخل والأرباح متبوعا بالضرائب على السلع والخدمات بالإضافة إلى الرسوم الجمركية.
- وضعت الدولة الجزائرية عدة تعديلات وإجراءات متمثلة في قانون المالية سنة 2001 والذي تضمن 33 إجراء ضريبيا ما بين تعديل وإلغاء وإتمام، وقانون المالية لسنة 2002 والذي تضمن 32 إجراء ضريبيا، وقانون المالية لسنة 2003 والذي تضمن 68 إجراء ضريبيا، وقانون المالية لسنة 2004 والذي تضمن 24 إجراء ضريبيا، وقانون المالية لسنة 2005 الذي تضمن 36 إجراء ضريبيا، وقانون المالية لسنة 2006 والذي تضمن 32 إجراء ضريبيا، وقانون المالية لسنة 2007 الذي تضمن 37 إجراء ضريبيا، و قانون المالية لسنة 2008 الذي تضمن 20 إجراء ضريبيا.

أما فيما يتعلق بالإيرادات البترولية في الألفية الثالثة فقد شهدت ارتفاعا بعد تحسن أسعار النفط العالمية وزيادة الطلب العالمي عليها سنة 2010، 2011، 2012، وبالتالي المساهمة في زيادة الإيرادات الكلية لهذه السنة.

<sup>1</sup> عبد الكريم تقار، مرجع سبق ذكره، ص 110.

<sup>2</sup> عبد الكريم تقار، مرجع سبق ذكره، ص 112.

انخفضت إيرادات الميزانية سنة 2013 بسبب انخفاض الإيرادات الضريبية للمحروقات.<sup>1</sup>

## المطلب الرابع: سياسة الميزانية العامة في الجزائر

عرف المشرع الجزائري الموازنة العامة للدولة بأنها تلك الوثيقة التي تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.<sup>2</sup>

وتتكون الموازنة العامة في التشريع الجزائري من جانبين، جانب النفقات العامة وجانب الإيرادات العامة، وفيما يلي سيتم توضيح المعايير التي تبوب على أساسها كل من النفقات العامة والإيرادات العامة في الجزائر.

### أولا: تبويب النفقات العامة في الجزائر

تبويب النفقات العامة في الجزائر وفقا للأصناف التالية:<sup>3</sup>

**1- التبويب الإداري:** تصنف النفقات العامة إداريا وفق معيارين هما:

- **التبويب حسب الوزارات:** وهو القاعدة التي تصنف على أساسها موازنة التسيير في الجزائر، وفيه يتم وضع اعتمادات نفقات التسيير تحت تصرف الدوائر الوزارية.

- **التبويب بحسب طبيعة الاعتمادات:** حيث توزع الاعتمادات حسب الحالات على الفصول أو القطاعات.

**2- التبويب الوظيفي للنفقات العامة في الجزائر:** وفي هذا الإطار تقسم الوظائف في الجزائر إلى أربع مجموعات كبيرة وهي:

- الخدمات العامة: وتضم الإدارة العامة، العدل، الشرطة، الدفاع.

- الخدمات الاجتماعية والجماعية: وتشمل التعليم، الصحة... الخ.

- الخدمات الاقتصادية: وتضم الفلاحة، الصناعة... الخ.

- النفقات غير قابلة للتخصيص: كفاءة الدين العام، رد القروض... الخ.

**3- التبويب الاقتصادي:** وهو التبويب الذي يحظى بأهمية كبيرة بالنظر إلى التأثير الكبير للنفقات العامة على الاقتصاد، ووفقا لذلك تقسم النفقات إلى:

- نفقات التسيير (النفقات التجارية) ونفقات التجهيز (نفقات رأس المال).

- نفقات المصالح (الإدارية) ونفقات التحويل (إعادة التوزيع).

**4- التبويب المالي:** يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من النفقات هي:

- **النفقات النهائية:** تمثل حركة دخول وخروج الأموال بدون مقابل، وتمثل كذلك الحق المشترك في توزيع الأموال العامة.

- **النفقات المؤقتة وعمليات الخزينة:** ترتبط بالعمليات المؤقتة المتعلقة بالخزينة أو القطاع المصرفي، فهي تمثل جزء حركة الأموال الخارجة من الصناديق العمومية بصفة مؤقتة.

<sup>1</sup> التقرير السنوي لسنة 2013 الصادر من بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 86.

<sup>2</sup> المادة 06 من القانون 4-17 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية.

<sup>3</sup> موسى بوشنب، مرجع سبق ذكره، ص 246-247.

- النفقات الافتراضية أو الضمانات: وهي التي تتعلق بعمليات إنفاق أو قروض تتعهد الدولة بالقيام بها إذا تحققت بعض الظروف.

### ثانيا: تبويب الإيرادات العامة في الجزائر

تبويب الإيرادات العامة وفق طرق تحصيلها وهو ما ينسجم مع التبويب القانوني إلى جانب التبويب ذو الطابع الاقتصادي:<sup>1</sup>

**1- التبويب القانوني:** يستند هذا المعيار على أساس استخدام الجماعات العمومية للقوة العمومية من عدمها أثناء تحصيل الإيرادات العامة، إذ يمكن لهذه الجماعات في سبيل تحصيل إيراداتها اللجوء إلى التدابير الآمرة والناحية التي تحتكرها.

**2- التبويب المالي:** وفيه يمكن التمييز بين نوعين من الإيرادات:

- الإيرادات العامة النهائية: هي الأموال التي تدخل خزانة الدولة بصفة نهائية دون أن تتبعها تكلفة أو تعويض.

- الإيرادات العامة المؤقتة: هي تلك الأموال ذات الطبيعة المؤقتة الواجب ردها أو تعويضها، والتي ينتج عنها تكاليف مثل: دفع فوائد القروض، سندات الدولة... الخ.

**3- التبويب الاقتصادي:** يرتبط هذا التبويب بطبيعة الثروات التي تم الاقتطاع منها، فقبل إصلاح 1991م كان التبويب يعتمد على الضرائب على الدخل، الضرائب على رأس المال والضرائب على الاستهلاك (النفقة)، أما بعد إصلاح 1991م أصبح تبويب الضرائب يعتمد على: الضرائب المباشرة (ضرائب على الدخل الإجمالي، الضرائب على أرباح الشركات)، التسجيل والطابع، الرسوم المختلفة على الأعمال (الرسم على القيمة المضافة، الرسم الداخلي على الاستهلاك... الخ)، والضرائب غير المباشرة.

### ثالثا: مبادئ الموازنة العامة في الجزائر

تخضع الموازنة العامة في الجزائر في مرحلة تحضيرها وإعدادها إلى مجموعة من المبادئ:<sup>2</sup>

**1- مبدأ السنوية:** يقصد به أن ترخيص الموازنة لا يصلح إلا لسنة واحدة مقبلة؛ أي يحدث توقع إجازة نفقات وإيرادات الدولة بالنظر إلى سنة واحدة مقبلة وهو ما يسمح برقابة دائمة من السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية وخاصة فيما يتعلق بالعمليات المالية من جباية وإنفاق وهذا ما يستوجب أن تكون الموازنة دورية والفترة محددة، وهذا طبقا لما ورد في قانون 84-17: (إن قانون المالية يقر ويرخص عن كل سنة مدنية بمجمل موارد الدولة ونفقاتها)، والسنة المدنية تضم الفترة من 01 جانفي إلى غاية 31 ديسمبر كما هو في الجزائر، وهذا يعني أن الحكومة ملزمة بتنفيذ الميزانية خلال سنة، إلا أن هناك عمليات تفوت الإطار السنوي ولهذا ظهر على هذا المبدأ استثناءات، وتستنبط هذه الاستثناءات من اعتبارين مختلفين:

- من جهة لاعتبارات فنية وتطبيقية تتعلق بتصحيح آثار مبدأ سنوية الميزانية العامة للدولة.

<sup>1</sup> موسى بوشنب، مرجع سبق ذكره، ص ص 247-248

<sup>2</sup> مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 382-384.

- ومن جهة أخرى لاعتبارات سياسية واقتصادية متعلقة بمشاكل الاستثمارات المخططة والبرامج التي تسمح بإعطاء الترخيص المالي لأثر لا يتعدى كثيرا الإطار الضيق للسنة، ويمكن حصر هذه الاستثناءات في: عمليات برامج التجهيز، ترحيل الاعتمادات، الميزانية الشهرية، الاعتمادات التكميلية.

**2- مبدأ الوحدة:** بمعنى أن تخصص موازنة واحدة تضم كافة النفقات العامة والإيرادات العامة مهما كانت طبيعتها، بحيث يكون التصويت عليها من طرف السلطة التشريعية مرة واحدة وبشكل عام، وحسب هذا المبدأ على الإيرادات والنفقات العامة للدولة أن تظهر في بيان واحد، ثم تصنف بشكل مفصل ومتجانس حتى يسهل التعرف على المركز المالي للدولة كما تمكن أيضا من عملية التحليل والمقارنة ومن ثم التأكد من وجود توازن أو عدمه في الموازنة العامة للدولة. كما يسمح هذا المبدأ للسلطة التشريعية القيام بعملية المراقبة والتعرف على السياسة المالية المعتمدة من طرف الحكومة، إلا أن التطور الذي لحق بالسلطة المالية للدولة وتعدد وظائفها ظهرت بعض الاستثناءات على مبدأ وحدة الموازنة، ويمكن ذكرها فيما يلي:

**أ- الميزانية الملحقة:** هناك بعض المؤسسات العمومية لا تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة، فتعتمد الدولة منحها ميزانية مستقلة إلا أن هذه الميزانية تلحق الموازنة العامة وهذا ما نص عليه القانون 84-17 في المادة 44-45.

**ب- الحسابات الخاصة بالخرينة:** تمثل هذه الحسابات التعديل الثاني على مبدأ وحدة الموازنة العامة للدولة في الجزائر وقد خصص قانون 84-17 لهذه الحسابات 14 مادة (48-61) وتتمثل هذه الحسابات في الحسابات المفتوحة في كتابات الخزينة تقيدها فيها عمليات الإيرادات والنفقات لمصالح الدولة التي تجربها تنفيذًا لأحكام قانون المالية ولكن خارج الميزانية العامة للدولة، وقد صنف القانون 84-17 هذه الحسابات إلى: الحسابات التجارية، حسابات التخصص الخاص، حسابات التسبيقات، حسابات القروض، حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية.

**3- مبدأ الشمولية:** أي إدراج كافة الإيرادات والنفقات في ميزانية الدولة دون إجراء أي مقاصة أو تخصيص بينهما، ومنه يكون مبدأ الشمولية مكمل لمبدأ الوحدة، يقوم هذا المبدأ على قاعدتين هما:

- قاعدة الناتج الخام؛ أي أن الإيرادات والنفقات تسجل بمبلغها الخام (عدم المقاصة).

- قاعدة عدم التخصيص؛ أي أن مجموع الإيرادات تخصص لتغطية مجموع النفقات (عدم تخصيص الإيرادات)، إلا أنه في حالة عدم كفاية الإيرادات المخصصة لتغطية نفقة ما يجوز للهيئة الإدارية المعنية أن تطلب إعانة من الدولة بهدف تغطية الجزء المتبقي من النفقة.

**4- مبدأ التوازن:** أن مبدأ توازن الميزانية العامة في الجزائر يوضع في إطار خاص، حيث أنه لغاية سنة 1965 كانت النفقات العامة للدولة تظهر في الموازنة العامة، وابتداء من مرحلة تطبيق مخططات التنمية بدأت تظهر الاختلالات المالية، حيث برزت مشاكل التمويل وقد تتفاقم هذه المشاكل خلال المخططات التنموية إن لم تتبع سياسة مالية عقلانية لكون موارد الميزانية العامة للدولة تسيطر عليها الجباية البترولية، الأمر الذي يزيد من حدة مشكل تمويل التنمية واتساع الحاجات الاجتماعية.

## المبحث الثالث:

### الإطار النظري للنماذج القياسية المستخدمة في الدراسة

نظرا للدور الذي تلعبه السياستين النقدية والمالية في التأثير على النشاط الاقتصادي، سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم النماذج القياسية التي سيتم اعتمادها في دراسة أثر هتين السياستين على النمو الاقتصادي في الجزائر.

#### المطلب الأول: القياس الاقتصادي والسلاسل الزمنية

يعد القياس الاقتصادي التحليلي أحد فروع علم الاقتصاد المستخدمة للأساليب الكمية في تحليل الظواهر الاقتصادية، وله علاقة وثيقة بالرياضيات والطرق الإحصائية.

#### أولاً: القياس الاقتصادي

إن أول ظهور للاقتصاد القياسي جاء مع إنشاء جمعية القياس الاقتصادي *Econometric Society* سنة 1930،<sup>1</sup> ومن ثم إصدار المجلة الدورية *Econometrica* سنة 1933 حيث نشر محرر هذه المجلة رانجر فريش *Ranger Frisch* مقالا حدد فيه الإطار والطرائق التي تستخدم في الاقتصاد القياسي،<sup>2</sup> ولقد أكد فيها على أن النظرية الاقتصادية والطرائق الإحصائية والعلوم الرياضية هي الأركان الرئيسية في الاقتصاد القياسي. جرت محاولات عديدة لإيجاد قيم عديدة لبعض المتغيرات النظرية الاقتصادية، لكن بدأت الصورة تكتمل في تكوين علم الاقتصاد القياسي بشكل واضح عبر كتاب طرق الاقتصاد القياسي للبروفيسور ج. جونستون *J. Johnston*، وبعده كتاب النظرية القياسية للبروفيسور كوستيانسن، وتوالت بعدها الأبحاث والكتب في هذا المجال حتى وقتنا الحاضر.

#### \*تعريف القياس الاقتصادي

إن أصل مصطلح الاقتصاد القياسي يوناني وهي كلمة مكونة من جزئين، أي *Economic* تعني اقتصادي و *Metrics* تعني قياس، أي القياس الاقتصادي، والذي يهتم بقياس المتغيرات الاقتصادية، في حين يرى البروفيسور أوسكار لانج *Oskar Lang* بأنه أصل هذا المصطلح مشتق من مفهوم *Bio-Matrices* الذي ظهر في القرن التاسع عشر في حقل الدراسات البيولوجية، وقد أصبح فيما بعد علما مستقلا بحد ذاته.<sup>3</sup> كذلك ترى كوتسيانيس بأن علم الاقتصاد القياسي هو جمع علمي متناسق لطرائق ومفاهيم وتقنيات الرياضيات والإحصاء والاقتصاد، ويجده أوتس وكليجين *Oates et Kelejian* بأنه التحليل الكمي للسلوك الاقتصادي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1999، ص2.

<sup>2</sup> وليد اسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006، ص 21.

<sup>3</sup> وليد اسماعيل السيفو واهماد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2003، ص22.

<sup>4</sup> وليد اسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

للقياس الاقتصادي ثلاثة أهداف رئيسية سيتم إنجازها فيما يلي:

\* الاختبار للنظرية الاقتصادية: حيث قام الاقتصاديون بنائها على مجموعة من الفرضيات تم فيها استخدام السببية والتحليل المنطقي لدعم نظرياتهم وإثباتها من واقع الظواهر الاقتصادية المدروسة، دون محاولة اختبار صحة تلك النظريات واتساقها، لهذا يهدف القياس الاقتصادي إلى اختبار مدى صحة تلك النظرية عن طريق التقييم والتحليل للوصول إلى قيم عددية لاختبار قوة المتغير المستقل في تأثيره على سلوكية المتغير التابع.<sup>1</sup>

\* اتخاذ القرارات ورسم السياسات: يساهم القياس الاقتصادي في رسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعلومات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية من حيث توفيره لصيغ وأساليب مختلفة لتقدير قيم تلك المعلومات التي تساعد في عملية المقارنات واتخاذ القرار المناسب.<sup>2</sup>

\* التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية: يقوم الاقتصاد القياسي على إيجاد القيم العددية لمعلومات المتغيرات الاقتصادية التي تساعد متخذي القرار في رسم السياسات والتنبؤ باتجاهات هذه المتغيرات مستقبلاً.<sup>3</sup>

والشكل التالي يوضح وضعية الاقتصاد القياسي من النظرية الاقتصادية:

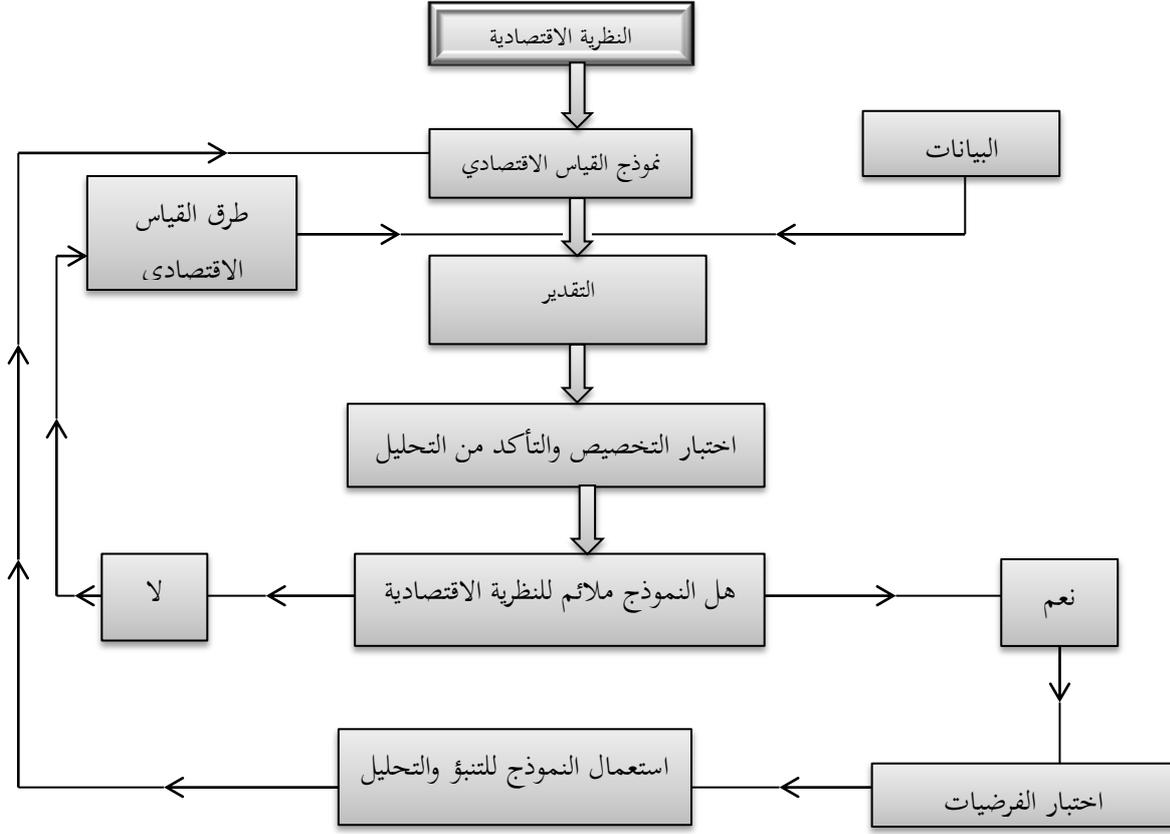
---

<sup>1</sup> وليد اسماعيل السيفو واحمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 28.

<sup>2</sup> حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007، ص 20.

<sup>3</sup> وليد اسماعيل السيفو واحمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 28.

## الشكل رقم 02: وضعية الاقتصاد القياسي من النظرية الاقتصادية



المصدر: صالح تومي، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، ج1 الجزائر، 1999، ص7.  
ثانيا: السلاسل الزمنية

تطبق أغلبية الطرق التقديرية الإحصائية سلاسل زمنية لمتغيرات مستقرة أو ساكنة، ويعد الاستقرار شرطا أساسيا في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية.

**1- تعريف السلسلة الزمنية:** يمكن تعريف السلسلة الزمنية على أنها: "مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة زمنية تقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة". وبمعنى آخر هي: "متتالية لقيم متغير إحصائي خلال مجالات زمنية متساوية (أسبوع، شهر، سنة.....)". أو هي: "مجموعة من المعطيات لظاهرة ما مشاهدة عبر الترتيب التصاعدي للزمن".<sup>1</sup>

عند بناء السلسلة الزمنية، وقبل استخدامها في التحليل أو التوقع، لابد من التأكد أن مستوياتها قابلة للمقارنة فيما بينها، وهو شرط أساسي لصحة أي تحليل وأي تقدير وأي توقع، وفيما يلي العناصر اللازمة لذلك:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006/2005، ص 130.

<sup>2</sup> عبد العزيز شرابي، طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 20.

- أن تخص مستويات السلسلة الزمنية فترات متساوية، فمثلا لا يجوز أن تعبر بعض مستويات السلسلة عن عدد المواليد خلال كل شهر، وبعض المستويات الأخرى تعبر عن عدد المواليد خلال كل سنة، فالمقارنة بين المستويات هنا غير ممكنة.

- أن تكون جميع مستويات السلسلة خاصة بمكان معين، سواء كان إقليميا أو ولاية أو مؤسسة، فلا يجوز أن تعبر بعض المستويات عن مؤشر خاص بمجال معين وأخرى خاصة بمجال أوسع مثلا.

- أن تكون وحدة القياس لجميع مستويات السلسلة الزمنية موحدة.

- التعبير عن مستويات السلسلة الزمنية القيمة بالأسعار الثابتة، لأن الأسعار الجارية تخفي أثر الأسعار وتجعل المقارنة غير موضوعية.

- أن تكون طريقة ومنهجية قياس جميع المستويات موحدة.

كما تجدر الإشارة إلى أن السلاسل الزمنية عادة لا تعطى جاهزة وقابلة للتحليل مباشرة، حيث يتطلب الأمر في أغلب الأحيان إجراء بعض التعديلات لجعل المستويات قابلة للمقارنة وفقا للشروط المذكورة أعلاه.

**2- استقرار السلاسل الزمنية:** نقول عن السلسلة الزمنية أنها مستقرة إذا كان متوسطها وتباينها ثابتين؛ أي مستقلين عن الزمن، وكان التباين المشترك بين فترتين زمنيتين مختلفتين متعلق فقط بين هتين الفترتين، ونعبر عن هذا بالعلاقات التالية:

$$V(X_t) = \sigma^2, \text{Cov}(X_t, X_{t+j}) = j\sigma, E(X_t) = \mu$$

يكفي أن لا يتحقق أحد الشروط السابقة حتى نقول أن السلسلة غير مستقلة.<sup>1</sup>

يمكن معرفة استقرارية المتغيرات باستعمال اختبارات خاصة منها:

**الاختبار 1: التحليل عن طريق دالة الارتباط الذاتي:** توضح هذه الدالة الارتباط الموجود بين المشاهدات لفترات مختلفة، وهي ذات أهمية بالغة في إبراز بعض لخصائص الهامة للسلسلة الزمنية، ومن الناحية العملية نقوم بتقدير دالة الارتباط الذاتي للمجتمع بواسطة دالة الارتباط الذاتي للعينة، حيث تتمثل دالة الارتباط الذاتي عند الفجوة K كما يلي:<sup>2</sup>

$$P_k = \frac{\sum_{t=k+1}^n (Y_t - \bar{Y})(Y_{t-k} - \bar{Y})}{\sum_{t=1}^n (Y_t - \bar{Y})^2}, t = 1, 2, 3$$

ويمكن حساب الصيغة من بيانات عينة على النحو التالي:  $P_k = \frac{\text{COV}(k)}{\text{COV}(0)} = \frac{\gamma(k)}{\gamma(0)}$

$$\widehat{\text{COV}}(k) = \hat{\gamma}(k) = \frac{\sum (y_t - \bar{y})(y_{t+k} - \bar{y})}{n-k} \quad \text{حيث:}$$

$$\widehat{\text{COV}}(0) = \hat{\gamma}(0) = \frac{\sum (y_t - \bar{y})^2}{n}$$

حيث n تمثل حجم العينة، k طول الفجوة الزمنية، وتتراوح قيمة معامل الارتباط الذاتي k بين 1+ و 1-.

<sup>1</sup> هشام لبزة، محاولة استعمال النمذجة غير الخطية ونموذج تصحيح الخطأ للاستهلاك الداخلي للغاز الطبيعي في الجزائر للفترة (1988-2010)،

مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 81.

<sup>2</sup> Michel. T, Méthodes Statistiques en Gestion, Dunod, Paris, 1994, P 101.

ونقول عن سلسلة أنها مستقرة إذا كان معامل الارتباط الذاتي يساوي الصفر أو قريب منه لأي فجوة أكبر من الصفر ( $k > 0$ )، أي أنه في هذه الحالة يجب أن تنخفض الارتباطات الذاتية للعينة بسرعة كلما ارتفع  $k$ ، أما إذا كانت سلسلة الملاحظات غير مستقرة فإن الخطوة القادمة هي محاولة تفريقها لهدف الحصول على سلسلة محولة ومستقرة، وباستعمال  $W_t$  كأنه سلسلة مفرقة يكون لدينا:

$$W_t = \Delta Y_t = (Y_t - Y_{t-1}), t = 2, 3, \dots, n$$

بعد تفريق السلسلة، يمكن النظر إلى كل من الرسم البياني للسلسلة المفرقة ودالة الارتباط الذاتي العينية لها بهدف التأكد من عدم وجود مشكل عدم الاستقرار. إذا بقيت  $W_t$  غير مستقرة نواصل التفريق على الشكل:

$$W_t = \Delta^2 Y_t, t = 3, 4, \dots, n$$

ومنه يمكن أن نطبق عامل التفريق  $d$  مرة واحدة على السلسلة المشتقة:

$$W_t = \Delta^d Y_t, t = d + 1, d + 2, \dots, n$$

لكن عند تحليل دوال الارتباط الذاتي لسلسلة زمنية، فإن السؤال الذي يطرح هو تحديد  $k$  التي تكون

$$\begin{cases} H_0: P_k = 0 \\ H_1: P_k \neq 0 \end{cases}$$

معنويا تختلف عن الصفر، بمعنى اختبار الفرضيتين:

إذ نستطيع استعمال معامل الارتباط الذاتي يتركز على  $t$  (student) الحسابي والنظري، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الاقتصادي "Quenennouille" برهن على أنه من أجل ( $n \geq 30$ ) فإن المعامل  $P_k$  ينتهي تقريبا إلى القانون الطبيعي ذو الوسط المعدوم، وانحراف  $1/\sqrt{n}$ ، ومنه يعطي مجال الثقة للمعامل  $P_k$  بـ

$$P_k \in \left[ 0 \pm \frac{ta/2}{\sqrt{n}} \right]$$

فإذا كان المعامل المحسوب  $\hat{P}_k$  خارج هذا المجال، فهو معنويا يختلف عن الصفر بمعنوية  $\alpha$ .

**الاختبار 2:** اختبار Box-Pierce (اختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي): في حالة تمتع بيانات السلسلة بالاستقرار فإن معاملات الارتباط للعينة غالبا ما يكون لها توزيع طبيعي وسطه الحسابي 0 وتباينه  $\left(\frac{1}{n}\right)$  أي: <sup>1</sup>

$$P_k \rightarrow N\left(0, \frac{1}{n}\right)$$

ومن ثم فإن حدود فترة الثقة عند مستوى معنوية 5% لعينة كبيرة الحجم هي  $\pm 1.96 \sqrt{1/n}$ .

وبالتالي إذا كان يقع خارج هذه الحدود فإننا نرفض فرض العدم ويكون  $\hat{P}$  مختلفا جوهريا عن الصفر.

ولإجراء اختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة نستخدم إحصائية  $Q$  والتي تم تقديمها بواسطة

$$Box-Pierce, \text{ حيث: } Q = n \sum_{k=1}^m \hat{P}^2 \quad (n: \text{حجم العينة, } m: \text{عدد الفجوات})$$

تحت فرضيات: فرض العدم:  $H_0: P_{k1} = P_{k2} = \dots = P_{kn} = 0$

فرض البديل:  $H_1: P_{k1} \neq P_{k2} \neq \dots \neq P_{kn} \neq 0$

إذا كان حجم العينة كبير فإن:  $Q \rightarrow \chi^2(m)$

✓ إذا كان  $Q_t > c$  نرفض فرض العدم القائل بأن كل معاملات الارتباط الذاتي مساوية للصفر وهذا يعني

أن السلسلة غير مستقرة.

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 620.

✓ إذا كان  $Q_t < c$  نرفض الفرض البديل ونقبل فرض العدم وهذا يعني أن السلسلة مستقرة (ساكنة).

**الاختبار 3:** اختبار داربين واتسن **DW**: إن اختبار **DW** المطبق على السلاسل الزمنية يمكننا من التأكد من درجة تكامل السلسلة بكشفه على الارتباط الذاتي.<sup>1</sup>

$$X_t = \alpha + \varepsilon_t$$

هذا الاختبار يجرى عادة بالطريقة المقترحة من طرف داربين واتسن سنة 1951 ، وتعطى بـ:

$$DW = \frac{\sum_{t=1}^T (\varepsilon_t - \varepsilon_{t-2})^2}{\sum_{t=1}^T \varepsilon_t^2}$$

حيث:  $\varepsilon_t$  هي بواقي التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية.

أما في حالة حجم العينة كبير، لدينا:<sup>2</sup>

$$DW \approx 1 + \frac{\sum_{t=1}^T e_t^2}{\sum_{t=1}^T e_t^2} - 2 \frac{\sum_{t=1}^T e_t e_{t-1}}{\sum_{t=1}^T e_t^2} \approx 1 + 1 - 2p \approx 2(1 - p)$$

اين:  $p$  هو معامل الارتباط الذاتي من الدرجة الاولى للبواقي  $\varepsilon_t = p\varepsilon_{t-1}$  والقرار يكون:

● إذا كان:  $\hat{p} = 1$  يوجد جذر أحادي وإحصاءة  $DW = 0$ .

● إذا كان:  $\hat{p} = 0$  تكون احصاءة  $DW = 2$ ، يكون مسار الأخطاء هو تشويش أبيض.

● إذا كان:  $\hat{p} \leq 1$  احصاءة  $DW < 2$ ، يوجد ارتباط ذاتي موجب بين البواقي.

● إذا كان:  $\hat{p} \geq 1$  احصاءة  $DW > 2$ ، يوجد ارتباط ذاتي سالب في مسار السلسلة الزمنية.

**الاختبار 4:** اختبار ديكي فولر المطور (**DF**): جاء هذا الاختبار اثر القصور الذي ميز اختبار ديكي فولر البسيط الذي تم تطبيقه في ظل فرضية مفادها أن الأخطاء العشوائية غير مرتبطة فيما بينها (تشويش أبيض)، في حين أن الواقع بين عكس ذلك، حيث في سنة 1981 رأى كل من ديكي وفولر أنه لا داع لوضع هذه الفرضية المسبقة، لذلك حاولا إعداد النماذج القاعدية وجداول الاختبارات مع الأخذ بعين الاعتبار فرضية ارتباط الأخطاء فيما بينها، هذا الاختبار خاص بالسلاسل التي تأخذ شكل نموذج  $P( )$  حيث  $(P \geq)$ ، وتتم صياغة النموذج وفق ما يحتويه من اتجاه عام وثابت كما يلي:<sup>3</sup>

$$\text{النموذج 1: } \Delta Y_T = \alpha + \beta t + \phi Y_t + \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\text{النموذج 2: } \Delta Y_y = \alpha + \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\text{النموذج 3: } \Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^p \phi_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\text{مع } \phi = P - 1 \text{ و } \varepsilon_t \sim \text{BB}(0, \delta_\varepsilon^2)$$

لإجراء هذا الاختبار نقوم بالخطوات التالية:

- نقدر قيمة  $\phi$  بطريقة المربعات الصغرى بالنسبة للنماذج الثلاثة.

<sup>1</sup> هشام لبزة، مرجع سبق ذكره، ص ص 84-85.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 85.

<sup>3</sup> زينب رقاني، علاقة الواردات بنمو الناتج الداخلي الخام دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2011، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2013/2014، ص ص 89-90.

- نقوم بحساب  $t^*$  ونقارنها بـ  $t$  المجدولة، ففي حالة ما إذا كانت  $t$  المحسوبة أكبر من  $t$  المجدولة فإننا نقبل فرضية العدم (أي:  $|P| = 1$  أو  $\emptyset = 0$ )؛ أي أن السلسلة الزمنية  $Y_t$  غير مستقرة، والعكس صحيح.

الاختبار 5: اختبار فيليبس وبيرون: هذا الاختبار تصحيح غير معلمي لإحصاءات ديكي فولر، من أجل الأخذ بعين الاعتبار الأخطاء المرتبطة، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة بالتذبذبات العشوائية، حيث اعتمد فيليبس وبيرون نفس التوزيعات المحدودة لاختباري ديكي فولر: البسيط والمطور،<sup>1</sup> ويجري هذا الاختبار في أربعة مراحل:<sup>2</sup>

- تقدير بواسطة MCO النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي فولر، مع حساب الإحصائيات المرافقة.

- تقدير التباين المعطى في الأجل القصير:  $\delta^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$ ، حيث  $e_t$  تمثل البواقي.

- تقدير المعامل المصحح  $s_1^2$  (correctif)، المسمى التباين طويل الاجل، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث:  $s_1^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{j=1}^J \left(1 - \frac{j}{n}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=j+1}^n e_t e_{t-j}$

ومن أجل تقدير هذا التباين من الضروري إيجاد عدد التقديرات  $J$  المقدر بدلالة عدد المشاهدات الكلية  $n$ ، على النحو التالي:<sup>3/9</sup>

$$J \approx 4 \left(\frac{n}{100}\right)^{2/9}$$

- حساب إحصائية فيليبس وبيرون:  $t_{\hat{\theta}_1}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\theta}_1 - 1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\theta}_1}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\theta}_1}}{\sqrt{k}}$

مع  $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_1^2}$ ، والذي يساوي 1- في الحالة التقاربية- عندما تكون  $e_t$  تشويش أبيض.

هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة لجدول ماك كينون (MackKinnon).

الاختبار 6: اختبار KPSS: اقترح كل من Kwiatkowski و al سنة 1992م استخدام اختبار مضاعف لاغرانج Multiplicateur de Lagrang، لاختبار فرضية العدم التي تقرر الاستقرار للسلسلة.<sup>3</sup> ويكون اختبار KPSS على المراحل التالية:<sup>4</sup>

- بعد تقرير النماذج 2 أو 3، نحسب المجموع الجزئي للبواقي:  $S_t = \sum_{i=1}^t e_i$ .

- نقدر التباين طويل الأجل  $S_1^2$  بنفس طريقة اختبار فيليبس وبيرون.

- نحسب إحصائية اختبار KPSS من العلاقة:  $LM = \frac{1 \sum_{t=1}^n S_t^2}{s_1^2 n^2}$

- نرفض فرضية العدم (فرضية الاستقرار): إذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أكبر من القيمة الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف Kwiatkowski و al.
- نقبل بفرضية الاستقرار: إذا كانت الإحصائية LM أصغر من القيمة الحرجة.

<sup>1</sup> زهير قبلي، تحديد سعر النفط الخام في الاجلين القصير والطويل باستعمال تقنيات التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999، ص50.

<sup>2</sup> سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص 146.

<sup>3</sup> سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص ص146.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص ص146.

## المطلب الثاني: التكامل المتزامن ونموذج تصحيح الخطأ ECM

يعتبر الاستقرار شرطاً أساسياً عند تحليل السلاسل الزمنية، ففي حالة غيابه فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين المتغيرات المدروسة يكون غالباً زائفاً، ولتفادي الانحدار الزائف والمؤدي إلى تنبؤات خاطئة تستخدم طرق تقديرية تأخذ بعين الاعتبار هذا المشكل وهي طرق التكامل المتزامن، ويعتبر نموذج تصحيح الخطأ النموذج الأكثر ملاءمة لتقدير العلاقة فيما بين متغيرات السلسلة الزمنية.

### أولاً: التكامل المتزامن

يعتبر يول أول من وضع دراسة رسمية لوجود علاقات إحصائية وهمية، وضح فيها أن معامل الارتباط بين سلسلتين إحصائيتين غير مستقرتين يتجه نحو الواحد، في حين أنه في المدى الطويل لا توجد أي علاقة بين متغيرات النموذج.<sup>1</sup>

**1- مفهوم التكامل المتزامن:** إن كل من الباحثان Clive Granger و Paul Newbold كانا من الأوائل في وضع أسس اختبار التكامل المتزامن متخططين مشكل الانحدار الزائف في حالة السلاسل الزمنية غير المستقرة، وقد اعتمد الباحثان كأول خطوة لتفادي التعديلات المضللة على مقاربة Box Jenkins والتي تركز على مفاضلة المتغيرات من أجل رفع الجذور الوحودية، إلا أن هذه المقاربة لـ B-J تحتوي على مشكل احتمال فقدان معلومات السلاسل الزمنية في المدى الطويل.<sup>2</sup>

ولقد بدأ حل هذا المشكل سنة 1983 من طرف Engle و Granger، باقتراح تحليل التكامل المتزامن الذي ساعد الاقتصاديين في تحليل السلاسل الزمنية غير المستقرة وتوضيح علاقة متغيراتها في المدى الطويل. ومفهوم التكامل المتزامن يقوم على فكرة جوهرية هي: "في المدى القصير، قد تكون السلسلتين الزمئيتين  $x_t$  و  $y_t$  غير مستقرتين لكنها تتكامل في المدى الطويل؛ أي توجد علاقة ثابتة بين السلسلتين في المدى الطويل، هذه العلاقة تسمى علاقة التكامل المتزامن"، وللتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات غير المستقرة لابد أولاً من إزالة مشكل عدم الاستقرار وذلك بإدخال اختبار الجذر الأحادي واستعمال نماذج تصحيح الخطأ.<sup>3</sup>

**2- شروط التكامل المتزامن:** تكون السلسلتين  $x_t$  و  $y_t$  في تكامل متزامن إذا تحقق الشرطين التاليين:<sup>4</sup>

- السلسلتان لديهما اتجاه عشوائي من نفس درجة التكامل  $d$  أي أن:  $x_t \rightarrow I(d)$  و  $y_t \rightarrow I(d)$

- أن التوليفة الخطية لهتين السلسلتين تسمح بالحصول على سلسلة ذات رتبة تكامل أقل من رتبة تكامل السلسلتين،

$$\begin{cases} x_t \rightarrow I(d) \\ y_t \rightarrow I(d) \end{cases} \Rightarrow \alpha_1 x_t + \alpha_2 y_t \rightarrow I(d-b); d \geq b \geq 0$$

بمعنى:

<sup>1</sup> الشارف عتو، دراسة قياسية لاستقطاب راس المال الاجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06، جامعة مستغانم، 2009، ص131.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 11.

<sup>3</sup> ليندة بلقاسم، اثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة قياسية حالة الجزائر: 1998-2010، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013/2012، ص 162.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص ص 162 - 163.

ونكتب:  $CI(d - b)$  و  $x_t, Y_t$  شعاع التكامل المتزامن.

**3- خصائص درجة تكامل سلسلة زمنية:** لتكامل سلسلة زمنية عدة خصائص:<sup>1</sup>

- يمكن القول أن السلسلة  $Y_t$  متكاملة من الرتبة  $d$  حيث  $(d \geq 1)$  ونكتب  $Y_t \rightarrow I(d)$ ، إذا وجب القيام بـ  $d$

مرة فروق من أجل جعل السلسلة مستقرة (أي ان  $Y_t$  ليست مستقرة ولكن  $\Delta^d x_t$ ).

- إذا كانت السلسلة  $Y_t$  مستقرة، دون إحداث أي فروقات فيها، في هذه الحالة يمكن القول أن السلسلة  $Y_t$

متكاملة من الرتبة صفر، ونرمز لذلك كما يلي:  $Y_t \rightarrow I(0)$ .

- إذا كانت السلسلتين  $x_t$  و  $Y_t$  متكاملتين من الدرجة واحد، بمعنى ان:

$$x_t \rightarrow I(1)$$

$$Y_t \rightarrow I(1)$$

فإن السلسلة  $[x_t + Y_t]$  من الممكن أن تكون متكاملة من الدرجة واحد؛ أي أن:  $(x_t + y_t) \rightarrow (1)$

- وبصفة عامة، إذا كانت السلسلتين  $x_t$  و  $Y_t$  متكاملتين من الرتبة  $d$ :

$$x_t \rightarrow I(d)$$

$$Y_t \rightarrow I(d)$$

فإن السلسلة  $(x_t + Y_t)$  من الممكن أن تكون متكاملة من الرتبة  $d$ :  $(x_t + Y_t) \rightarrow (d)$

- إذا كانت السلسلة  $x_t$  متكاملة من الدرجة  $d$ ، والسلسلة  $Y_t$  متكاملة من الدرجة  $\hat{d}$ :

$$x_t \rightarrow I(d)$$

$$d \neq \hat{d}$$

$$Y_t \rightarrow I(\hat{d})$$

فإنه من غير الممكن معرفة رتبة تكامل مجموع هتين السلسلتين، نظرا لاختلاف درجات تكامل السلاسل الزمنية أي

أن:  $(x_t + Y_t) \rightarrow I(?)$

- إذا كانت السلسلتين  $x_t$  و  $Y_t$  متكاملتين من الدرجة  $d$ ، فإن السلسلة الجديدة  $Z_t$  والتي هي عبارة عن توليفة

خطية مشكلة من السلسلتين  $x_t$  و  $Y_t$  حيث ان:  $Z_T = \alpha x_t + \beta Y_T$  تعتمد رتبة تكاملها على المعاملين  $\alpha$

و  $\beta$ ، ومنه نميز حالتين:

• إذا كان  $\alpha$  و  $\beta$  من إشارتين مختلفتين، فإن الاتجاهات العامة قد تنعدم، وفي هذه الحالة فإن السلسلة  $Z_T$

تكون متكاملة من الرتبة صفر؛ أي أن:  $Z_t \rightarrow I(0)$

• إذا كان  $\alpha$  و  $\beta$  من إشارتين متساويتين، فإن السلسلة  $Z_T$  تكون متكاملة من الدرجة  $d$  أي أن:

$$Z_t \rightarrow I(d)$$

**4- اختبارات التكامل المتزامن:** من أهم هذه الاختبارات نذكر:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص ص 163 - 164.

<sup>2</sup> ليندة بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص ص 165 - 167.

أ- اختبار Durbin Watson لانحدار التكامل المتزامن: يستخدم هذا الاختبار إحصائية داربين واتسن المحسوبة من العلاقة الستاتيكية تحت فرضية ( $H_0: p = 1$ ) عندما تقوّل  $D - W$  إلى الصفر، وهذا يعني عدم وجود التكامل المتزامن، لأن التذبذبات العشوائية تأخذ مسارا عشوائيا (وبالتالي تكون البواقي غير مستقرة)، ونقبل الفرضية البديلة ( $H_1: p \neq 1$ ) عندما تكون القيمة المحسوبة لـ  $D - W$  إلى القيمة اثنان، فإنه ينتج لدينا بواقي مستقرة وهذا يدل على تحقق فرضية التكامل المتزامن.

ب- اختبار ديكي-فولر البسيط والمطور: هذان الاختباران مرتبطان مباشرة باختبارات الجذور الأحادية لديكي

فولر، بحيث نقوم باختبار البواقي المقدرة بواسطة المربعات الصغرى للعلاقة التالية:  $\hat{Z}_t = Y_t - \alpha - \hat{\beta}x_t$

- في حالة اختبار ديكي فولر البسيط نقدر العلاقة:  $\Delta \hat{Z}_t = \phi \hat{Z}_{t-1} + \mu_t \rightarrow AR(1)$

- في حالة اختبار ديكي فولر المطور نقدر العلاقة:  $\Delta \hat{Z}_t = \phi \hat{Z}_{t-1} + \sum_{i=1}^p \phi_i \Delta \hat{Z}_{t-i} + \mu_t \rightarrow AR(p)$

مع  $\mu_t$  في الحالتين عبارة عن تشويش أبيض؛ أي:  $\mu_t \sim BB$  و  $\phi = p - 1$

ففي الحالتين السابقتين اذا كانت قيمة  $t$  المحسوبة أكبر من قيمة  $t$  الجدولة، نقبل فرضية العدم ( $H_0: \phi = 0$ )، والذي يعني ان البواقي  $\hat{Z}_t$  غير مستقرة، هذا يدل على عدم وجود تكامل متزامن بين المتغيرتين  $Y_t$  و  $x_t$ ، اما اذا كانت  $t$  المحسوبة اصغر من  $t$  الجدولة، نقبل الفرضية البديلة ( $H_0: \phi \neq 0$ )، مما يعني ان البواقي  $\hat{Z}_t$  مستقرة، هذا يدل على وجود تكامل متزامن بين  $Y_t$  و  $x_t$ .

ج- اختبار RVAR و ARVAR: يستعمل هذان الاختباران التقدير بمرحلتين لنماذج تصحيح الخطأ، حيث تختبر مدلولية العبارات في نموذج تصحيح الخطأ الثنائي، وذلك باستعمال البواقي المقدرة  $\hat{Z}_t$  للعلاقة الستاتيكية، وتختبر فيما بعد:

- في حالة اختبار RVAR نقدر:

$$\begin{cases} \Delta Y_t = b_1 \hat{Z}_{t-1} + \mu_{1t} \\ \Delta x_t = b_2 \hat{Z}_{t-1} + a \Delta Y_t + \mu_{2t} \end{cases}$$

- في حالة اختبار ARVAR نقدر:

$$\begin{cases} \Delta Y_t = b_1 \hat{Z}_{t-1} + \sum_i a_i \Delta Y_{t-i} + \sum_j c_j \Delta x_{t-j} + \mu_{1t} \\ \Delta x_t = b_2 \hat{Z}_{t-1} + a \Delta Y_t + \sum_i \hat{a}_i \Delta Y_{t-i} + \sum_j \hat{c}_j \Delta x_{t-1} + \mu_{2t} \end{cases}$$

حيث:  $\mu_{1t}$  و  $\mu_{2t}$  عبارة عن تشويشين أبيضين.

في الحالتين نقوم باختبار فرضية العدم لمعلمات النموذج ( $H_0: b_1 = b_2 = 0$ )، فإذا كانت قيم هذا الاختبار المحسوبة أقل من القيم الجدولة لإحصائية ستودنت، فإن المتغيرة  $Y_t$  تكون مكاملة من الدرجة الأولى:  $Y_t \Rightarrow I(1)$ . وبافتراض استقرار البواقي، تكون التركيبة الخطية بين المتغيرة السابقة والبواقي المشكّلة للمتغيرة  $x_t$  غير مستقرة ومكاملة من الدرجة الأولى. بناء اختبار RVAR و ARVAR يكون باستعمال إحصائية  $t$  ستودنت للمعلمتين  $b_2, b_1$  على النحو التالي:

$$S_{RVAR} = S_{ARVAR} = (t_{b_1})^2 + (t_{b_2})^2$$

إذا كانت قيمة الإحصائية  $t$  أكبر من قيمتها الجدولة، نقبل فرضية وجود التكامل المتزامن بين  $Y_t$  و  $x_t$  (قبول الفرضية البديلة  $H_1$ )، أما إذا كانت قيمة الإحصائية  $t$  المحسوبة أصغر من قيمتها الجدولة، فنقبل فرضية عدم وجود تكامل

متزامن بين  $x_t$  و  $Y_t$  (قبول فرضية العدم  $H_0$ )، إن القيم الجدولة (المرجحة) لهذا الاختبار اقترحت من طرف أنجل وغرانجر سنة 1987.

\* **السببية حسب غرانجر:** اقترح غرانجر معيار تحديد العلاقة السببية التي تتركز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، حيث إذا كان  $x_t$  و  $Y_t$  سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن  $t$ ، وكانت السلسلة  $Y_t$  تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة  $x_t$ ، في هذه الحالة نقول أن  $Y_t$  يسبب  $x_t$ ، إذا نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة اخرى.

### ثانياً: نموذج تصحيح الخطأ

يستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية بفرض انها تتجه في الأجل الطويل نحو حالة من الاستقرار يطلق عليها في الاقتصاد "وضع التوازن"، وهي في طريقها لهذا الوضع قد تنحرف عن المسار المتجه إليه لأسباب مؤقتة، ولكن لا يطلق عليها صفة الاستقرار إلا إذا ثبت أنها متجهة لوضع التوازن طويل الأجل.<sup>1</sup> وبالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية على المدى الطويل، إلا أنه من النادر أن تتحقق، ومن ثم فقد تأخذ المتغيرة التابعة قيما مختلفة عن قيمتها التوازنية. ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة زمنية خطأ التوازن، ويتم تعديل أو تصحيح الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل ولذلك جاءت تسمية هذا النموذج بنموذج تصحيح الخطأ.<sup>2</sup> إن نموذج تصحيح الخطأ هو تركيب سيروورة مستقرة  $\Delta Y_t$  من مجموع سيروورتين مستقرتين  $\Delta x_t$  و  $Y_{t-1} - \beta x_{t-1}$ ، ويتخذ هذا النموذج الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \beta_1 \Delta x_t + \beta_2 (Y_{t-1} - \beta x_{t-1}) + \varepsilon_t$$

I(0)                  I(0)                  I(0)

حيث:  $(Y_{t-1} - \beta x_{t-1})$  تعرف بالعلاقة التوازنية الديناميكية بين المتغيرتين، وتكون متكاملة من الرتبة صفر.

وفيما يلي طرق تقدير نماذج تصحيح الخطأ:

### 1- التقدير القائم على الانحدار الستاتيكي: مقارنة Engle و Granger 1987

ليكن لدينا النموذج التالي:  $Y_t = \beta_0 + \beta_0 x_t + \varepsilon_t$

من أجل ذلك يتم اقتراح طريقة أنجل وغرانجر بمرحلتين، لا يمكن اللجوء إلى هذه الطريقة إلا في ظل الفرضية التي مفادها وجود شعاع تكامل متزامن وحيد بين متغيرات الدراسة، كما أنها لا تصلح إلا في حالة السلاسل المتكاملة من الدرجة الأولى فقط. وحسب غرانجر "إن المتغيرات التي تكون في تكامل متزامن من الممكن أن يتم تقدير العلاقة بينها في شكل نموذج تصحيح الخطأ"<sup>3</sup>، ولتقدير هذا النموذج نتبع ما يلي:

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبر القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص 686.

<sup>2</sup> عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في اطار التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل

للاقتصاد الاسلامي، العدد 32، 2007، ص 18.

<sup>3</sup> ليندة بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص 168.

## أ- تقدير النموذج في المدى الطويل

- في هذه المرحلة سنقوم باختبار رتبة تكامل المتغيرات المدروسة، لأن من بين الشروط الضرورية لتحقيق التكامل

المتزامن هو أن تكون المتغيرات المدروسة من نفس رتبة التكامل؛ أي أن:  $x_t \rightarrow I(1)$  و  $Y_t \rightarrow I(1)$

- بعد التحقق من هذا الشرط نقوم بتقدير العلاقة  $Y_t = \beta_0 + \beta_0 x_t + \varepsilon_t$  باستعمال طريقة المربعات الصغرى، ويتم الاحتفاظ ببواقي التقدير  $\hat{\varepsilon}_t$ ، وهذه الأخيرة يتم استخدامها في اختبار علاقة التكامل المتزامن، وذلك عن طريق اختبار مدى استقراريتها.

- بعد إجراء أحد اختبارات التزامن المتكامل -سبق ذكرها-، وإذا ما تم التوصل إلى استقرارية سلسلة البواقي  $(\hat{\varepsilon}_t)$ ، والتي يمكن ترجمتها إلى أن السلسلتين:  $Y_t$  و  $x_t$  متكاملتين تزامنياً، فإنه فقط وفي هذه الحالة يمكن الانتقال للمرحلة الثانية من العملية، والتي يتم من خلالها تقدير نموذج تصحيح الخطأ (نظرية التمثيل لغرانجر). أما غير ذلك فإنه يمكن القول أنه لا توجد علاقة تكامل متزامن بين  $Y_t$  و  $x_t$ ، والعلاقة الستاتيكية المقدره في المعادلة  $Y_t = \beta_0 + \beta_0 x_t + \varepsilon_t$  هي عبارة عن انحدار زائف.

## ب- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

باستعمال طريقة المربعات الصغرى نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ التالي:<sup>1</sup>

$$\Delta Y_t = \gamma \widehat{\varepsilon}_{t-1} + \sum_{i=1}^J a_i \Delta x_{t-1} + \sum_{j=1}^J b_j \Delta Y_{t-1} + Z_t$$

حيث  $Z_t$  لها سلوك تشويش ابيض و  $\widehat{\varepsilon}_{t-1}$  هي البواقي المؤخرة المقدره في علاقة الانحدار الستاتيكية في المعادلة

$$Y_t = \beta_0 + \beta_0 x_t + \varepsilon_t$$

$\gamma$  يمثل قوة الارجاع نحو التوازن في الاجل الطويل ولذلك فانه يجب ان يتحقق الشرطين التاليين:

$$(1) \quad 0 \leq \hat{\gamma} \leq 1 \quad (2) \quad \text{يجب ان تكون } \hat{\gamma} \text{ سالبة بمعنوية.}$$

مع  $(\hat{\gamma}_1 \varepsilon_{t-1})$  هو عبارة عن التصحيح الذي يسمح لنموذج تصحيح الخطأ ان يتطابق او يتعادل مع هدف المدى الطويل.

## 2- المقاربة المتعددة المتغيرات لجوهانسن (Johansen)

إن سلبية طريقة انجل وغرانجر تتمثل في كونها لا تسمح لنا بتقدير نموذج تصحيح الخطأ في حالة وجود عدة أشعة تكامل متزامن، ولأجل تدارك هذا النقص قام جوهانسن سنة 1988 باقتراح مقاربة تسمح باختبار عدد علاقات التكامل المتزامن، وفي نفس الوقت تسمح هذه المقاربة بتقدير نموذج تصحيح الخطأ وذلك باستعمال طريقة أعظم احتمال التي طورت فيما بعد من طرف (Jusilius, Johansen)، ثم من طرف Johansen سنة 1991.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 169

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 169.

أ- تقدير أشعة التكامل المتزامن (مقدار أعظم احتمال المقيد)

على عكس الطريقة السابقة، نجد أن طريقة أعظم احتمال لـ جوهانسن تسمح بتقدير النماذج الآتية كما تأخذ بعين الاعتبار الارتباطات الذاتية لأخطاء الانحدار الستاتيكي:<sup>1</sup>

ليكن شعاع  $Y_t$  يحتوي على  $k$  متغيرة متكاملة من الدرجة الأولى، تمثيل  $\text{Var}(p) \perp Y_t$  يكون كما يلي:

$$Y_t = \phi_0 + \phi_1 Y_{t-1} + \dots + \phi_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث:  $\varepsilon_t$  تملك سلوك تشويش أبيض بمتوسط معدوم ومصفوفة تباينات مشتركة  $\Omega$ ؛ أي:  $\text{Cov}(\varepsilon_t, \varepsilon_s) = \Omega \delta_{ts}$  مصفوفة وسائط من الحجم  $(k, k)$ .

يمكن إعادة كتابة المعادلة السابقة على شكل نموذج تصحيح الخطأ كما يلي:

$$\Delta Y_t = \phi_0 + \pi_1 \Delta Y_{t-1} + \dots + \pi_{p-1} \Delta Y_{t-p+1} + \pi_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث:  $\pi_p = \phi_0 + \dots + \phi_p - I_k$  ،

$$k = p - 1, i = (0 \rightarrow p - 2) \mu_i = \sum_{j=i+1}^k \phi_j - \phi_i$$

كل حدود المعادلة هي  $I(0)$  ماعدا  $Y_{t-p}$  والتي هي  $I(1)$ ، وعليه هناك عدم توازن بين رتبة التكامل للجانب الأيسر للمعادلة وأجزاء الجانب الأيمن للمعادلة، ومن أجل أن تكون كل أجزاء المعادلة  $I(0)$ ، هناك شرط

$$\pi_p Y_{t-p} \rightarrow I(0) \text{ وهو: } \pi_p = -\alpha \beta$$

لنفترض الآن أن:

حيث:  $\alpha$  هي مصفوفة ذات البعد  $(r, k)$  وتدعى مصفوفة التعديل، شعاع قوة لإرجاع نحو التوازن والتي يمكن أن تحتوي على  $r$  شعاع تكامل متزامن.

$\beta$  هي مصفوفة ذات الأبعاد  $(r, k)$  والتي تحتوي على الأوزان المرافقة لكل شعاع تكامل متزامن.

- إذا إن عملية تحديد عدد أشعة التزامن المتكامل تتعلق برتبة المصفوفة  $\pi_p$ ، ولمعرفة رتبة المصفوفة  $\pi_p$  لابد من إجراء عملية تقدير لهذه المصفوفة.

- لأجل إجراء عملية تقدير المصفوفة  $\pi_p$ ، يقترح جوهانسن تقدير المعادلة

$$\Delta Y_t = \phi_0 + \pi_1 \Delta Y_{t-1} + \dots + \pi_{p-1} \Delta Y_{t-p+1} + \pi_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

بالاستعانة بالعلاقة  $\pi_p = -\alpha \beta$ :

$$\Delta Y_t = \phi_0 + \pi_1 \Delta Y_{t-1} + \dots + \pi_{p-1} \Delta Y_{t-p+1} - \beta \alpha Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

من أجل تقدير مختلف المصفوفات يتم استخدام طريقة أعظم احتمال على المعادلة

$$\Delta Y_t = \phi_0 + \pi_1 \Delta Y_{t-1} + \dots + \pi_{p-1} \Delta Y_{t-p+1} + \pi_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

( $\varepsilon_t$ ). وعليه لو غارثم دالة الكثافة الاحتمالية يكون كالتالي:

$$\log k(\beta, \alpha, \pi, \dots, \pi_{p-1}, \Omega) = \frac{-kt}{2} \log(2\pi) - \frac{k}{2} \log(\det \Omega) - \frac{1}{2} \sum_{t=1}^T \varepsilon_t \Omega^{-1} \varepsilon_t$$

حيث:  $t$  عدد المشاهدات،  $n$  عدد المتغيرات المختارة في  $t$ ،  $(\Omega)$  عدد مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة ( $\varepsilon_t$ ).

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 170.

## ب- تحديد عدد اشعة التكامل المتزامن

إن تحديد عدد علاقات التكامل المزامن يكافئ تحديد رتبة المصفوفة  $\pi_p$  حيث إذا كان لدينا  $r$  علاقة تكامل

$$\text{Rang}(\pi_p) = r \text{ فإن متزامن}$$

بعد تقدير المصفوفة  $\pi_p$  من المعادلة السابقة، ومن أجل تحديد عدد أشعة التكامل المتزامن  $r$ ، قام جوهانسن باقتراح إحصائيتين هما:

• اختبار الأثر: يتعلق الأمر باختبار أعظم احتمال والذي يتركز على حساب الاحصائية التالية:

$$TR = -T \sum_{i=q+1}^k \log(1 - \hat{\lambda}_i)$$

هذه الإحصائية تتبع التوزيع الاحتمالي (يشبه التوزيع  $X^2$ ) قيمتها الحرجة تم جدولتها من طرف Juselius و Johansen سنة 1990. أما الفرضية المختبرة فتكتب من الشكل:  $(H_0: r \leq q)$  والتي تعني وجود  $r$  شعاع متكامل متزامن على الأكثر.

• اختبار القيم الذاتية العظمى: الاحصائية المستخدمة في الاختبار تعطى ب:

$$VP_{MAX} = -T \log(1 - \hat{\lambda}_{q+1})$$

أما الفرضية المختبرة فتكتب كما يلي:  $H_0: r = 0$ ، ضد الفرضية البديلة  $H_1: r = q + 1$ . اختبار الأثر أكثر استخداماً من هذا الاختبار.

## المطلب الثالث: شعاع الانحدار الذاتي وتحليل التباين

إذا أردنا إجراء دراسة تتضمن القيام بتحليل آني لمجموعة من المتغيرات في شكل سلاسل زمنية، فإنه وفي مرحلة من مراحل هذه الدراسة نكون بحاجة إلى معرفة مدى ترابط هذه المتغيرات فيما بينها.

## أولاً: شعاع الانحدار الذاتي VAR

ليكن شعاع الانحدار الذاتي المستقر  $\text{VAR}(p)$  كما يلي:<sup>1</sup>

$$X_t = \phi_0 + \phi_1 X_{t-1} + \phi_2 X_{t-2} + \dots + \phi_p X_{t-p} + u_t$$

حيث:  $\phi_0$ : شعاع ثوابت  $(N \times 1)$ .

$\phi_i$ : عبارة عن مصفوفات  $(N \times N)$  لمعاملات الانحدار مع:  $i=1,2,\dots,p$ .

$u_t$ : شعاع  $(N \times 1)$  يتكون من  $N$  مركبة تملك سلوك تشويش أبيض.

\* إن التقدير المباشر لنماذج VAR لا يمكن إجراؤه إلا إذا كانت كل المتغيرات المكونة للنظام هي عبارة عن متغيرات مستقرة، ويتم ذلك كما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> حمزة بن سبع، أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر - دراسة قياسية اقتصادية-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011/2012، ص ص 67-68.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص 70-74.

## 1- تقدير نموذج VAR غير المقيد باستخدام طريقة المربعات الصغرى غير العادية OLS

إن عملية تقدير نموذج VAR(p) المعطى سابقا هي عملية بسيطة جدا، إذ أن هذا النوع من النماذج ليس سوى نظام معادلات غير مرتبطة ظاهريا، تحتوي معادلاته على نفس المحددات. لذلك وحسب نظرية « Zellner » (1962) فإنه يمكن تقدير كل معادلة من معادلات النظام VAR(p) على حدا، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، حيث أن المقدرات المتحصل عليها في هذه الحالة تكون مكافئة لتلك الناتجة عن عملية تقدير النظام ككل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS، أو باستخدام طريقة اعظم احتمال في حالة تحقق فرضية التوزيع المتعدد الأخطاء.

## 2- تقدير نموذج VAR المقيد

إن عملية تقدير نموذج VAR(p) في شكله البدائي (الهيكلية) تستدعي اللجوء إلى وضع بعض القيود على المعلمات (المعلمات الهيكلية) بغية الحصول على نموذج قابل للتقدير (مميز)، هذه القيود غالبا ما تكون عبارة عن قيود إقصاء يؤدي وضعها إلى حذف بعض المحدرات من بعض المعادلات. في ظل هذه القيود، تكون طريقة OLS - المطبقة على كل معادلة على حدا- غير فعالة، لأن معادلات نظام VAR في هذه الحالة لا تحتوي على نفس المحدرات (وبالتالي فهي لا تحتوي على نفس المعلومات)، كما أن عملية تقدير كل معادلة على حدا قد تؤدي إلى ضياع (إهمال) بعض المعلومات المهمة، والمجسدة في القيود التي تربط معادلات النظام، وبالتالي فإن الطرق المستعملة لتقدير النظام ككل تعتبر هي الأكفأ في هذه الحالة.

## 3- تحديد درجة التأخير المثلى لنموذج VAR

من بين الاسئلة التي يمكن طرحها حول كيفية بناء نموذج « VAR » هو كيفية تحديد عدد التأخيرات الأمثل، فالإجابة على هذا السؤال تعد ضرورة ملحة لتفادي عواقب المبالغة في تضخيم أو تقليل عدد التأخيرات وما يمكن أن تؤدي إليه من تشويه لهيكل وديناميكية النموذج، ففي هذا الصدد نجد أن استخدام عدد تأخيرات أكثر مما يجب يؤدي إلى التهام درجات الحرية والذي يؤدي بدوره إلى فقدان معلومات مهمة في النظام، دون نسيان المشاكل المتعلقة بالتعدد الخطي في هذه الحالة، أما استخدام عدد تأخيرات أقل مما يجب قد يؤدي إلى الوقوع فيما يسمى بأخطاء التحديد.

ثانيا: تحليل التباين

بالتخاذنا لشكل المتوسطات المتحركة A لمسار  $X_t = \mu + \sum_{i=0}^{\infty} (\theta_i W_{t-i}) : VAR(p)$

$$\theta_i = \phi_i P$$

$$W_i = P^{-1} U_t$$

علما أن:  $X_t = \mu + \sum_{i=0}^{\infty} \phi_i P P^{-1} U_{t-1}$

مع:  $\sum W = I_K$ ، خطأ التنبؤ في المرحلة المثلى h.

$$X_{t+h} - X_t(h) = \sum_{i=0}^{h-1} \phi_i U_{t+h-i} = \sum_{i=0}^{h-1} \phi_i P P^{-1} U_{t+h-i} = \sum_{i=0}^{h-1} \theta W_{t+h-i}$$

لنرمز للعنصر mn لـ  $\phi_i$  بـ  $\theta_{mn,i}$ ، خطأ التنبؤ للمرحلة h للمركبة j لـ  $X_t$  يكون:

$$X_{j,t+h} - X_{j,t}(h) = \sum_{i=0}^{h-1} (\theta_{j,i} \cdot W_{1,t+h-i} + \dots + \theta_{jki} \cdot W_{k,t+h-i})$$

$$= \sum_{k=1}^k (\theta_{jk,0} \cdot W_{k,t+h} + \dots + \theta_{jkh-1} \cdot W_{k,t+1})$$

وبالتالي نقول أن خطأ التنبؤ للمركبة  $z$  يمثل مختلف التعديلات التي تخضع لها جميع المركبات لـ  $X_t$  بطبيعة الحال، مجموعة من  $\theta_{mn,i}$  يمكن أن تكون معدومة وبالتالي يمكن لبعض التعديلات الخاصة ببعض المركبات أن لا تظهر.

يمكن لـ  $k, t$  أن تكون غير مرتبطة وبالتالي يكون لديها تباين (MSE) الخاص بـ  $X_{j,t}(h)$ :

$$E \left( X_{j,t+h} - X_{j,t}(h) \right)^2 = \sum_{k=1}^k (\theta_{jk,0}^2 + \dots + \theta_{jk,h-1}^2)$$

وبالتالي:  $\theta_{jk,0}^2 + \theta_{jk,h}^2 + \dots + \theta_{jk,h-1}^2 = \sum_{i=0}^{h-1} (e'_j \theta_i e_k)^2$

$$MSE[X_{j,t}(h)] = \sum_{i=1}^{h-1} \sum_{k=1}^k \theta_{jk,i}^2$$

#### المطلب الرابع: مشاكل الانحدار

لنموذج الانحدار مشاكل متعددة وهي كالآتي:

##### أولاً: مشكل التعدد الخطي

يشير مصطلح الانحدار الخطي المتعدد إلى وجود ارتباط خطي بين عدد من المتغيرات التفسيرية في نموذج الانحدار، وبذلك يتم خرق أحد فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد؛ أي أن لا يكون هناك ارتباطاً خطياً متعدداً بين المتغيرات المستقلة، ومن ثم فإن مشكلة الامتداد الخطي المتعدد لا توجد في حالة الانحدار البسيط وإنما توجد فقط في حالة الانحدار المتعدد.<sup>1</sup> وتظهر مشكلة التعدد الخطي عندما تكون قيمة أحد المتغيرات المستقلة متساوية في كافة المشاهدات أو عندما تعتمد قيمة أحد المتغيرات المستقلة على قيمة أحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة في النموذج، علماً بأن مثل هذه المشكلة تواجه الباحث سواء في ظل تحقق فرضية التجانس أو عدم التجانس سواء أخذت البيانات شكل سلاسل زمنية أو مقطعية.<sup>2</sup>

##### 1- أسباب التعدد الخطي وآثاره: للتعدد الخطي عدة أسباب:<sup>3</sup>

- تميل المتغيرات الاقتصادية لأن تتغير معا عبر الزمن نظراً لأنها تتأثر جميعها بنفس العوامل.
- استخدام متغيرات ذات فترة إبطاء في المعادلة المراد تقديرها.
- التغير المتداخل لعدم جمع بيانات كافية من عينات كبيرة.
- التحرك باتجاه واحد أو متعاكس بمعدل متزامن أو واحد ولنفس الفترة الزمنية.

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 468.

<sup>2</sup> اموري هادي كاظم الحسنوي، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الاردن، 2002، ص 257.

<sup>3</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 468.

- عدم إمكانية التحكم ببيانات المشاهدات لأنها لا تخضع للسيطرة والتجربة.  
كما أنه للتعدد الخطي آثار عديدة:<sup>1</sup>

- زيادة تباين وتغاير مقدرات الانحدار لدرجة كبيرة.

- الأخطاء المعيارية للقيم المقدرة لمعاملات الانحدار تصبح كبيرة جدا.

- قيم المعلمات المقدرة تكون غير محددة وغير دقيقة.

2- طرق معالجة مشكلة التعدد الخطي: وهي كما يلي:<sup>2</sup>

- محاولة توسيع حجم العينة من خلال إضافة بيانات كافية عن متغيرات الظاهرة المدروسة، لأنه يساعد على تخفيض حجم التباينات نظرا لوجود علاقة عكسية بين حجم العينة وقيمة التباين.

- حذف المتغير المستقل أو المتغيرات المستقلة التي تتسبب في ظهور المشكلة لكن غالبا ما يستبدل هذا الحل بمشكلة أخرى، إذ يقع الباحث في مشكلة التوصيف (عدم إدخال المتغيرات المهمة في النموذج).

- تحويل شكل الدالة باستعمال النسب والفروقات عوضا عن المتغيرات الأصلية.

- استخدام أسلوب الدمج بين بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية.

### ثانيا: مشكلة عدم تجانس تباينات الاخطاء

من بين فرضيات نموذج الانحدار الخطي هو ثبات التباين لحدود الخطأ، ويترب عن إسقاط هذا الفرض حدوث عدم ثبات تباين حد الخطأ.

1- أسباب عدم تجانس تباينات الأخطاء وآثارها: من الأسباب المؤدية إلى هذه المشكلة ما يلي:<sup>3</sup>

- وجود علاقة ذات اتجاهين بين المتغيرات المستقلة.

- استخدام البيانات المقطعة بدلا من بيانات السلسلة الزمنية.

- استخدام بيانات جزئية بدلا من البيانات التجميعية، فعند استخدام تجميعية تحتفي الاختلافات بين المفردات

حيث يلي بعضها البعض فلا يكون هناك مجال لتشتت القيم بدرجة كبيرة، أما في حالة البيانات الجزئية كذلك المتاحة

عن الأفراد أو المنشآت الفردية، فعادة ما يكون تشتت كبير بين القيم للاختلافات الكبيرة بين سلوك المفردات.

أما آثار هذه المشكلة فتتمثل في:<sup>4</sup>

- تبقى المعلمات المقدرة باستخدام المربعات الصغرى العادية غير متحيزة ومتسقة لكن تصبح غير فعالة (تفقد خاصية الكفاءة).

<sup>1</sup> امثال محمد حسنو محمد علي محمد احمد، مبادئ الاستدلال الاحصائي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 354.

<sup>2</sup> حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار البازوري، عمان، الاردن، 2007، ص 253.

<sup>3</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 496.

<sup>4</sup> سليم عقون، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة- دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية

وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف-، 2010/2009، ص 119.

- انحرافات المعاملات المقدرة متحيزة، وبالتالي يسوء الوضع عند استعمال اختبارات "فيشر" و"ستودنت" المعتمدة أساسا على فرضية ثبات التباين.

- تصبح فترات الثقة أكثر اتساعا كما تقل قوة الاختبارات المعنوية نظرا لاختفاء خاصية أدنى تباين.

- التنبؤ باستخدام نتائج تقدير يكون فيه التباين غير ثابت لن يكون ممكنا.

2- طرق علاج عدم تجانس التباين: بعد التأكد من وجود عدم تجانس التباين ومعرفة نوعيته، الحل يكمن في تحويل النموذج الأصلي بطريقة ما تضمن الحصول على نتائج تحمل من التباين ثابتا ومتجانسا، ومن ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى لتوفيق النموذج المحول، ويمكن تحويل النموذج بالاعتماد على نوع عدم التجانس ومنه على علاقة البواقي  $e_{ui}^2$  مع المتغير المفسر حيث أنه دالة لهذا المتغير؛ أي:  $\sigma_{ui}^2 = f(x_i)$  ويتم التحويل بشكل عام عن طريق قسمة النموذج الأصلي على الجذر التربيعي لقيم المتغير المسبب لعدم التجانس.<sup>1</sup>

### ثالثا: الارتباط الذاتي للأخطاء

من بين الفرضيات التي تم وضعها من قبل لتقدير معاملات نموذج الانحدار هو استقلال القيمة المفسرة لحد الخطأ في فترة زمنية معينة عن القيمة المقدرة لحد الخطأ في فترة زمنية سابقة، وإذا تم إسقاط هذا الفرض فإن ذلك يدل على وجود ما يسمى بالارتباط الذاتي للأخطاء، وعليه يمكن تعريف الارتباط على أنه الارتباط بين عناصر سلسلة من المشاهدات رتب في بيانات سلسلة زمنية أو في بيانات المقطع العرضي.<sup>2</sup>

1- أسباب الارتباط الذاتي وآثاره: يتم إيجاز هذه الأسباب في ما يلي:<sup>3</sup>

- إهمال بعض المتغيرات المستقلة من النموذج المراد تقديره.

- الصياغة الرياضية غير الدقيقة لنموذج الانحدار المراد تقديره.

- سوء توصيف المتغير العشوائي.

- عدم دقة بيانات السلسلة الزمنية.

- أثر الارتباط الذاتي، حيث أن لحيز الارتباط الذاتي دور في ظهور مشكلة الارتباط الذاتي خاصة في بيانات المقطع العرضي مثل الأزمات أو الاضطرابات التي تحدث في أحد الأقاليم، هذه الأخيرة تؤثر على الميزانية الاقتصادية في الأقاليم الأخرى المجاورة.

أما الآثار فتتمثل في:<sup>4</sup>

- تكون المعاملات المقدرة غير دقيقة، وتكون لها تباينات كبيرة نسبيا.

- يكون تباين القيم لمعاملات نموذج الانحدار متحيزا نحو الأسفل.

<sup>1</sup> وليد اسماعيل السيفو وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 77.

<sup>2</sup> مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار، الاقتصاد القياسي: النظرية والتطبيق، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، الأردن، 2007، ص

447.

<sup>3</sup> مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار، المرجع نفسه، ص 448

<sup>4</sup> المرجع نفسه ص 448.

- عدم دقة التنبؤات المستحيلة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

2- طرق معالجة الارتباط الذاتي: توجد عدة طرق أهمها:

أ- طريقة التحويل: وهي أسهل الطرق استخداما، ويمكن توضيحها باستخدام النموذج الخطي البسيط لتوضيح المعالجة القياسية للارتباط الذاتي، حيث يقترح كوكران-اوركات إجراء انحدار ذاتي من الدرجة الأولى على البواقي كما يلي:<sup>1</sup>

✓ افتراض وجود نموذج خطي بسيط  $y_t = B_0 + B_1 x_t + u_t$

✓ افتراض  $u_t$  تخضع للارتباط الذاتي من الدرجة الأولى؛ أي أن:  $U_t = PU_{t-1} + \varepsilon_t$

حيث  $P \leq 1$  وأن  $t$  متغير عشوائي له الفرضيات التالية:  $E(\varepsilon_t) = 0, E(\varepsilon_t, \varepsilon_{-1}) = \sigma_t^2$

من أجل التخلص من الارتباط الذاتي نقوم بتحويل بياناته كما يلي:  $y_t = B_0 + B_1 x_t + U_t$

✓ نأخذ التباطؤ الزمني  $y_{t-1} = B_0 + B_1 x_{t-1} + U_{t-1}$

✓ نضرب المعادلة في  $P$  حيث:  $Py_{t-1} = PB_0 + PB_1 x_{t-1} + PU_{t-1}$

$y_t - Py_{t-1} = B_0(1 - P) + B_1(x_t - Px_{t-1}) + (U_t - PU_{t-1})$

نلاحظ أن الحد الأخير هو عبارة عن:  $U_t = PU_{t-1} + \varepsilon_t$

لتبسيط الصيغة نكتبها كما يلي:  $y_t = B_0 + B_1 x_t + \varepsilon_t$

$y_t = y_t - Py_{t-1}$

$x_t = x_t - Px_{t-1}$

$\varepsilon_t = (U_t - PU_{t-1})$

نستعمل طريقة المربعات الصغرى MCO فنحصل على  $B_1, B_0$  حيث:  $B_0 = B_1 / (1 - p)$

ب- طريقة التكرار: بموجب هذه الطريقة يتم التقدير على مرحلتين:<sup>2</sup>

تقدير معادلة الانحدار البسيط:  $y_t = a + Bx_t + e_t$  ومن ثم تقدير البواقي:  $e_t = y_t - \hat{y}_t$

- نحسب قيمة الارتباط الذاتي التقديري وفق القانون الآتي:  $P = \frac{\sum_{t=2}^n e_t e_{t-1}}{\sum_{t=2}^n e_t^2}$

- يتم تحويل بيانات كل من المتغير التابع  $t$  والمستقل  $x_t$  إلى القيمتين الجديديتين  $y_t$  و  $x_t$  كما يلي:

$y_t = y_t - Py_{t-1}$

$x_t = x_t - Px_{t-1}$

وعليه فإن النموذج سيأخذ الصيغة التالية:  $y_t = a + Bx_t + e_t$

<sup>1</sup> وليد اسماعيل السيفو وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 325.

<sup>2</sup> حسين علي بخيت وسحر فتح الله، مرجع سبق ذكره، ص 204.

- نحسب البواقي الجديدة  $e_t$  كما يلي:  $e_t = y_t - \hat{y}_t$

- نحسب قيمة DW مرة اخرى بموجب الصيغة الآتية:  $DW = \frac{\sum(e_t - e_{t-1})^2}{\sum e_t^2}$

- تقارن مع القيمة الجدولية لقبول أو رفض فرضية العدم، ففي حالة قبول  $H_0$  يعني انعدام الارتباط الذاتي والتوقف عند هذا الحد، أما في حالة قبول  $H_1$  عندها نجري عملية تنقية للبيانات مرة ثانية باتباع الخطوات السابقة نفسها أي تكرار ما قمنا به وبالأسلوب ذاته لرؤية مدى تناقص الارتباط الذاتي، ويمكن الاستمرار في عملية التصحيح والتقدير إلى أن تتقارب القيم التقديرية لكل  $a$  من  $B$  وللنموذج المدروس بين مرحلة وأخرى.

## المبحث الرابع:

### الدراسة التطبيقية لأثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي

من أجل معرفة أثر السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج "سانت لويس" كان لابد من إعداد الدراسة القياسية، لهذا سيتم التفصيل في الأساليب القياسية التي سيتم اعتمادها في الدراسة كالآتي:

#### المطلب الأول: لمحة موجزة عن نموذج سانت لويس

إن الدلائل التطبيقية لأثر السياسة النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي غير حاسمة، ويرجع هذا إلى وجود منهجين بحثيين مختلفين نجم عنهما نتائج متباينة، فالمنهجية البحثية الأولى تعتمد على تقدير نماذج هيكلية، ويتكون هذا النوع من النماذج القياسية من عدد كبير جداً من المعادلات، وتعد نماذج (IS-LM) شكلاً مبسطاً من النماذج الهيكلية، ويتم في النماذج الهيكلية دراسة العلاقة بين الدخل والسياسة المالية والنقدية بشكل غير مباشر، وقد استخدم هذا النوع من النماذج بشكل واسع من قبل مؤيدي المدرسة الكينزية.

أما المنهجية البحثية الثانية، فهي تعتمد على النماذج القياسية المختصرة (Reduced Form Models) التي تربط بين الدخل والسياسة المالية والنقدية بشكل مباشر، وهذا النوع يمتاز بسهولة تطبيقه مقارنة بالنماذج الهيكلية المعقدة، وقد تم بناء أول نموذج قياسي مختصر سنة 1964 من قبل رائد المدرسة النقدية (Milton Friedman) وزميله الاقتصادي (David Meiselman). وقد وجهت انتقادات عديدة لنموذج (Friedman - Meiselman)، الأمر الذي أثر سلباً على مصداقية النتائج التي توصلوا إليها والتي اتخذت اتجاهها أحادياً داعماً لوجهة النظر النقدية حول أهمية وفعالية السياسة النقدية وعدم فعالية السياسة المالية.

وفي عام 1968 قام الاقتصاديان (Jerry Jordan - Leonall Anderson) من (Federal Reserve Bank of St. Louis) بتطوير نموذج قياسي مختصر تبادلي العديد من الانتقادات التي وجهت إلى النموذج السابق (Mayer, 1986)، وقد عرف هذا النموذج لاحقاً بنموذج سانت لويس، ويتكون هذا النموذج من معادلة واحدة تأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = a_0 + \sum_{i=1}^n b_i M_{t-1} + \sum_{i=1}^n c_i G_{t-1} + \mu_i$$

حيث:

$Y$ : الناتج القومي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (الإسمي).  $M$ : القيمة الإسمية لمتغير السياسة النقدية (عرض النقد أو القاعدة النقدية أو التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية أو الودائع تحت الطلب للقطاع الخاص).  
 $G$ : القيمة الاسمية لمتغير السياسة المالية (الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والرأسمالي أو الإيرادات الحكومية أو العجز/الوفر في الموازنة العامة).  $a$ : الثابت في المعادلة.  $b, c$ : معاملات النماذج.  $\mu_i$ : حد الخطأ

وفي هذا النموذج، يتم ربط التغيرات في الدخل (الناتج القومي الإجمالي) بأي فترة زمنية (t) بالتغيرات الحالية والسابقة في كل من متغيرات السياسة النقدية ومتغيرات السياسة المالية. وتتضمن هذه المعادلة المتغيرات المالية والنقدية الخارجية التي تأخذ شكل سياسات (Policy Exogenous Variables)، بينما المتغيرات الخارجية الأخرى التي تؤثر على الدخل ولا تأخذ شكل السياسات كالاستهلاك مثلا (Non-Policy Exogenous Variables)، يظهر أثرها في حد الخطأ، وهي التي تجعل قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) أقل من الواحد.<sup>1</sup>

وقد تم تقدير نموذج سانت لويس بداية باستخدام الفرق الأول للمتغيرات (First Difference)، وفي هذه الحالة فإن معاملات متغيرات السياسة النقدية والمالية المقدرة تمثل مضاعف السياسة النقدية ومضاعف السياسة المالية (Money & Fiscal Multipliers)، ثم استخدمت فيما بعد التغيرات النسبية للمتغيرات (معدلات النمو) بدلا من الفروق الأولى وبالتالي فإن المعاملات المقدرة أصبحت تمثل المرونات.

وبالرغم من شيوع استخدام نموذج سانت لويس، إلا أنه وجهت له العديد من الانتقادات الموجهة تحديداً إلى الافتراضات التي بني على أساسها هذا النموذج، إذ يفترض هذا النموذج أن المتغيرات النقدية والمالية متغيرات خارجية؛ بمعنى أنها تحدد من خارج النظام (Exogeneity Assumption)، وأن العلاقة السببية بين متغيرات السياسة النقدية والنشاط الاقتصادي (الناتج القومي الإجمالي) تسير عموماً باتجاه واحد من متغير السياسة النقدية إلى الناتج القومي. وبعبارة أخرى، فإنه بالرغم من أن السياسة النقدية تؤثر وتتأثر بالناتج القومي الإجمالي إلا أن أثرها على الناتج القومي الإجمالي أقوى من أثر الناتج عليها.

#### البيانات المستخدمة

لتطبيق نموذج سانت لويس على الاقتصاد الجزائري سيتم اعتماد البيانات التالية:

- الناتج المحلي الإجمالي كمقياس لمستوى النشاط الاقتصادي وهو يمثل المتغير التابع.
- عرض النقد بالمفهوم الواسع كمتغير مستقل لتمثيل السياسة النقدية.
- إجمالي الإنفاق كمتغير مستقل أيضاً لتمثيل السياسة المالية.

#### المطلب الثاني: اختبار الاستقرار

تجنباً للتقدير الزائف للنموذج يتوجب علينا إجراء اختبارات السكون للتأكد من أن البيانات ساكنة وخالية من جذر الوحدة، لذلك سيتم استخدام اختبار ديكي فولر، وللتأكد أكثر سيتم أيضاً تطبيق اختبار فيليب براون.

#### أولاً: اختبار السكون باستخدام اختبار ديكي فولر

سيتم اختبار مدى استقرارية السلاسل التي سيتم اعتمادها في النموذج وذلك خلال الفترة 1990 إلى 2014 رغم أنه كانت هناك نية في إضافة سنة 2015 إلى الدراسة إلا أن تقارير البنك المركزي لسنة 2016 تأخرت والتي كان من المفروض أن تصدر في مارس 2016 إلا أنه ولأسباب غير معروفة لم يتم إخراجها من البنك المركزي.

<sup>1</sup> Meyer, Paul A., (1986). Money, Financial Institutions, and The Economy, (2nded). USA, IRWIN.

الجدول رقم 12: نتائج اختبار "ADF" للجذور الوحدوية المتعلقة بالسلاسل قيد الدراسة

اختبار ديكي فولر الموسع ADF						
المتغير	اختبار المستوى	اختبار المستوى	اختبار الفروق الأولى	اختبار الفروق الأولى	درجة التكامل $I(D)$	درجة التأخير
	بقاطع	بقاطع واتجاه عام	بقاطع واتجاه عام	بقاطع واتجاه عام		
G	0.263277	-0.998890	-5.648180	-3.946943	$I(1)$	4
M2	0.422087	0.816478	-5.479388	-4.002948	$I(1)$	3
BIP	0.012673	-2.018862	-4.372203	-4.441604	$I(1)$	0

المصدر: مخرجات برمجية EViews 08

من خلال البيانات المبينة في الجدول السابق نلاحظ أن السلاسل المدروسة غير مستقرة في المستوى ومستقرة في الفروق الأولى الأمر الذي يؤكد أن لها جذر وحدة ومتكاملة من الدرجة  $I(1)$ . مما يسمح بتطبيق اختبار التكامل المشترك الذي يشترط أن تكون السلاسل المستخدمة في الدراسة مستقرة في نفس المستوى.

ثانياً: اختبارات السكون باستخدام اختبار فيليب براون

في العديد من الدراسات يتم القيان بإجراء اختبار فيليب براون

الجدول رقم 13: نتائج اختبار "PPT" للجذور الوحدوية المتعلقة بالسلاسل قيد الدراسة

اختبار فيليب براون					
المتغير	اختبار المستوى	اختبار المستوى	اختبار الفروق الأولى	اختبار الفروق الأولى	درجة التكامل $I(D)$
	بقاطع	بقاطع واتجاه عام	بقاطع واتجاه عام	بقاطع واتجاه عام	
G	1.021638	-0.653065	-2.112303	-3.867881	$I(1)$
M2	0.039768	-0.379094	-1.203170	-4.226500	$I(1)$
BIP	0.000284	-1.991767	-3.332360	-3.365837	$I(1)$

المصدر: مخرجات برمجية EViews 08

من خلال البيانات المبينة في الجدول السابق نلاحظ أن السلاسل المدروسة غير مستقرة في المستوى ومستقرة في الفروق الأولى الأمر الذي يؤكد أن لها جذر وحدة ومتكاملة من الدرجة  $I(1)$ . مما يسمح بتطبيق اختبار التكامل المشترك الذي يشترط أن تكون السلاسل المستخدمة في الدراسة مستقرة في نفس المستوى.

المطلب الثالث: التكامل المشترك

والملاحظ هنا أن شروط اختبار التكامل المشترك محققة وذلك لأن درجات التكامل للسلاسل من نفس

الدرجة؛ أي أن المتغيرات متكاملة عند نفس الدرجة.

الجدول رقم 14: اختبار Johansen للتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic Trace	Critical Value 0.05	Prob.**
None *	0.0466	29.79707	30.06184	0.025173
At most 1	0.5212	15.49471	7.492180	0.226687
At most 2	0.2088	3.841466	1.579535	0.066370
Trace test indicates 6 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: مخرجات برمجية EViews 08

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن  $\lambda_{trace}$  أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 05% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية  $H_0$ ؛ أي وجود علاقة للتكامل المتزامن. من جهة أخرى، يتضح أن عدد متجهات التكامل المتزامن هو  $r = 1$  عند مستوى معنوية 05%؛ وهذا يعني أن الناتج المحلي متزامن مع بقية المتغيرات؛ أي وجود توليفة خطية ساكنة النمو (مثلا في الناتج المحلي الإجمالي) ومتغير الكتلة النقدية كممثل للسياسة النقدية والنفقات كممثل للسياسة المالية مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أي أنها لا تبعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها. وطالما أن هناك علاقة طويلة الأجل بين الناتج المحلي ومتغيرات السياسة النقدية والمالية، إذن لا بد من تقدير مدى واتجاهات المتغيرات المستقلة على الناتج المحلي، حيث تشير القيم المقدرة لمعاملات المتغيرات التفسيرية إلى المرونات طويلة الأجل.

أولا: تقدير معادلة التكامل المشترك ل Engle و Granger طويلة الأجل

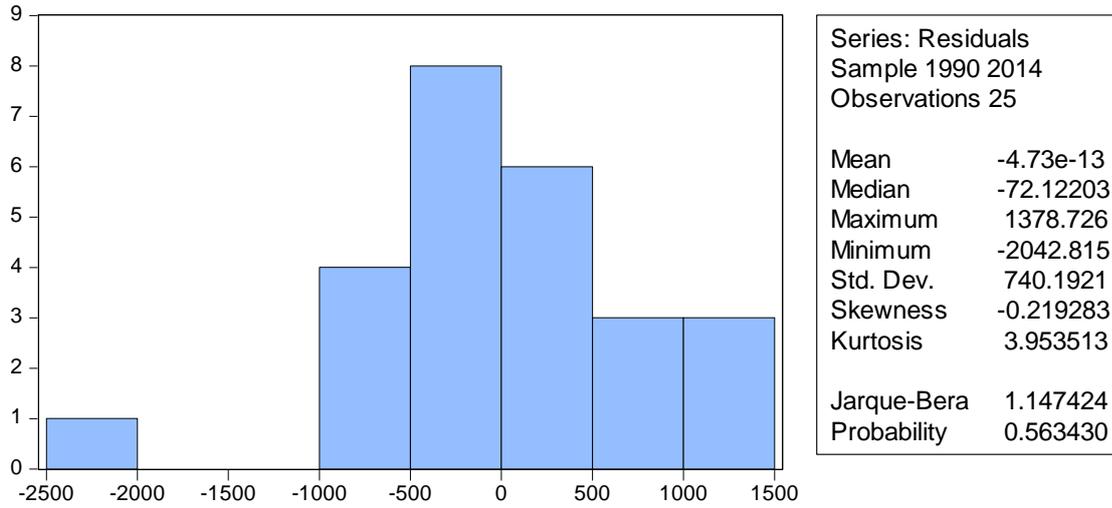
لتقدير معادلة التكامل المشترك ل Engle و Granger طويلة الأجل يتم الاستعانة بمعادلة المربعات

الصغرى وتقديرها باستخدام برمجية EViews 08 كالتالي:

الجدول رقم 15: نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك ل Engle و Granger طويلة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	892.5801	227.4251	3.924720	0.0007
G	0.520922	0.613800	0.848683	0.0052
M2	0.363815	0.359436	2.681467	0.0136
R-squared	0.979355	F-statistic		521.8227
Durbin-Watson stat	1.971168	Log likelihood		-200.1359
Prob(F-statistic)	0.000000			
اختبار استقرار الحد البواقي				
الاحتمال	إحصائية (t)	إحصائية اختبار ديكي فولر الطور		
0.042563	-2.998974	القيم الحرجة		القيم الحرجة
	-3.737853	%1		
	-2.991878	%5		
	-2.635542	%10		
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM test (LL=2( Statistic =3.52345 (0.1429)				
Autoregressive Conditional Heteroscedasticity in the residuals.ARCH F-statistic=0.903834 (0.3521)				

الشكل رقم 03: اختبار مشكلة غياب التوزيع الطبيعي



من خلال الجدول أعلاه يتبين أن النموذج المقدر يتمتع بمعنوية حيث أن قيمة معامل التحديد تعادل 0.97؛ أي أن متغيرات النموذج تفسر 97% من التغيرات في الناتج المحلي، كما بين اختبار Jarque-Bera بأن توزيع البواقي يتبع التوزيع الطبيعي حيث كانت القيمة الاحتمالية لاختبار جاك بيرا أكبر من 05%، كما أن القيمة الاحتمالية لاختبار ARCH كانت أكبر من 05% مما يؤكد على خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين، أما بالنسبة لاختبار *Correlation LM* فقد كانت قيمته الاحتمالية أكبر من 05% الأمر الذي ينفي وجود ارتباط ذاتي، أما إحصائية داربن واتسن فهي تقع ضمن المنطقة التي تؤكد أنه لا وجود لارتباط ذاتي وهذا ما يحدده الشكل الآتي:

الشكل رقم 04: نتائج اختبار داربن واتسن DW

0  $d_l = 1.21$   $d_u = 1.25$  2 2.75 2.79 4

$P > 0$	؟	$P = 0$	$P = 0$	؟	$P < 0$
ارتباط ذاتي موجب	منطقة غير محددة	عدم وجود ارتباط ذاتي	عدم وجود ارتباط ذاتي	منطقة غير محددة	ارتباط ذاتي سالب

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن DW المحسوبة تقع ضمن منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي.

أما بالنسبة لقيمة الاحتمال الخاصة بالنموذج فهي تساوي 0.0000 مما يؤكد على معنوية النموذج ككل.

وبما أن النموذج مقبول إحصائياً فيمكن تقدير المعادلة كالتالي:

$$BiP = 892.5801 + 0.363815M_2 + 0.520922G.. (01)$$

نلاحظ أن قيمة الثابت موجبة أي أنه إذا كانت قيمة الكتلة النقدية والنفقات صفر فإن الناتج المحلي موجب

وذلك لأن الناتج المحلي يتأثر بالعديد من المتغيرات.

إشارة معامل الإنفاق الحكومي موجبة ومعنوية؛ أي أن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي والإنفاق الحكومي، بمعنوية إحصائية مرتفعة عند 01%؛ أي أن مقدار الخطأ 01% ودرجة الثقة 99%، مما يعني أنه إذا زاد الإنفاق الحكومي بمقدار دينار واحد يزدان الناتج المحلي بـ 0.520922 دج.

إشارة معامل الكتلة النقدية موجبة ومعنوية؛ أي أن هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي والكتلة النقدية، بمعنوية إحصائية مرتفعة عند 05%؛ أي أن مقدار الخطأ 05% ودرجة الثقة 95%، مما يعني أنه إذا زادت الكتلة النقدية بمقدار دينار واحد يزداد الناتج المحلي بـ 0.3638 دج.

من خلال النتائج السابقة نجد أن تأثير السياسة النقدية في المدى الطويل أقل من تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي إلا أنه في الحقيقة تأثير كليهما معنوي ويكمل الآخر، وبالتالي فإن الملاحظ أن هناك علاقة طردية ومرتفعة لكل من السياسة النقدية والإنفاق الحكومي الاقتصادي على النمو.

من خلال نموذج أنجل غرانجر يتأكد وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة والنمو، حيث يقوم منهج أنجل غرانجر على مرحلتين: الأولى تقدير نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل، ويسمى انحدار التكامل المشترك. والثانية: تقدير نموذج تصحيح الخطأ ليعكس العلاقة في المدى القصير أو التذبذب قصير المدى حول اتجاه العلاقة في المدى البعيد، ويتم تقدير هذا النموذج قصير المدى بإدخال البواقي المقدرة في انحدار المدى الطويل كمتغير مستقل مبطئة لفترة واحدة. وحتى يتم اعتماد اختبار نموذج تصحيح الخطأ لا بد من التأكد من استقرارية بواقي انحدار التكامل المشترك. وبعد التحقق من ذلك في اختبار التكامل المشترك.

بعد أن تم الاحتفاظ بالبواقي واختبار مدى سكوتها، وبما أنه قد توفرت فيها خاصية السكون (وهذا ما يبينه الجدول السابق). وبالتالي فقد تم إدخالها في معادلة المدى القصير بفترة إبطاء واحدة بعد تحويل بقية المتغيرات إلى متغيرات ساكنة، ثم تم تقدير النموذج المسمى بنموذج تصحيح الخطأ لأنجل وقرانجر، والجدول الآتي يبين نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

ثانياً: تقدير نموذج تصحيح الخطأ لديناميكية العلاقة قصيرة الأجل

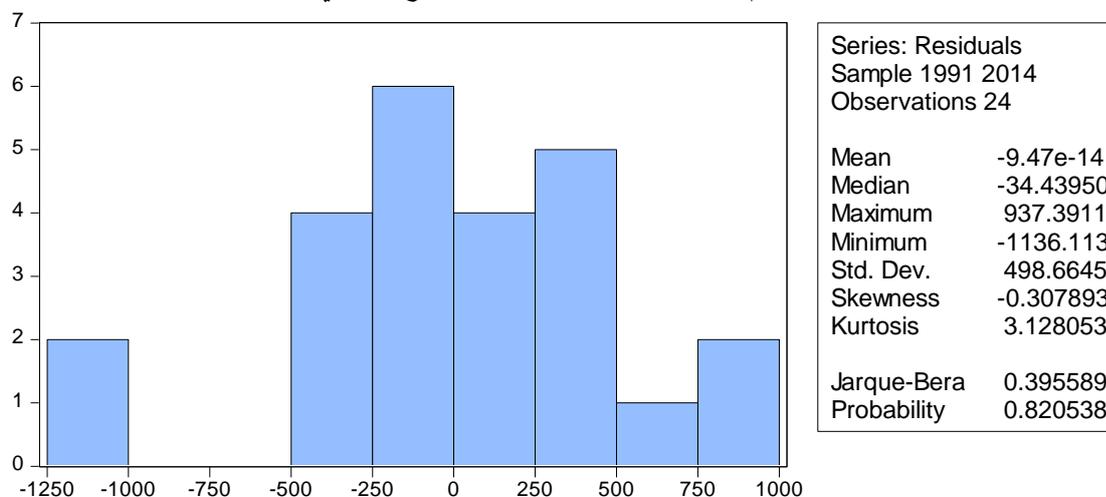
الجدول رقم 16: تقدير نموذج تصحيح الخطأ لديناميكية العلاقة قصيرة الأجل لدالة سانت لويس

بطريقة (Engle- Granger two step method)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	234.2279	165.8779	1.412050	0.1733
D(G)	0.006998	0.443440	3.533736	0.0021
D(M2)	0.240543	0.355726	3.113972	0.0104
ECT(-1)	-0.141346	0.398553	2.711883	0.0448
R-squared	0.568753	F-statistic		8.792371
Durbin-Watson stat	1.991884	Log likelihood		-182.6302
Prob(F-statistic)	0.000642			
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM test (LL=2(Statistic =1.021435 (0.40215)				
Autoregressive Conditional Heteroscedasticity in the residuals.ARCH F-statistic=0.5241856(0.1945)				
* significant at 1%, ** significant at 5%,				

المصدر: مخرجات برمجية EVIEWS 08

الشكل رقم 05: اختبار مشكلة غياب التوزيع الطبيعي



يتضح من خلال الإحصائيات الظاهرة في الجدول أعلاه سلامة النموذج إحصائياً بشكل عام حيث تظهر إحصائية (Durbin-Watson) معنوية عند 05%، كدلالة على خلو النموذج من الارتباط التسلسلي في حالة إدراج المتغير المبطل لفترة واحدة كمتغير تفسيري. وللتأكد من خلو نموذج تصحيح الخطأ من المشاكل القياسية، فقد تم استخدام عدة اختبارات كما هو مبين في الجدول أعلاه، ومنه نجد أن النموذج قد تجاوز كافة إحصائيات فحص البواقي، مثل شروط التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام (Jarque-Bera)، وخلوه من الارتباط التسلسلي باستخدام اختبار (LM) حتى الدرجة الثانية، وعدم وجود اختلاف تباين حتى الدرجة الثانية باستخدام (ARCH test). أما إحصائية داربن واتسن فهي تقع ضمن المنطقة التي تؤكد أنه لا وجود لارتباط ذاتي وهذا ما يحدده الشكل الآتي:

الشكل رقم 06: نتائج اختبار داربن واتسن DW

0	$d_l = 1.19$	$d_u = 1.55$	2	2.81	2.45	4
$P > 0$	؟	$P = 0$	$P = 0$	؟	$P < 0$	
ارتباط ذاتي موجب	منطقة غير محددة	عدم وجود ارتباط ذاتي	عدم وجود ارتباط ذاتي	منطقة غير محددة	ارتباط ذاتي سالب	

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن DW المحسوبة تقع ضمن منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي.

ومن خلال نتائج اختبار تصحيح الخطأ لأنجل غرانجر نلاحظ معنوية حد تصحيح الخطأ (ETC(-1) عند مستوى الدلالة 05% مع الإشارة السالبة المتوقعة، وهذا تأكيد أيضاً على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل في المعادلة (01)، وتشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ (-0.141346) إلى أن الناتج المحلي يصحح من اختلالاته في كل فترة ماضية بنحو 14.13%؛ أي أنه عندما تنحرف قيمة توازن الناتج المحلي خلال المدى

القصير في الفترة (t-1) عن قيمتها التوازنية في المدى الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 14.13% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة (t)، ومن ناحية أخرى، فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعت تعديل ضعيفة نحو التوازن؛ بمعنى أن الناتج المحلي يستغرق فترة طويلة جدا إذا اعتمد على الإنفاق الحكومي والكتلة النقدية حتى يتم تصحيح الأخطاء في قيمته التوازنية بعد أي صدمة.

كما يتبين من خلال اختبار انجل غرانجر أن قيمة معامل التحديد بلغت 0.56 الأمر الذي يدل على ضعف جودة توفيق النموذج ومقدرته على تفسير التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي، وذلك لأن الناتج المحلي في الجزائر يتأثر بدرجة كبيرة بالتغيرات في أسعار النفط.

من خلال النتائج نجد أن تأثير السياسة النقدية يظهر في المدى القصير وذلك لسهولة تكيف السياسة النقدية مع الأوضاع الاقتصادية، أما تأثير السياسة المالية فهو يتطلب مدة زمنية حتى يظهر تأثيره وذلك أن اتخاذ تدابير فيما يخص السياسة المالية يحتاج إلى مدة طويلة وذلك للإجراءات التي تحتاجها تسطير السياسة المالية خاصة وأنها تحتاج إلى مصادقة من الأغلبية البرلمانية.

#### المطلب الرابع: تحليل مكونات التباين

يفيد تحليل التباين في التعرف على حجم تأثير كل متغير في النموذج وقد تم استخدام تحليل التباين لتأكيد النتائج التي تم الحصول عليها في الاختبارات السابقة.

بعد تطبيق تحليل التباين على متغيرات الدراسة (الكتلة النقدية، الناتج المحلي، الإنفاق الحكومي)، تم الحصول

على النتائج التالية:

الجدول رقم 17: نتائج تحليل التباين الخاصة بالناتج المحلي

الفترة	BIP	M2	G
1	59.97736	20.02264	0.000000
2	53.99086	20.23280	1.776334
3	46.46798	38.33067	15.20136
4	43.33563	33.24819	23.41618
5	39.65690	31.12767	29.21543
6	35.46601	29.60282	34.93117
7	32.25177	28.94183	38.80640
8	29.77243	29.52197	40.70560
9	27.61205	30.97630	41.41165
10	25.87052	32.96439	41.16508

المصدر: مخرجات برمجية EViews 08

تظهر نتائج التحليل في الجدول أعلاه أن الناتج المحلي يتأثر بالسياسة المالية، حيث تبين أنه في السنة الثانية كانت التغيرات في الإنفاق الحكومي تفسر حوالي 1.77% من تنبأ الخطأ في معدل الناتج المحلي؛ إن مثل هذه النسبة تشير

إلى النسبة المئوية في تباينات تنبؤ خطأ النمو في الناتج المحلي، ويلاحظ أن هذه النسبة تزداد من فترة إلى أخرى حتى تصل إلى 41% في الفترة العاشرة مما يشير إلى قوة تأثير التغيير في الإنفاق الحكومي على نمو الناتج المحلي ليس لسنة واحدة بل لسنوات قادمة.

كما تشير نتائج التحليل إلى أن الناتج المحلي متأثر بالسياسة النقدية حيث يظهر تأثير السياسة النقدية في السنة الأولى على خلاف السياسة المالية، إذ يتضح أن التغييرات في السنة الأولى كانت التغييرات في النقد تفسر حوالي 20% من تنبؤ الخطأ في نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ أي أن مثل هذه النسبة تشير إلى النسبة المئوية من تباينات تنبؤ خطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي تعود إلى أخطاء عشوائية في معدل النقد.

ويلاحظ أن هذه النسبة تزداد في السنوات القادمة حتى تصل إلى 32% في السنة العاشرة. مما يشير إلى أن تأثير عرض النقد في الناتج المحلي الإجمالي ليس لسنة واحدة، بل لسنوات قادمة أيضا الأمر الذي يدل على أن تأثير عرض النقد على الناتج المحلي يكون بتباطؤ زمني.

## خلاصة

شهد القطاعين النقدي والمالي مجموعة من التطورات والاصلاحات الاقتصادية حيث تحصلت الجزائر على قروض ومساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حيث وقعت مجموعة من البرامج منها برنامج الاستعداد الائتماني الأول ثم الثاني (1989-1991)، ثم برنامجي الاستقرار الاقتصادي (1994-1995) والتعديل الهيكلي (1995-1998) وهذا بهدف استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية عقب أزمة النفط لسنة 1988.

ومن أهم الإصلاحات التي أدخلت على القطاع النقدي صدور قانون النقد والقرض 90-10 الذي منح الاستقلالية للبنك المركزي في إدارته للسياسة النقدية، شهد هذا القانون مجموعة من التعديلات لسد الثغرات التي وجدت فيه وتقدم دعم أكثر لاستقلالية البنك المركزي الذي أصبح يستخدم مجموعة من الأدوات للتأثير على النشاط الاقتصادي منها: تأطير القروض البنكية، الاحتياطي الإجباري، معدل الخصم ومعدل الفائدة وأخيرا السوق النقدية وتمثل الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي لتنظيم السوق في: عمليات السوق المفتوحة، مزادات القروض ومزادات أدوات الخزينة، كما استفادت السياسة المالية من الإصلاحات ووجدت كل أدواتها لتحقيق التوازنات الاقتصادية وهذا ما أكدته الدراسة من خلال الزيادة الكبيرة في حصيلة الإيرادات والنفقات، فمع بداية الألفية الثالثة أخذت السياسة المالية اتجاهها توسعيا لبعث سبل النمو والتنمية الاقتصادية.

# الخاتمة العامة

## الخاتمة العامة

تعتبر السياسات النقدية والمالية من أهم السياسات الاقتصادية لأي بلد مهما كانت درجة تطوره، حيث تعتبر السياسة النقدية مجموعة من الإجراءات والوسائل المستخدمة من طرف السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي، للتحكم في العرض النقدي من حيث كمية وسرعة دوران النقود ومنح الائتمان، من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية محددة، أما السياسة المالية فهي مجموع الإجراءات والتوجهات المستخدمة من طرف الحكومة والمتمثلة في النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق الأهداف المرسومة خلال فترة زمنية معينة. مرت السياسات النقدية والمالية بمجموعة مراحل فقد كانت عند الكلاسيك مجرد سياستين محايدتين ليس لهما أي تأثير على النشاط الاقتصادي وظل هذا الاعتقاد قائما إلى أن تعرض الاقتصاد لأزمة الكساد الكبير في الفترة 1929-1933 حيث ظهر قصور النظرية الكلاسيكية وظهر على إثرها التفكير الكينزي الذي وضع أهمية كل من السياسات النقدية والمالية واعتبر أن السياسة المالية أكثر أهمية وتأثيرا على النشاط الاقتصادي من السياسة النقدية، لكن النظرية الكينزية أيضا لم تخلو من الأخطاء وقد قدمت لها عدة انتقادات من طرف الاقتصادي فريدمان الذي أعاد الحياة للنظرية الكلاسيكية بعد أن أدخل عليها بعض التحسينات وعلى خلاف كينز فقد أعطى فريدمان الأولوية للسياسة النقدية عن السياسة المالية، وأخيرا الكلاسيك الجدد الذين يعتبرون أن الوحدات الاقتصادية عقلانية للسياسة الحكومية الاقتصادية بفضل ما تحصل عليه من المعلومات وما تكسبه من الخبرة من المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن ستكون قادرة على التوقع الصحيح والواقعي لتلك المتغيرات وبالتالي فلن يكون هناك لمثل هذه التغيرات في السياسة الحكومية إلا تأثير ضئيل لا يؤخذ في الحسبان ولا سيما في المتغيرات الحقيقية للاقتصاد كالإنتاج والاستخدام. يعتبر البنك المركزي المسؤول الوحيد عن تطبيق السياسة النقدية وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأدوات مقسمة إلى أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة بالإضافة إلى مجموعة من الأدوات الأخرى التي يطبقها البنك المركزي حسب الظرف الاقتصادي السائد، أما بالنسبة لآلية انتقال الأثر النقدي فالسياسة النقدية تستخدم مجموعة من القنوات لنقل تأثيرها من القطاع العيني إلى القطاع الحقيقي تتمثل هذه القنوات في: قناة سعر الفائدة، قناة الائتمان، قناة نظرية توبين، قناة أثر الثروة، قناة أسعار الاسكان والأراضي وقناة أسعار الصرف، وعند معالجة أدوات السياسة المالية تبين أن الإيرادات العامة والإنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة وتحقيق أقصى إنتاجية منها بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه الأدوات في التأثير على حجم العمالة والدخل ومستويات الأسعار ومن ثم التوازن الاقتصادي العام.

عند دراسة علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية تبين أن التنسيق بين السياسات أمر حتمي، إذ يتضمن برجة الأطر النقدية أو الاتفاق على اتباع مزيج سياسات متفق عليه من خلال لجان تنسيق مشتركة، ويكون هذا التنسيق يوم بيوم وذلك في مرحلة تصميم السياسات وتنفيذها والرقابة ومتابعة التنفيذ والتعديل وقت اللزوم. وقد اتفقت معظم الدراسات النظرية على وجود أهمية شديدة لتنسيق بين السياسات المالية والنقدية في الدول النامية ومنها الجزائر بهدف الوصول إلى تحقيق أهداف كل منهما وعدم إعاقة إحدهما للأخرى في الوصول إلى هذه الأهداف.

تختلف أهداف السياسة النقدية والمالية بين الدول المتقدمة والنامية، حيث يعتبر الهدف الأساسي للدول المتقدمة هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من الأزمات الاقتصادية، أما الدول النامية فقد تعددت واحتلقت أهدافها حيث تسعى هذه الدول إلى تمويل برامج التنمية الاقتصادية أولا وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ثانيا. للسياستين المالية والنقدية دور كبير في معالجة الاختلالات الاقتصادية (كساد وتضخم) من خلال اعتماد سياسة توسعية في حالة الكساد وسياسة انكماشية في حالة التضخم.

يشير النمو الاقتصادي إلى الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة دون إحداث تغييرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... الخ، أما التنمية الاقتصادية تعني الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع حدوث تغييرات ملموسة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... الخ ولهذا فان التنمية أوسع وأشمل من النمو.

مرت السياسة النقدية والمالية في الجزائر بمجموعة من التطورات والتغييرات، ففي الفترة من 1990 إلى 1999 عرفت النفقات العامة تزايدا ملحوظا وتنوعت مصادر الإيرادات العامة لمواجهة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية... الخ حيث تجاوزت الجباية البترولية أكثر من 50% في جميع السنوات، أما السياسة النقدية في هذه الفترة فقد شهدت مجموعة من الإصلاحات واللجوء إلى صندوق النقد الدولي، حيث تم إصدار قانون النقد والقرض 90-10 ويعد هذا القانون نقطة جوهرية في إصلاح النظام المصرفي، أما في الفترة من 2000 إلى 2014 فقد اتبعت الجزائر منحى جديد في السياسة المالية حيث تم التوسع في النفقات العامة نتيجة ارتفاع أسعار البترول، أما من ناحية السياسة النقدية فقد كانت سياسة توسعية من 1990 إلى 1993، وبعد أن وصلت الجزائر إلى الانهيار بسبب انخفاض أسعار النفط قامت باللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم وأبرمت عدة اتفاقيات، وقد تم اتباع سياسة صارمة منذ سنة 1995 بمعدلات فائدة حقيقية، ومنذ سنة 2000 عرفت الجزائر عدة تحولات حيث مع ارتفاع أسعار البترول استطاعت تسديد ديونها وشكلت قاعدة صلبة من الاحتياطات الأجنبية.

من خلال الدراسة والنتائج المتوصل إليها نجد أن تأثير السياسة النقدية في المدى الطويل أقل من تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي إلا أنه في الحقيقة تأثير كليهما معنوي ويكمل الآخر، وبالتالي فإن الملاحظ أن هناك علاقة طردية ومرتفعة لكل من السياسة النقدية والإنفاق الحكومي الاقتصادي على النمو، ومن خلال نموذج انجل غرانجر يتأكد وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة والنمو.

كما اتضح أن تأثير السياسة النقدية يظهر في المدى القصير وذلك لسهولة تكيف السياسة النقدية مع الأوضاع الاقتصادية، أما تأثير السياسة المالية فهو يتطلب مدة زمنية حتى يظهر تأثيره وذلك أن اتخاذ تدابير فيما يخص السياسة المالية يحتاج إلى مدة طويلة وذلك للإجراءات التي تحتاجه تسطير السياسة المالية خاصة وأنها تحتاج إلى مصادقة من الأغلبية البرلمانية.

## التوصيات

انطلاقا من النتائج المذكورة يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات:

- تعزيز دور كل من السياسات النقدية والمالية للتأثير على جانبي العرض والطلب على حد سواء فتسهل مهمة هتين السياسات في معالجة الاختلالات والهزات الاقتصادية.
- تنويع حصيللة الإيرادات العامة لمواجهة الزيادة في الإنفاق العام للتقليص والحد من عجز الموازنة العامة.
- البحث عن الأراضي غير المستغلة وحث أصحابها على استغلالها.
- تفعيل دور السوق النقدي من خلال تطوير المنظومة المصرفية حيث يصبح بإمكانها توفير القنوات المناسبة للسياسة النقدية وكذا الرقابة على الكتلة النقدية المتداولة.
- ترشيد الإنفاق العام وتمويل المشروعات الداعمة للنمو الاقتصادي والحد من إنفاق الأموال على الرواتب والأجور للحد من التضخم.
- تحفيز الاستثمار في الجزائر من خلال بذل مجهود أكبر في الواقع العملي من جانب تحسين البنى التحتية، توفير اليد العاملة الكفؤة والكفؤة مع ضرورة توفير سياستين مالية ونقدية ملائمة للاستثمار.
- حسن إدارة الإيرادات النفطية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- ضرورة التنسيق والتكامل بين السياسات النقدية والمالية من خلال تفعيل لجان التنسيق بين هتين السياسات وإعادة النظر في استقلالية البنك المركزي مما يجعله ووزارة المالية متساويين في اتخاذ القرارات المالية والنقدية وهذا لتفادي الآثار النقدية والاقتصادية غير المرغوبة.
- توفير نظام معلوماتي فعال والتحديد الدقيق للأهداف المرجوة من السياسات النقدية والمالية.
- وضع نظام صرف يتماشى مع السياسة النقدية المعمول بها.

# قائمة المراجع

## أولاً: المراجع باللغة العربية

### 1- الكتب

- 01- ابراهيم علي عبد الله وأنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، دار صفاء للطباعة، عمان، الأردن، 2000.
- 02- أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية -مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1998.
- 03- أحمد أبي الفتوح علي الناقة، نظرية النقود والأسواق المالية-مدخل حديث-، مكتبة الإشعاع الفنية، القاهرة، مصر، 2001.
- 04- أحمد جامع، علم المالية العامة، دار النهضة العربية، مصر، 1970.
- 05- أحمد شعبان محمد علي، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.
- 06- أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، مبادئ علم الاقتصاد: السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2000.
- 07- أسامة بشير الدباغ وأثيل عبد الجبار الجورمد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج، عمان، الأردن، 2003.
- 08- أسامة محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 1999.
- 09- اسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات - نماذج - استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 10- اسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2005.
- 11- أشواق بن قدور، تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي، دار الرياىة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2013.
- 12- أكرم حداد ومشهور هذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
- 13- امثال محمد حسنو محمد علي محمد أحمد، مبادئ الاستدلال الإحصائي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000.
- 14- اموري هادي كاظم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2002.
- 15- إيمان عطية ناصف ومحمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية-دراسات نظرية وتطبيقية-، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2000.

- 16- بارو روبرت، ترجمة نادر إدريس التل، محددات النمو الاقتصادي ( دراسة تجريبية عبر البلدان)، دار الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 1998.
- 17- باري سيحل، ترجمة طه عبد الله منصور وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، السعودية، 1984.
- 18- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 19- تاج الدين إبراهيم حامد ومحمد عثمان أحمد محمد خير، البنك المركزي الإسلامي بين التبعية والاستقلالية بالإشارة إلى تجربة بنك السودان، منشورات بنك السودان، السودان، 2009.
- 20- جليل هوجارث، مقدمة في السياسة النقدية، البنك المركزي المصري، نسخة مترجمة عن سلسلة الكتيبات الصادرة عن مصرف لندن، مركز دراسات البنوك المركزية، 1996.
- 21- جمال بن دعاس، السياسة النقدية بين النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية، ط1، الجزائر، 2007.
- 22- حازم محمود عيسى الوادي، كفاءة السياسة النقدية في الإسلام -دراسة مقارنة- ، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010.
- 23- حبيب ابراهيم آدم وآخرون، توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، مخطط ادارة السياسة النقدية والتمويلية، بنك السودان المركزي، السودان، 2006.
- 24- حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك: المبادئ والأساسيات، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 25- حسين رحيم، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار المنهل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 26- حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 27- حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2007.
- 28- حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 29- حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية: دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 30- خالد الهادي، المرأة العاكسة لصندوق النقد الدولي، دار هومة للنشر، الجزائر، 1996.
- 31- رفعت المحجوب، السياسة المالية والتنمية الاقتصادية، معهد الدراسات العربية، مصر، 1998.
- 32- رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

- 33- رياض الشيخ، **المالية العامة**، مطابع الدجوى، القاهرة، مصر، 1989.
- 34- زكريا الدوري ويسرا السامرائي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 35- زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، دون سنة
- 36- سامي حاتم عفيفي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، النسر الذهبي للطباعة، مصر، 2004.
- 37- سعد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 38- سليم وإيمان محمد محمد، **تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية**، دار المستقبل العربي، الكويت، 2000.
- 39- سهير محمود معتوق، **النظريات والسياسات النقدية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1989
- 40- سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، الاسكندرية، مصر، 2006.
- 41- السيد عبد المولى، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993.
- 42- السيد محمد أحمد السريتي ومحمد عزت محمد غزلان، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2010
- 43- صالح تومي، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1992
- 44- صقر أحمد صقر، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دار غريب للطباعة، القاهرة، مصر، 1976.
- 45- ضياء مجيد الموسوي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2002.
- 46- طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
- 47- طالب محمد عوض، **مدخل للاقتصاد الكلي**، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 2004.
- 48- عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1992.
- 49- عبد الرحمن يسري أحمد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.
- 50- عبد الرحمن يسري أحمد، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1998.
- 51- عبد العزيز شرابي، **طرق احصائية للتوقع الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 52- عبد القادر محمد عبر القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005.
- 53- عبد الله خبايا، **اساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2009.
- 54- عبد الله خبايا، **الاقتصاد المصرفي**، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2013.
- 55- عبد المجيد بوزيدي، ترجمة جريب أم الحسن، **تسعينات الاقتصاد الجزائري**، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.

- 56- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 57- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005.
- 58- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل كلي وجزئي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1997.
- 59- عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، 2004.
- 60- عبد الواحد عطية، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2003.
- 61- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2007.
- 62- علي بساعد، محاضرات المالية العمومية، المعهد الوطني للمالية، الجزائر، 1992.
- 63- علي بلبل، مفاهيم السياسة النقدية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، دورة البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2000.
- 64- علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت، 2012.
- 65- علي لطفني، المالية العامة، مكتبة عين شمس، مصر، 1995.
- 66- عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 67- غازي حسين عناية، التضخم المالي، دار الشهاب، ط1، الجزائر، 1986.
- 68- فايز ابراهيم الحبيب، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي، المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 1985.
- 69- فوزي عبد المنعم، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، دون سنة.
- 70- فوزي عطوي، المالية العامة والنظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحبلى الحقوقية، الأردن، دون سنة.
- 71- القاضي عفيف المقدم، محاضرات في الموازنة العامة، جامعة بيروت العربية، لبنان، دون سنة.
- 72- كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
- 73- كمال بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1987.
- 74- كمال حشيش، اصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1984.
- 75- مايكل أبديجان، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، الرياض،

- 1999.
- 76 مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار، الاقتصاد القياسي: النظرية والتطبيق، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، الاردن، 2007.
- 77 محمد الصغير بعلي ويسري ابو العلا، المالية العامة، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2003.
- 78 محمد حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007،
- 79 محمد حلمي الطواي، أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007.
- 80 محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهوما-نظرياتها- سياستها، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.
- 81 محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 82 محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية ، مؤسسة الشهاب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1996.
- 83 محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنيينة، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعة قار يونس، ط1، ليبيا، 2002.
- 84 محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الطاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999.
- 85 محمود حامد محمود عبد الرازق، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، ط1، الاسكندرية، مصر، 2013
- 86 محمود حسين الوادي وزكريا أحمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- 87 محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 88 مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، ط01 ، عمان، الأردن، 2007.
- 89 مروان السمان، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
- 90 مروان عطون، النظرية النقدية، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1989.
- 91 مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2007.
- 92 ميشيل توداردو، ترجمة محمود حسني، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية،

2009.

- 93- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران، عمان، الأردن، 1999.
- 94- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، مدرسة الكتب للطباعة والنشر، العراق، 1995.
- 95- نزار سعد الدين العيسى و ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2006.
- 96- الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996.
- 97- هاشم مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، ط1، الاسكندرية، مصر، 2006.
- 98- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2003.
- 99- هيل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل، ط2، الأردن، 2014.
- 100- وفاء عبد الباسط، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي- نظريات النمو الذاتي-(دراسة تحليلية نقدية)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.
- 101- وليد اسماعيل السيفو وأحمد محمد مشعل، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2003.
- 102- وليد اسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

## 2- الرسائل الجامعية

- 01- آريالله محمد، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار-حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010/2011.
- 02- جمال بن دعاس، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية -دراسة مقارنة بين الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/2010.
- 03- حمزة بن سبع، أثر صدمات اسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر- دراسة قياسية اقتصادية-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011/2012
- 04- خالد عبدو الزامل، دور السياسة النقدية في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية في سوريا، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة دمشق، 2005.
- 05- زهير قبلي، تحديد سعر النفط الخام في الأجلين القصير والطويل باستعمال تقنيات التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999.

- 06- زينب رقاني، علاقة الواردات بنمو الناتج الداخلي الخام دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2011، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2014/2013.
- 07- سعاد سالكي، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر -دراسة بعض دول المغرب العربي-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011/2010.
- 08- سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006/2005.
- 09- سليم عقون، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة- دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف-، 2010/2009.
- 10- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.
- 11- صدر الدين صوايلي، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2005.
- 12- طيبة عبد العزيز، أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم: دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة 1990-2010، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3-، الجزائر، 2010/2009.
- 13- عبد الكريم تقار، آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة حالة الجزائر، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد بوقرة-بومرداس، الجزائر، 2014-2013.
- 14- عماد الدين أحمد المصباح، محددات النمو الاقتصادي في سوريا، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2008.
- 15- عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية- حالة الجزائر 1990-2005، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.
- 16- فايزة بن يخلف، تقييم سياسات الإصلاح المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية - دراسة مقارنة لبعض الدول-، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.
- 17- فريد بن طالي، السياسات النقدية والسياسات المالية وعوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.

- 18- كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-، الجزائر، 2013.
- 19- ليلى لكحل، السياسة النقدية ومساوها: حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999.
- 20- ليندة بلقاسم، أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة قياسية حالة الجزائر: 1998-2010، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2013/2012
- 21- محمد بلواني، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970-2011)، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013/2012.
- 22- مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.
- 23- موسى بوشنب، إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990 افاق 2009، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بو قرّة بومرداس، 2010/2009.
- 24- نصرالدين بوعمامة، فعالية السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي: حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006
- 25- هشام ليرة، محاولة استعمال النمذجة غير الخطية ونموذج تصحيح الخطأ للاستهلاك الداخلي للغاز الطبيعي في الجزائر للفترة (1988-2010)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.
- 26- وليد بشيشي، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة -حالة الجزائر-، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2015/2014.

### 3- الدوريات والمجلات

- 01- حسين علي العمر، قنوات تأثير السياسة النقدية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6 العدد 3، 2009.
- 02- الشارف عتو، دراسة قياسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي للجزائر في ظل فرضية الركن لنظام سعر الصرف، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06، جامعة مستغانم، 2009
- 03- عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد 32، 2007
- 04- محمد راتول، تحولات الاقتصاد الجزائري-برنامج الإنعاش وانعكاساته على المعدلات الخارجية-، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 23، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998.
- 05- مسعي محمد، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.
- 06- مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 06، 2008.
- 07- ناصر المهدي، الإصلاحات المالية في الجزائر، مجلة آفاق، الصادرة عن الجلة الثقافية " آفاق الاقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة البليدة، العدد 04، 2005.
- 08- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 09، جامعة الشلف، الجزائر، 2013.
- 09- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة(2000-2010)، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 12، جامعة خميس مليانة، الجزائر، ديسمبر 2012.

### 4- الندوات والملتقيات

- 01- بلعزوز بن علي وعبد العزيز طيبة، تقييم أداء الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1990-2004 مع التركيز على سياسة استهداف التضخم، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، يومي 24-25 أبريل 2006.
- 02- حاكمي بوحفص، الإصلاحات الاقتصادية، نتائج وانعكاسات -دراسة حالة الجزائر-، ورقة مقدمة لملتقى دولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، 29-30 أكتوبر 2001.
- 03- سمية بن علي وشهيرة عثمان، مدى تأثير مؤشرات السياسة النقدية على قيمة الأوراق المالية (الأسهم)، الملتقى الدولي حول السياسات النقدية والمؤسسات الدولية، جامعة 20 اوت 1954 - سكيكدة-، يومي 09-10 نوفمبر 2010.
- 04- ماجدة مدوخ وعتيقة وصاف، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية،

مداخلة مقدمة ضمن أشغال المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 08-09، مارس 2005.

05 مصطفى عبد اللطيف وسليمان بلعور، **النظام المصرفي بعد الاصلاحات**، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الأول حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، يومي 20، 21 أفريل 2004.

06 منى البرادعي، **تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية**، مؤتمر قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، أيام 4-5-6 ماي، 1998.

### ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- 01 Abdallah Ali Toudert, Cours de Monnaie et Repartition, OPU, Alger, 1983
- 02 Arnaud, mayeur, **traite de macro choix collectifs et raison d'état**, puf, France, 2005.
- 03 Brahim ghendouzi, khelifa kabri, les retombées de l'ajustement structurel sur le développement local en Algérie, les cahier du cread N 46, 1998.
- 04 CHICK. Victoria , **The theory of monetary policy**. Back well publishers, 1997
- 05 Commission on Growth and Développement, the Growth Report, Stratégies for Sustained Growth and Inclusive développements, The Word Bank, Washington, USA, 2008.
- 06 Gregory .N. Mankiw, macroéconomie, 3eme édition, de Boeck, paris, France, p 264.
- 07 Jean Arrons, les théories de la croissance, paris édition du seuil, 1999.
- 08 MC Vaish, Monetary Theory, Vikas Publishing House, New Delhi, 2000
- 09 Michel. T, Méthodes Statistiques en Gestion, Dunod, Paris, 1994.
- 10 Philippe aghion et petre howite, theorie de la croissance endogene, traduit par fabrice mazerolle, paris, France, 2000.

### ثالثا: المواقع الإلكترونية

- 01 Choukri benzarour, macroéconomique policier for structural ajustement policies, <http://mprapa.uni-muenchen.de/14980/> mpra paper N° 14980, posted 2.may 2009 12-02-2016.
- 02 data base world bank
- 03 البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول. <http://www.premier.minister.gov.dz/arabe/meda/pdf> 13/03/2016
- 04 بودخدخ كريم، سلامة محمد، أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر (2001-2009). <http://search.conduit.com/resultsext.aspx?Cdt> 111012016
- 05 خير الدين عبد ربه الحمري، قناة الائتمان المصرفي كآلية لنقل اثر السياسة النقدية الى الاقتصاد الليبي (تطبيق نموذج مقترح من صيغ على بيانات من عام 1970 الى عام 2005).

www.omu.educ.lyMoktar\_MG1MG211%D9%82%D9%86%D8%A7%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A6%D8AA%D9%85%D8%A7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A%.pdf 07/04/2016

06 المجلس الوطني الاقتصادي، تقرير حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر لسنة 2005/2004.  
world bank, a public expenditure review n° 36270, vol 1.  
. Worldbank.org/INTALGERIA/Resources/AlGERIAPER /http://siteresiucses  
ENG volume I.pdf 15 /03/2016

#### رابعاً: التقارير

- 01 التقرير التمهيدي للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نوفمبر 1998.
- 02 التقرير السنوي لسنة 2013 الصادر من بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014
- 03 المجلس الوطني الاقتصادي، تقرير حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر لسنة 2005/2004
- 04 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ملخص الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمم لسنة 2008، 2009.

#### خامساً: القوانين والأوامر

- 01 المادة 02 من النظام رقم 91-08، المؤرخ في 14 أوت 1991.
- 02 المادة 35 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية
- 03 المادة 11 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية
- 04 المادة 24 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية.
- 05 المادة 06 من القانون 4-17 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية

الملاحق

## أولاً: نتائج اختبار الاستقرار حسب نموذج فليب براون

Null Hypothesis: **D(BIP)** has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic	-3.365837
Test critical values: 1% level	-3.770000
5% level	-3.190000
10% level	-2.890000

Null Hypothesis: **D(BIP)** has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic	-3.332360
Test critical values: 1% level	-2.674290
5% level	-1.957204
10% level	-1.608175

Null Hypothesis: **BIP** has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic	-1.991767
Test critical values: 1% level	-3.770000
5% level	-3.190000
10% level	-2.890000

Null Hypothesis: **BIP** has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic	0.000284
Test critical values: 1% level	-2.669359
5% level	-1.956406
10% level	-1.608495

Null Hypothesis: **D(G)** has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Fixed)

---

---

	t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic	-3.867881
Test critical values:	
1% level	-3.770000
5% level	-3.190000
10% level	-2.890000

---

---

Null Hypothesis:  $D(G)$  has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Fixed)

---

---

	t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic	-2.112303
Test critical values:	
1% level	-2.674290
5% level	-1.957204
10% level	-1.608175

---

---

Null Hypothesis:  $G$  has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Fixed)

---

---

	t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic	-0.653065
Test critical values:	
1% level	-3.770000
5% level	-3.190000
10% level	-2.890000

---

---

Null Hypothesis:  $G$  has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Fixed)

---

---

	t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic	1.021638
Test critical values:	
1% level	-2.669359
5% level	-1.956406
10% level	-1.608495

---

---

Null Hypothesis:  $M2$  has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

---

---

	t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic	0.039768
Test critical values:	
1% level	-2.685718
5% level	-1.959071

---

---

10% level -1.607456

Null Hypothesis: **M2** has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic	-0.379094
Test critical values:	
1% level	-3.770000
5% level	-3.190000
10% level	-2.890000

Null Hypothesis: **D(M2)** has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic	-1.203170
Test critical values:	
1% level	-2.669359
5% level	-1.956406
10% level	-1.608495

Null Hypothesis: **D(M2)** has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic
Elliott-Rothenberg-Stock DF-GLS test statistic	-4.226500
Test critical values:	
1% level	-3.770000
5% level	-3.190000
10% level	-2.890000

ثانيا: الملحق الخاص بنتائج اختبار الاستقرارية حسب نموذج ديكي فولر

Null Hypothesis: **G** has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.263277	0.9698
Test critical values:		
1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

Null Hypothesis: **G** has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.998890	0.9214
Test critical values:		
1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	

10% level -3.268973

Null Hypothesis:  $D(G)$  has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.648180	0.0007
Test critical values:		
1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

Null Hypothesis:  $D(G)$  has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.946943	0.0065
Test critical values:		
1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

Null Hypothesis: M2 has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.422087	1.0000
Test critical values:		
1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

Null Hypothesis: M2 has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.816478	1.0000
Test critical values:		
1% level	-4.532598	
5% level	-3.673616	
10% level	-3.277364	

Null Hypothesis:  $D(M2)$  has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.479388	0.0485
Test critical values:		
1% level	-3.808546	

5% level -3.020686  
 10% level -2.650413

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.002948	0.0235
Test critical values: 1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

Null Hypothesis: BIP has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.012673	0.9509
Test critical values: 1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

Null Hypothesis: BIP has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.018862	0.5621
Test critical values: 1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

Null Hypothesis: D(BIP) has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.372203	0.0025
Test critical values: 1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

Null Hypothesis: D(BIP) has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.441604	0.0095
Test critical values: 1% level	-4.416345	

5% level -3.622033  
10% level -3.248592

### ثالثا: تقدير معادلة التكامل المشترك لـ Engle و Granger طويلة الأجل

Dependent Variable: BIP  
Method: Least Squares  
Date: 05/07/16 Time: 23:44  
Sample: 1990 2014  
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	892.5801	227.4251	3.924720	0.0007
G	0.520922	0.613800	0.848683	0.4052
M2	0.363815	0.359436	2.681467	0.0136
R-squared	0.979355	Mean dependent var		6256.939
Adjusted R-squared	0.977478	S.D. dependent var		5151.568
S.E. of regression	773.1054	Akaike info criterion		16.25087
Sum squared resid	13149223	Schwarz criterion		16.39714
Log likelihood	-200.1359	Hannan-Quinn criter.		16.29144
F-statistic	521.8227	Durbin-Watson stat		1.971168
Prob(F-statistic)	0.000000			

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.903834	Prob. F(1,22)	0.3521
Obs*R-squared	0.947091	Prob. Chi-Square(1)	0.3305

### رابعا: اختبار استقرارية البواقي

Null Hypothesis: ECT has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.998974	0.0418
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

### خامسا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ لديناميكية العلاقة قصيرة الأجل

Dependent Variable: D(BIP)  
Method: Least Squares  
Date: 05/08/16 Time: 00:54  
Sample (adjusted): 1991 2014  
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	234.2279	165.8779	1.412050	0.1733
D(G)	0.006998	0.443440	3.533736	0.0021
D(M2)	0.240543	0.355726	3.113972	0.0104

ECT(-1)	-0.141346	0.398553	2.711883	0.0448
R-squared	0.568753	Mean dependent var	644.3563	
Adjusted R-squared	0.504066	S.D. dependent var	759.3558	
S.E. of regression	534.7581	Akaike info criterion	15.55252	
Sum squared resid	5719325.	Schwarz criterion	15.74886	
Log likelihood	-182.6302	Hannan-Quinn criter.	15.60461	
F-statistic	8.792371	Durbin-Watson stat	1.991884	
Prob(F-statistic)	0.000642			

### سادسا: نتائج تحليل التباين الخاصة بالنتائج المحلي

Period	S.E.	M2	BIP	G
1	753.2739	20.02264	59.97736	0.000000
2	860.7202	24.23280	53.99086	1.776334
3	1055.214	38.33067	46.46798	15.20136
4	1242.244	33.24819	43.33563	23.41618
5	1388.445	31.12767	39.65690	29.21543
6	1541.139	29.60282	35.46601	34.93117
7	1699.450	28.94183	32.25177	38.80640
8	1851.707	29.52197	29.77243	40.70560
9	2008.647	30.97630	27.61205	41.41165
10	2180.112	32.96439	25.87052	41.16508